Dissertation By

OMER, Khalid Fath Alrehman

The patterns of the Sudan foreign policy behaviour towards Saudi Arabia, 1985-1992

1993

U D. UCI. 1997

010205
OME
10218

جامعة الخرطوم
معهد الدراسات الا فريقية والآسيوية
شعبة الدراسات الافريقية والآسيوية

السياسة الخارجية السودانية إزاء المملكة العربية السعودية (١٩٨٥ - ١٩٩٢)

Centre Documentation CODESRIA

بحث استيفائي يمثل النصف الثاني من متطلبات نيل درجة الماجستير
فى الدراسات الافريقية والآسيوية

مقدم من الطالب :
خالد فتح الرحمن عمر

إشراف الدكتور :
الفاتح عبدالله عبدالسلام

يوليو ١٩٩٣

بسم الله الرحمن الرحيم

اهـــــداء

إلى والدَيَّ الأكرمَيْن :
وفاءاً لرعايةٍ .. ودعواتٍ طيِّبات .

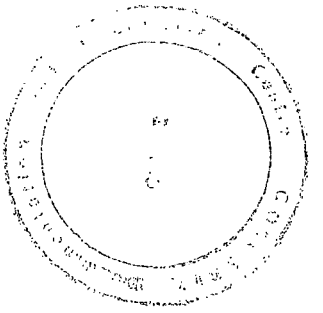

ABSTRACT

This is an analytical study of the patterns of the Sudan foreign policy behaviour towards Saudi Arabia, For the period 1985 -1992 .

The main question the study tries to answer, is " what are the most significant variables in explaining the patterns of Sudan foreign policy behaviour towards Saudi Arabia for the mentioned period? "

Because of the variety of variables in the field of foreign policy studies, with their three main dimensions :internal , external , and psychological , this study begins from the hypothesis that : the economic factors variable and the political system variable are the most significant ones in explaining Sudan foreign policy behaviour towards Saudi Arabia for the period 1985 - 1992 .

The information of this study consists of primary data which the researcher has collected from the official records of the Republican palace, Khartoum ; The General Secretariat , Council of Ministers , Khartoum and the ministry of foreign Affairs, Khartoum ; in addition to personal interviews of some important officials of the Sudanese foreign policy .

Two approaches of modern foreign policy analysis are used in this study . These are the analytical approach that deals with the (national interest Concept) , and the foreign policy decision - making approach which deals with crisis management .

This study consists of three main parts and a conclusion . The first part illustrates the theoratical background of the study, in three chapters. The first chapter introduces a methodological introduction . The second explains the foreign policy variables and their impact on Sudanese foreign policy -making . The third chapter explains the main issues in the Sudanese -Saudi relations.

The second part, reviews, in two chapters, the foreign policy of the Sudan towards the kingdom of Saudi arabia, for the period 1985 -1989 . The first chapter studies the foreign policy of the Sudan during the period of the Transitional Govement (1985 - 1986) , the second chapter studies the period of DEmocracy (1986 - 1989) .

The third part of the study deals with the foreign policy of the Sudan towards the Kingdom of Saudi Arabia during the period 1989 - 1992 . it comes in two chapters , the first covers the first phase: (from July 1989 to July 1990) , the second chapter covers the second one : (From August 1990 to December 1992) .

The most important findings of the study validate it's major hypothesis , that the economic factors variable and the political system variable are the most significant variables in explaining the Sudan foreign policy behaviour towards Saudi Arabia for the period which the study covers.

The argument is that the first variable (economic factors) represents the cooperational pattern of Sudan foreign policy behaviour toward the Kingdom , while the second variable (political system) represents the conflicting pattern , in the mentioned period .

The study also shows the significance of the reigonal and the international environment , specially the role of the Egyptian and the U, S. A Governments, respectively

قائمة المحتويات

الصفحة

اهداء .....
ABSTRACT .....
قائمة المحتويات ..... أ
قائمة الجداول ..... د
قائمة الأشكال والخرائط ..... هـ
عرفان وتقدير ..... و
تمهيد ..... ز

الباب الأول
الاطار النظرى للدراسة

الفصل الأول : مقدمة منهجية ١
١ - ١ تحديد المشكلة ٢
٢ - ١ تحديد المفاهيم ٢
٣ - ١ فرضيات الدراسة ٣
٤ - ١ أهمية الدراسة ٤
٥ - ١ أهداف الدراسة ٤
٦ - ١ مصادر الدراسة ٤
٧ - ١ المدى الزمانى للدراسة ٦
٨ - ١ المناهج والأدوات المنهجية ٦
١ - ٨ - ١ المنهج التحليلي ٧
٢ - ٨ - ١ منهج صنع القرار ٨
٣ - ٨ - ١ أداة تحليل المضمون ١٠
٤ - ٨ - ١ أداة تحليل الأحداث ١٠
ملخص الفصل ١٢

الفصل الثاني : متغيرات السياسة الخارجية وآثارها فى بيئة صنع السياسة الخارجية السودانية ١٣
١ - ٢ متغير العوامل الجغرافية ١٣
٢ - ٢ متغير التركيبة السكانية والأثنية واللغوية والدينية ١٤
٣ - ٢ متغير العوامل الاقتصادية ١٧
٤ - ٢ متغير القدرات العسكرية ١٨
٥ - ٢ متغير النظام السياسي ٢٠
٦ - ٢ متغير العوامل الخارجية ٢٢
ملخص الفصل ٢٣

الفصل الثالث : القضايا الرئيسية فى العلاقات السودانية السعودية ٢٤
١ - ٣ القضايا الأمنية ٢٤

٢ - ٣ القضايا السياسية ٢٥
١ - ٢ - ٣ التعامل مع المفاهيم الشيوعية والراديكالية ٢٥
٢ - ٢ - ٣ العلاقة مع الغرب ٢٦
٣ - ٣ القضايا الاقتصادية ٢٧
١ - ٣ - ٣ المعونات الاقتصادية ٢٧
٢ - ٣ - ٣ القوة العاملة السودانية ٢٨
ملخص الفصل ٢٨

الباب الثاني
السياسة الخارجية السودانية
إزاء المملكة العربية السعودية ١٩٨٥ - ١٩٨٩

الفصل الأول : السياسة الخارجية السودانية إزاء المملكة العربية السعودية خلال المرحلة الانتقالية ٨٥ - ١٩٨٦ ..... ٢٩
١ - ١ أهداف النظام الانتقالى الخارجية ٢٩
٢ - ١ تأييد السعودية للنظام الانتقالى ٣٠
١ - ٢ - ١ تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان ٣٠
٢ - ٢ - ١ الحد من تغيير ثوري ٣٢
٣ - ١ تأثير المتغير الاقتصادي فى السياسة الخارجية إزاء السعودية ٣٢
١ - ٣ - ١ الاستجابة السعودية ٣٣
٢ - ٣ - ١ تناقص الاستجابة السعودية ٣٧
١ - ٢ - ٣ - ١ إدارة الأزمة ٣٨
٤ - ١ آليات النظام الانتقالي فى سياسته الخارجية إزاء السعودية ٤٠
١ - ٤ - ١ السياسة المحافظة ٤٠
٢ - ٤ - ١ تأييد السياسات السعودية ٤٥
٣ - ٤ - ١ تصريحات الشكر والاشادة ٤٦
٤ - ٤ - ١ الزيارات المكثفة ٤٧
٥ - ٤ - ١ الاطلاع المنتظم ٤٧
ملخص الفصل ٥٠

الفصل الثاني : السياسة الخارجية السودانية إزاء المملكة العربية السعودية خلال المرحلة الديمقراطية ٨٦ - ١٩٨٩ ..... ٥١
١ - ٢ المعالم الرئيسية للنظام السياسي الديمقراطي ٨٦ - ١٩٨٩ ..... ٥١
٢ - ٢ برنامج السياسة الخارجية ٥٤
٣ - ٢ تأثير متغير النظام السياسي ٥٥
١ - ٣ - ٢ تضاؤل المتغير الاقتصادي أمام متغير النظام السياسي ٥٥
٢ - ٣ - ٢ سياسات النظام السياسي وعوامله المؤثرة فى السياسة الخارجية ازاء السعودية ٥٦
١ - ٢ - ٣ - ٢ المنطلقات الحزبية ٥٧
٢ - ٢ - ٣ - ٢ سياسة المحاور الاقليمية ٦٠
٣ - ٢ - ٣ - ٢ عملية صنع القرار الخارجي ٧١
١ - ٣ - ٢ - ٣ - ٢ صنع القرار الخارجي حيال أحداث الحرم المكي ١٩٨٧ ..... ٧٧

٢ - ٤ - ٢ - ٣ - ٢ نتائج مواقف الحكومة حيال أزمة الحرم المكي ٨٠
٤ - ٢ - ٣ - ٢ الاعلام الديمقراطي ٨٣
ملخص الفصل ٨٨

الباب الثالث

السياسة الخارجية السودانية

إزاء المملكة العربية السعودية ١٩٨٩ - ١٩٩٢

الفصل الأول : المرحلة الأولى (يوليو ١٩٨٩ - يوليو ١٩٩٠) ٨٩
١ - ١ معالم النظام السياسي ٨٩
٢ - ١ أسباب استقرار العلاقة السودانية السعودية ٩٠
١ - ٢ - ١ الدور المصري ٩٠
٢ - ٢ - ١ دور المتغير الاقتصادي ٩٢
١ - ٢ - ٢ - ١ مدى الاستجابة السعودية ٩٦
٢ - ٢ - ٢ - ١ السلوك السوداني ازاء التحفظ السعودي ٩٧
ملخص الفصل ٩٩

الفصل الثاني : المرحلة الثانية (اغسطس ١٩٩٠ - ديسمبر ١٩٩٢) ١٠٠
١ - ٢ أزمة الخليج وموقف السودان منها ١٠٠
٢ - ٢ تأثير (النسق العقيدي) فى موقف الحكومة السودانية ١٠٣
١ - ٢ - ٢ علاقة الحركة الاسلامية السودانية بالنظام السعودي ١٠٥
٢ - ٢ - ٢ موقف الحركة الاسلامية السودانية فى أزمة الخليج ١٠٧
٣ - ٢ - ٢ المؤشرات الدالة على تأثير (النسق العقيدي) فى تطابق الموقف ١٠٩
٣ - ٢ تداعيات أزمة الخليج وموقف السودان منها ١١٦
١ - ٣ - ٢ السلوك السعودي ١١٧
٢ - ٣ - ٢ ردود الفعل السودانية ١٢١
ملخص الفصل ١٢٦
خاتمة الدراسة : تلخيص ونتائج ١٢٧
مصادر الدراسة ١٣٣
ملحق ١٤٨

قائمة الجداول

الصفحة

جدول (١) : الصناعة في السودان (نسبة المساهمة في القطاع الصناعي) ١٩
جدول (٢) : الانفاق العسكري السوداني ٨٦ - ١٩٩٠ ..... ٢١
جدول (٣) : النسب المئوية للمستوردين الرئيسيين للصادارات السودانية عام ١٩٨٥ ، مقارناً بعام ١٩٨٤ ..... ٣٤
جدول (٤) : النسب المئوية للمصدرين الرئيسيين للواردات السودانية عام ١٩٨٥ ، مقارناً بعام ١٩٨٤ ..... ٣٥
جدول (٥) : المنح والقروض المتعاقد عليها خلال عام ١٩٨٥ ..... ٣٦
جدول (٦) : الزيارات التى قام بها القياديون السودانيون إلى السعودية عام ١٩٨٥ ..... ٤٨
جدول (٧) : نتائج الانتخابات النيابية ، ابريل ١٩٨٦ ..... ٥٣
جدول (٨) : رفض المحورية الاقليمية ، والتبعية الدولية فى خطب وكلمات رئيس الوزراء خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ٦١
جدول (٩) : خطب وكلمات رئيس الوزراء التى تكرر فيها اهتمامه بالسياسة الخارجية خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨ ٧٤
جدول (١٠) : اوزان الصراع بين السودان والسعودية ١٩٨٦ - ١٩٨٩ ..... ٨٦
جدول (١١) : الزيارات التى قام بها رئيس واعضاء مجلس قيادة الثورة لاستقطاب الدعم من الدول الخليجية (حسب الترتيب التاريخي) ٩٥
جدول (١٢) : المسيرات الجماهيرية السودانية المساندة للعراق فى أزمة الخليج ١١٣
جدول (١٣) : أهم عناوين الحملة الصحفية السودانية ضد السعودية ، (٤ يونيو - ٣٠ يونيو ١٩٩٢) ١٢٣
جدول (١٤) : اوزان شرائح الصراع السوداني / السعودي للأعوام ٩٠ - ١٩٩٢ ..... ١٢٤

قائمة الأشكال والخرائط

الصفحة

الشكل (١) : نموذج داويشا لاتخاذ القرار ٩
الخريطة (١) : السودان : الموقع الجغرافي ، الحدود السياسية ، التضاريس ١٥
الشكل (٢) : تصور لعملية صنع السياسة الخارجية فى المرحلة الانتقالية ٣٩
الشكل (٣) : نموذج صنع القرار السياسي فى الانظمة الديمقراطية ٧٦
الشكل (٤) : تصورلنموذج صنع القرار فى النظام الديمقراطي ٨٦ - ١٩٨٩ ، من واقع تحليل عملية صنع القرار السياسي حيال أحداث الحرم المكي ١٩٨٧ ..... ٨٢
الشكل (٥) : لقاءات رئيس مجلس رأس الدولة ورئيس الوزراء بالسفير السعودي منذ ٢٤ اغسطس ١٩٨٧ حتى ١٤ مايو ١٩٨٩ ..... ٨٤
الشكل (٦) : معدلات الصراع بين السودان والمملكة العربية السعودية ١٩٨٦ - ١٩٨٩ ، (متوسط الأوزان) ٨٧
الشكل (٧) : أهداف السياسة الخارجية السودانية وتأثيرها فى السلوك الخارجي ٩٣
الشكل (٨) : تأثير النسق العقيدي فى عملية اتخاذ القرار ١٠٤
الشكل (٩) : معدلات الصراع بين السودان والمملكة العربية السعودية ، ١٩٨٦ - ١٩٩٢ (متوسط الأوزان) ١٢٥

عـــرفان وتقديـــر

لا يسعني وأنا أتقدم بهذه الدراسة ، إلاّ أن أزجى شكراً مجزلاً وثناءاً وافراً ، عرفاناً وامتناناً لمن تفضّلوا بالاسهام في انجاح هذا الجهد .. أولئك الأريحيّين الذين يتقاصر فى حقهم جزيل الشكر ووافر الثناء .

فالعرفان – متقدماً – أخصُّ به الأستاذ الدكتور الفاتح عبدالله عبدالسلام ، أستاذ العلاقات الدولية بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، الذى تولّى – مُرَحِّباً – مهمة الاشراف على هذه الدراسة ، فأسبغ عليها من رعايته وتشجيعه ما أتاح لها تفادى عثرات الطريق ، إذ كان رحب الصدر وهو يتابع محاولاتٍ في هذه الدراسة تراوحت خلال عامين بين تراخٍ والحاح .. وكان أروع ما تفضّل به ، ذلك القدر الوافي من الحرية الذي مكّن الباحث من معالجة الوقائع بالتحليل دون مواربة أو وجل .

وأتقدم بالتقدير الكبير للدكتور حامد عثمان أحمد أستاذ دراسات الخليج بمعهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، الذي أبدى اهتماماًافائقاً بالدراسة منذ بواكير مراحلها وحتى اختتامها .. له ولمن ماثلوه الاهتمام من الاساتذة الأجلاّء بشعبة الدراسات الأفريقية والآسيوية فيضاً من الاعزاز والتقدير .

كما أقدم شكراً وافراً للسفير عبدالمنعم حسن ، مدير الادارة العربية بوزارة الخارجية بالخرطوم ، الذي تفضّل بتسهيل مهمة الباحث خلال رصد المعلومات من وزارة الخارجية .

وأزجي ثناءاً عاطراً للأخ الصحفي محمد الشيخ حسين الذي تكبَّد – مبتسماً – عناء التمهيد لعددٍ من اللقاءات المبثوثة فى ثنايا هذا البحث ، بجانب ما أسداه من مرجعيّات رفيعة للدراسة .

وللأساتذة محمود جابر والطيب عبدالوهاب من وحدة الكمبيوتر بوزارة الخارجية ، ومحمود عبدالعزيز بارشيف القصر الجمهوري ، أتقدم بخالص شكري على ما هيّأوه لى من كرمٍ فى ضيافتهم وأنا ألاحق الأوراق بالمتابعة والتدوين .

ولدار الثاقب للطباعة والنشر والاعلان أسوق أكرم تقدير على ترحيبهم بطباعة هذه الاطروحة وأخص بالتقدير الاستاذين طه الشريف والحاج عثمان .

لكل هؤلاء ، ولغيرهم من الغيارى على جهود البحث العلمي في بلادنا ، أولئك الذين لم يتوانوا عن تقديم ما يحوزون من معلومات لي ، أحمل فيضاً من العرفان والإكبار .

ولله الشكر من قبل ومن بعد .

تمهيد

أثمر التراكم المعرفي في حقل العلاقات الدولية عن أدوات تحليلية حديثة أفاد الباحثون منها فى دراسة السياسة الخارجية بتفتيق تعقيداتها وارجاع سلوكيّاتها إلى مسبباتها الأولى عبر رؤىً منطقية عصفت بالنظريات التقليدية التى كانت سائدةً فى مجال السياسة الخارجية ، وأحلّت بدلاً منها مناهج معاصرة تتسق والانقلاب الهائل الذي أحدثته ثورة المعلومات في عصر يزخر بتتابع الأحداث على ايقاعٍ متسارع .

واستشعاراً لقيمة التطور المنهجي المشهود في مجال دراسة السياسة الخارجية ، وما يمكن أن يقدمه لدوائر صنع السياسة الخارجية فى بلادنا من موجهات علمية تسترشد بها فى علاقة الدولة خارجياً ، تجئ هذه الدراسة حاملةً أدواتٍ منهجيةً تبتغي بها محاولة التوصل إلى تفسيرات علمية لسلوك السياسة الخارجية السودانية .

ولما كان تتبُّع مسيرة السياسة الخارجية السودانية – على مرِّ تاريخها – أمراً متعذراً ، كما هو متعذرٌ رصد مجمل سلوكياتها ازاء كل الوحدات الدولية بمجهود فردى وفى زمانٍ محدَّد ، فإن هذه الدراسة ستقتصر على تحليل السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية ، خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلي عام ١٩٩٢ .

والحق أن اختيار المملكة العربية السعودية لتطبيق مفردات السياسة الخارجية السودانية عليها ، لم يأت – فقط – تحيُّناً لموضوع لم تطرقه اقلام الباحثين على مستوي الدراسات العليا فى معاهد البحث العلمي السودانية ، وانما – إضافةً إلى ذلك – مردُّه الى خصوصية وتفرّدٍ فى العلاقات السودانية السعودية ظلت ترفدهما حقائق التاريخ والجغرافيا ومؤثرات الدين واللغة والأعراق ، كما راح يؤكدهما – عبر تسارع الأحداث مؤخراً – الثقل العظيم الذي تمثله المملكة العربية السعودية فى مجال السياسة السودانية ببعديها الداخلي والخارجي ، ذلك الثقل الذى اصبح معه من الصعوبة بمكان تجاوز خطورته أو إحلال دور أيٍّ من القوى في المنطقة موقعه ، فى المدى القريب على أقل تقدير .

ومن هذين الحافزين : (محاولة دراسة السياسة الخارجية السودانية دراسة منهجية ، وخصوصية العلاقة السودانية السعودية) ، تتصدى هذه الدراسة لتحليل السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية ، وذلك بالسعي إلى معرفة المتغيرات الرئيسية الكامنة وراء انماط سلوك السياسة الخارجية السودانية ازاء العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٢ .

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة ابواب رئيسية وخاتمة .

فتناول الباب الأول : الإطار النظري للدراسة ، حيث جاء الفصل الأول مبيّناً للمقدمة المنهجية التى استند اليها الباحث فى معالجة الوقائع . واختصّ الفصل الثاني بتفصيل الحديث على متغيرات السياسة الخارجية وأثرها على مجمل السياسة الخارجية السودانية . وعرض الفصل الثالث إلى توضيح قضايا العلاقات السودانية السعودية .

أما الباب الثاني فقد تناول بالبحث : السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ ، وقد تم تقسيم هذا الباب الى فصلين ، تناول الفصل الأول منهما السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية خلال العهد الانتقالى (١٩٨٥ – ١٩٨٦) ، فيما عرض الفصل الثاني للسياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية خلال العهد الحزبي الديمقراطي (١٩٨٦ – ١٩٨٩) .

أما الباب الثالث ، فقد تناول السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية خلال عهد الانقاذ الوطني وحتى التاريخ المحدّد بنهاية الدراسة ، (١٩٨٩ - ١٩٩٢) وقد تم تفريع هذا الباب الى فصلين ، حيث عرض الفصل الأول للمرحلة الأولى : (يوليو ١٩٨٩ - يوليو ١٩٩٠) ، فيما عرض الفصل الثاني للمرحلة الثانية : (أغسطس ١٩٩٠ - ديسمبر ١٩٩٢) .

ثم أعقب الباحث هذه الابواب الثلاثة بخاتمة قدّم فيها تلخيصاً شاملاً للدراسة ثم عرضاً للنتائج التي انتهت إليها .

هذا ، وبالرغم من المشقة التى واجهها الباحث فى سبيل جمع المعلومات وتصنيفها ومعالجتها ، إلاّ أن ما يقدمه هنا لا يعدو جهداً متواضعاً يكون قد أثمر كثيراً إذا حقّق ما يطمح إليه الباحث ، وهو أن يقدِّم محاولة تضع لبنة صغيرة لصرحٍ شامخٍ فى الخيال ، يتباذخ بجهودٍ دؤوبةٍ متتالية لا تستعصم بالعجز عن تناول السياسة الخارجية السودانية تناولاً علمياً رصيناً ، ينير لهذا الوطن السمح الصبور طريقاً مظلماً ، ووعراً ، وطويلاً ، وسط عواصف المصالح السياسية فى نظامٍ دوليٍ آخذٍ فى التشكُّل والظهور على اساسٍ من المصالح الشرسة .

الباب الأول

الإطار النظري للدراسة

* الفصل الأول : مقدمة منهجية .

* الفصل الثاني : متغيرات السياسة الخارجية وآثارها فى بيئة صنع السياسة الخارجية السودانية .

* الفصل الثالث : قضايا العلاقات السودانية السعودية .

الفصل الأول

مقدمة منهجية

يطرح هذا الفصل التصور المنهجي النظري الذي تستند الدراسة إلى أسسه .

والمنهج النظري يسعى إلى وضع معايير علمية لتجريد الوقائع، ثم قياسها، فتقييمها، وهي المراحل الثلاث التي يقتضيها المنهج العلمي في التحليل (١) .

وقضية المنهجية في العلاقات الدولية كثيراً ماتثير الجدل بين المهتمين بهذا الحقل، لما يكتنفها من تساؤلات عديدة لاتحظى بإجابات حاسمة، ومن جانب آخر (لاعتبارات الطبيعة المتعددة التخصصات لهذه المادة، وتعدد المحاولات المنهجية للاقتراب من سلوكيات الممثلين الدوليين دون أن ترتقي إلى منهج متكامل وفعال) (٢) .

وقد تفاقم الخلاف المنهجي في مجال العلاقات الدولية إلى الحد الذي ترتَّب معه انقسام واضح بين دارسي السياسة الخارجية مابين مؤيدين للتوجهات التنظيرية العلمية، وآخرين اعلنوا رفضهم لها (٣) .

والمفهوم العلمي يهدف أساساً إلى (صياغة افتراضات محددة ومن ثم تأكيدها من خلال الفحص العلمي لها، وهذا يتطلب جمع معلومات ذات صلة مباشرة بالفرضية المطروحة، ونتيجة هذا الجهد تلاحظ بعناية وتسجل ومن ثم تحلّل، وبعد ذلك يعاد النظر في الافتراضات على ضوء الفحص العلمي لها، فإما أن تلغى الفرضية لعدم صحتها، أو تعدل وتعاد صياغتها ويتم تأكيدها) (٤) .

وعلى خلاف المفهوم العلمي ينهض المفهوم التقليدي الذي ينزع إلى توصيف الظواهر من خلال الفلسفة والتاريخ والقانون والأهم من ذلك (الاعتماد الجلي على الاجتهاد للوصول إلى الرأي الموضوعي) (٥) .

وبالرغم من اشتداد جذوة الصراع بين العلميين والتقليديين – خاصة في عقد الستينات – فإن اطراد البحث والتعمق في اجراء الدراسات الامبيريقية، اضافة إلى الثورة المتسارعة في عالم الاتصالات، كلها عوامل جاءت في صالح مؤيدي التوجهات العلمية في حقل العلاقات الدولية، وهذا ماحدا بالعديد من التقليديين إلى دراسة المنهج العلمي والأخذ به لاحقاً (٦) .

وجرياً على هذا المضمار، فإن الباحث يسعى في هذه الدراسة إلى اتباع منهج علمي يقوم على تحديد المشكلة الرئيسية موضوع الدراسة ومفاهيمها ، ثم عرض لافتراضاتها ، ثم توضيح لأهميتها وأهدافها، فمصادرها ، ثم توضيح للمناهج والأدوات المنهجية المتبعة في اجرائها .

---

(١) David E. Apter , Introduction To Political Analysis , (New Delhi : Prentice Hall India Private Limited , 1981) , P 26 .

(٢) بوقنطار الحسان ، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) ، ص ١٨ .

(٣) Theodor A. Couloumbis & James Wolfe, Introduction to International Relations , (New Delhi : Prentice Hall India Private Limited, 1986) , P 129 .

(٤) محمد الحلوة ، العلاقات الدولية : دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار ، (الرياض ، مطابع الفرزدق ، ١٩٨٧) ، ص ٢٥٣ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

١ - ١ تحديد المشكلة

ترمي هذه الدراسة إلى تفسير مضمون السياسة الخارجية السودانية إزاء المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ، وذلك من خلال تتبع أنماط سلوك السياسة الخارجية برصد (المتغيرات الرئيسية) التي حدّدت تلك الأنماط من السلوك إزاء العربية السعودية .

و على هذا المنحى فإن المشكلة موضوع الدراسة يحددها السؤال التالي : ماهي المتغيرات الأكثر أهمية في تفسير أنماط سلوك السياسة الخارجية السودانية إزاء المملكة العربية السعودية خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢م ؟.

١ - ٢ تحديد المفاهيم

وفقاً للسؤال المجسّد لمشكلة الدراسة فإن هنالك ثلاثة مصطلحات رئيسية بحاجةٍ لتبيان مفاهيمها، وهي : (السياسة الخاجية) ، و (المتغيرات) ، و (الأنماط) .

١ - ٢ - ١ السياسة الخارجية

تعد ظاهرة السياسة الخارجية من الظواهر التي تتسم بالتعقيد في مجال دراسة العلاقات الدولية حيث تتعدد تعريفاتها بتعدد منطلقات الدارسين ومقاصدهم ، ومردُّ ذلك إلى أن السياسة الخارجية لاتحدد وفقاً لتشريعات ملزمة كما هو الحال في السياسة الداخلية ، وانمايتم التعرف عليها من خلال مؤشرات متعددة يترتب عليها تعدد آخر في تناولات المهتمين بدراستها .

فوالتر ليمبان يعرف السياسة الخارجية من منطلق قوة الدولة فيقول : (إن السياسة الخارجية هي العمل على ايجاد التوازن بين الإلتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلزم تنفيذ هذا الالتزام) (١) .

في حين يذهب فيرنس وسنايدر - من منطلق المطابقة بين السياسة الخارجية وقواعد العمل وأساليب الاختيار - إلى أن السياسة الخارجية هى (منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما ، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها مستقبلاً) (٢) .

وتطّرد تعريفات الخبراء على هذه الوتيرة من الاختلافات التي في غالبها تطال التفاصيل لا المفهوم فى مجمله . ولعل أكثر التعريفات شمولاً ذلك الذي يقدمه روزناو ، إذ يعرف السياسة الخارجية على أنها (منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي يتفق والأهداف المحددة سلفاً) (٣) . وتتبع شمولية هذا التعريف من تحديده للفعل ، والفاعل ، وبيئة الفعل ، وأهدافه، كما أنه ركّز على (الطابع الرسمي) للسياسة الخارجية الذي يغفل الإشارة إليه كثير من الباحثين .

١ - ٢ - ٢ المتغيرات

يتسم مفهوم (المتغيرات) باتفاق المحللين على معناه ، واختلافهم حول مسماه ، فتارة يستخدم عوضاً عنه

---

(١) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسي، المدخل في علم السياسة ، الطبعة السابعة ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٤ ، ص ٣٥١

(٢) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٩) ، ص ١٢ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٥ .

مصطلح (العوامل) (١) ، بينما يستخدم آخرون مصطلح (المحددات) (٢) . وعلى اختلاف هذه المسميات إلاّ أنها تتفق على المقصود منها وهو (المدخلات). فلكى تنتج السياسة الخارجية سلوكاً معيناً لابد لها من مجموعة من الحوافز التي تدفع بالسياسة الخارجية لأداء هذا السلوك ، ومن هنا تواضع العلماء على أنها تمثل (مدخلات) .

ولما كانت هذه (المدخلات) ذات تأثيرات نسبية تتفاوت بتفاوت الزمان والمكان والادراك ، فقد أضفى عليها المحللون طابع التفاوت هذا، فاعتُبرت (متغيرات) ، على أنها تعني في نهاية الأمر (المؤثرات) . وتنقسم المتغيرات إلى (مستقلة) و (تابعة) . فالمستقلة هى تلك التى تؤثر في الأفعال دون أن تستقبل تأثيرها من عوامل ذات شخصية منفصلة عن بيئتها . أما المتغيرات التابعة فهي تلك التي تؤدى أفعالها استناداً إلى عوامل تتسم باستقلال شخصيتها ، وتمثلها هنا (السياسة الخارجية) ، والتي تعتمد على (متغيرات مستقلة) تدفع بها فى أداء فعلها ، وهذه (المتغيرات المستقلة) أيضاً تتباين اراء المحللين في تصنيفها، وإن اتفقت حول ماهيتها ووظائفها .

فلويد جنسن – مثلاً – في كتابه (تفسير السياسة الخارجية) يركز على مجموعة من (المحددات) ، هى (٣) : (أ) المحددات المجتمعية (ب) الايديولوجية والتقاليد التاريخية (ج) المحددات الاقتصادية (د) مكونات القوة الوطنية (هـ) النظام السياسي (و) المحدّدات الخارجية . ثم يفصل جنسن هذه المحدّدات مضمناً إياها عدداً من العوامل التي تتكون منها المحدّدات في مجموعها .

٣ – ٢ – ١ الأنماط

يقصد (بالأنماط) في السياسة الخارجية (مضمون السلوك) الذى تنتهجه الدولة إزاء الدولة / الدول الأخرى في المجتمع الدولي . وهناك نمطان من السلوك الخارجي للدول ، أحدهما نمط عام ، وهو الذي تتخذه دولة إزاء المجتمع الدولي كله (كالعزلة) مثلاً ، أما النمط الثاني فهو النمط الخاص ، وهو ماتتخذه دولة إزاء دولة أو مجموعة محددة من الدول (كالتحالف) مثلاً .

وفي دراسة سلوك دولة (أ) تجاه دولة (ب) ، يكون مضمون السلوك شديد الوضوح ، فهو لا يعدو أن يكون صورة من صور التعاون – التحالف اقواها – ، أو صورة من صور الصراع – الحرب أشدّها – .

وعلى هذا فإن التساؤل عن (نمط) السياسة الخارجية من دولة (أ) إزاء دولة (ب) ، إنما هو تساؤل عن (مضمون السلوك) الخارجي للدولة (أ) إزاء الدولة (ب) في السياق المتدرج بين التحالف والحرب .

٣ – ١ فرضيات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة – من منطلق القراءات الأولى – على إجراء فرضية رئيسية أولى ، تتفرع عنها فرضيتان أخريان ، على النحو التالي :-

الفرضيّة الأولى : إن متغيري (العوامل الاقتصادية والنظام السياسي) هما المتغيران الأكثر أهمية

---

(١) محمد الحلوة ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ .

(٢) محمد السيد سليم ، « تدريس السياسة الخارجية فى الوطن العربي » ، فى : عبدالمنعم سعيد (محرر) ، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة ، ١٩٩٠) ، ص ٣٣ .

(٣) أنظر : لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة : محمد مفتي ومحمد السيد سليم ، (الرياض : عمادة شئون المكتبات – جامعة الملك سعود ، ١٩٨٩) ، ص ٨ و مابعدها .

في تفسير سلوك السياسة الخارجية السودانية إزاء المملكة العربية السعودية ١٩٨٥ – ١٩٩٢ .

الفرضيّة الثانية : إذا تصاعدت أهمية (العوامل الاقتصادية) في السياسة الخارجية السودانية ، تبعها تصاعدٌ موازٍ في نمط التعاون إزاء المملكة العربية السعودية ١٩٨٥– ١٩٩٢ .

الفرضيّة الثالثة : إذا تصاعد تأثير عوامل النظام السياسي في السياسة الخارجية السودانية ، تبع ذلك تصاعدٌ موازٍ في نمط الصراع إزاء المملكة العربية السعودية ١٩٨٥ – ١٩٩٢ .

١ – ٤ أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في المقام الأول من تصديها لموضوعٍ يُطرح للمرة الأولى في دوائر البحث العلمي بالسودان على مستوى الدراسات العليا .

واضافة إلى ذلك ، تكتسب الدراسة قدراً وافراً من الأهمية بتعرضها إلى المملكة العربية السعودية بوصفها مُسْتَقْبِلاً للسلوك السودانى الخارجي إزاءها ، بكل ماتعنيه السعودية من ثقلٍ أمني واقتصادي وسياسي على المستويين ، الاقليمي والعالمي ، بالنسبة إلى بلد كالسودان تميز منذ نيله استقلاله بضعف أوعيته الاقتصادية والسياسية والأمنية .

١ – ٥ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدفين التاليين :

الأول : تقديم محاولة علمية لدراسة السياسة الخارجية السودانية وفقاً لمعطيات المناهج النظرية الحديثة في حقل العلاقات الدولية .

الثاني : الكشف عن المؤثرات الرئيسية التى تكمن وراء السلوك السياسي الخارجي للسودان ازاء المملكة العربية السعودية في السياق المتراوح بين التعاون والصراع .

١ – ٦ مصادر الدراسة

تتصف عملية السياسة الخارجية بالطابعين الرسمي والسري اللّذين يميزانها عن العمليات السياسية الأخرى خاصة وأنها تدار في اطار نخبوي ضيق . بهذا فإن مصادر معلوماتها بالنسبة للدارسين لا تتوافر إلا في بيئة صنع القرار نفسها ، الأمر الذي يقتضى الباحثين الاعتماد على المصادر الأولية التى بدونها يفتقد البحث رصانته العلمية ومصداقيته.

ومن هنا، فإن هذه الدراسة تعتمد اعتماداً رئيسياً على المصادر الأولية التي لجأ إليها الباحث في مظانّها.

وقد ارتاد الباحث تلك المصادر بشقيها (التحريري والشفهي) على مرحلتين، مثلت المرحلة الأولي جمع المعلومات التحريرية من وزارة الخارجية، وزارة التجارة، ثم القصر الجمهوري، فالأمانة العامة لمجلس الوزراء .

أما المرحلة الثانية فقد مثلت جمع المعلومات الشفهية من خلال المقابلات المتعددة التي أجراها الباحث مع

احدى عشرة شخصية من قادة العمل السياسى والتنفيذي إبان مرحلة الدراسة (١٩٨٥ - ١٩٩٢) ، ويجيء التصنيف على النحو التالي :

١ - ٦ - ١ المصادر الأولية التحريرية

أ / وزارة الخارجية

تعتبر وزارة الخارجية السودانية هي مناط جمع وتصنيف المعلومات المختصة بالعلاقات السودانية السعودية (الفعل ورد الفعل) ، وبذا فإن أهميتها - كمصدر أولي - لا تكمن فقط في معرفة وجهة النظر السودانية ، بل - إضافة إلى ذلك - معرفة وجهة النظر السعودية ، برصدها التقارير الواردة من السفارة السودانية بالرياض حاملةً ردود فعل المسئولين السعوديين.

وتقسم الإدارة العربية بوزارة الخارجية التقارير والمعلومات المختصة بالعلاقات السودانية السعودية وفقاً للمجالات التالية (اقتصادي ، سياسي ، ثنائي) لكل منها رقم تقسيمي متسلسل ينمُّ عن المجال الذي يختص به .

وقد اتبع الباحث منهج (المسح الشامل) لكل ملفات العلاقات السودانية السعودية وفقاً لتراتبيّة السنوات (١٩٨٥ - ١٩٩٢) .

وقد واجهت المهمة صعوبات شتىّ ، منها تزامن فترة جمع المعلومات مع الاصلاحات التي شملت كل مباني وزارة الخارجية ، وكان نظام الأرشفة هو الأكثر تضرراً في هذه الاثناء مما اقتضى الباحث وقتا وجهداً كبيرين .

ب / القصر الجمهوري

تتمثل أهمية القصر الجمهوري - كمصدر أولي للمعلومات - في أنه يضم الوثائق المتعلقة بصنع السياسة الخارجية في قمة هياكل السلطة الحاكمة (رئيس الدولة) بالإضافة إلى الخطابات المتبادلة بين رؤساء السودان - متعاقبين - والملك السعودي وهو أيضاً مما يدخل في دائرة الأفعال ، وردود الأفعال .

ومن العقبات التى اعترضت مهمة الباحث في القصر الجمهوري سوء منهجية الأرشفة التى تعتمد على التقسيم وفقاً للموضوعات حسب دوائرها ، ومن هنا نشأ الخلل ، فكثير من الموضوعات لايحمل صفةً محددة مما يؤدى إلى وضعها في غير مكانها المناسب ، زيادة على أن هذه الطريقة أغفلت تباين الأنظمة الحاكمة، والمدى المختلف في طول الفترات (كمثال : حَكَمَ نميرى ستَّ عشرة سنة بينما حكم سوار الذهب عاماً واحداً)، وهذا مما يفترض تبايناً في التصنيف والمدى الزمنى. وحلاً لهذه الإشكالية فقد اتبع الباحث (نهجاً عشوائياً) في جمع المعلومات شاملاً أكبر قدر ممكن من محتويات الأرشيف ، وقد أثبت هذا النهج جدواه رغم ما استنفذه من وقتٍ وجهدٍ بالغين .

ج / الامانة العامة لمجلس الوزراء

استفاد الباحث من الامانة العامة لمجلس الوزراء بالاطلاع على مجموعات خطب وكلمات رئيس الوزراء السابق خلال العهد الحزبي (١٩٨٦ - ١٩٨٩) ، والذي جسّد فيه منصب رئيس الوزراء أهمية أكثر عن غيره من الفترات .

١-٦-٢ المصادر الاولية الشفهيَّة

تكمن أهمية المصادر الأولية الشفهية ، في إثباتها لمعلومات كثيرة لم يكن بالإمكان بلوغها ، إما لما تحتويه هذه المعلومات من طابع شخصي ينفى عنها امكانية الرصد التحريري – خاصة وان هذه المعلومات في غالبها تجيء بعد مرور مدة من الزمن على وقوع أحداثها – أو لما تمثله هذه المعلومات من خطورة أخرجتها عن إمكانية اثباتها تحريرياً في مظانّها .

كما أن من أهمية المصادر الأولية الشفهية ، الفقر المريع الذي يكتنف مراكز المعلومات السودانية عامة ، وتلك المختصة بالشئون الخارجية على وجه التحديد .

لهذه الاسباب ، قام الباحث باجراء العديد من المقابلات مع المسئولين السياسيّين والتنفيذيين ، شملت احدى عشرة شخصية تراوحت مناصبها بين رئاسة الدولة ، ورئاسة الوزراء ، والزعامة الحزبية ، ووزارة الخارجية ، ووزارة الداخلية ، وسفارة السودان بالرياض ، ووكالة وزارة التجارة .

وبالقدر الذى أُثْرِتْ به هذه المقابلات الدراسة ، فإنها كانت وافرة المصاعب شأن غيرها من المصادر الأولية ، فمن تلك المصاعب تحفظ بعض المسئولين عن الادلاء ببعض المعلومات مراعاةً لمصالح مختلفة ، ومنها المفاجاة بالغاء المقابلة أو تغيير موعدها ، ومنها صعوبة الظفر بالشخصية المسئولة في فترة ابتعد فيها كثير من المسئولين السابقين عن البلاد بدعوى المعارضة ، أو غيرها .

١-٧ المدى الزّماني للدراسة

تغطى هذه الدراسة مدىً زمانياً قدره سبع سنوات ، تبدأ بالإنتفاضة الشعبية في ابريل ١٩٨٥ ، وتنتهي بانقضاء عام ١٩٩٢ .

وتتميز هذه الفترة بخصائص متعددة على الأصعدة المحلية والاقليمية والعالمية .

فمحلياً شهدت هذه الفترة عدداً من الأنظمة الحاكمة جسّدت في مجملها ما يُعرف بدورة الحياة السياسية السودانية : (حكومة انتفاضة شعبية ، حكومة برلمانية منتخبة ، حكومة انقلاب عسكري).

وهذا التباين في طبيعة الأنظمة الحاكمة يتيح مجالاً أكبر لتتبع مواطن الاختلاف فيها ومدى صحة الفرضية الأولي القائلة : إن النظام السياسي يعد متغيراً كبير الأهمية في سلوك السياسة الخارجية السودانية إزاء العربية السعودية .

أما على الصعيد الإقليمي فقد شهدت هذه الفترة تغيرات كبيرة على بنية الشرق الأوسط كله والنظام العربي ومنطقة البحر الأحمر بصورة خاصة ، كان أخطرها أزمات منطقة الخليج وأحداث القرن الأفريقى .

أما على الصعيد العالمي ، فقد شهدت هذه الفترة انقلاباً كبيراً في بنية النظام الدولي بانهيار المعسكر الشرقي إثر سقوط المقولات الماركس – لينينية ، وماتبع ذلك من انتهاءٍ لمفهوم الحرب الباردة والاستقطاب الدولي .

وبالرغم من التزام الباحث بالفترة المحددة ، إلاّ أن ذلك لايعني عدم استعانة الباحث بالسنوات السابقة للفترة فيما إذا تضمنت أحداثاً يمكن أن تفيد الإشارة إليها .

١-٨ المناهج والأدوات المنهجية

بالرغم من (الجهود المثودولوجية) الهائلة التي قام بها المهتمون بالمنهج العلمي الحديث في دراسة السياسة الخارجية ، مازال هذا الحقل يفتقر إلى منهج متكامل يقدم تفسيراً وافياً لسلوك السياسة

الخارجية (١) . لذا فكل المقتربات المنهجية الحديثة في هذا المجال ، رغم فعاليتها ، يعتور القصور كلاً منها في منحيٍ من مناحيه. ويعود ذلك بالضرورة ، إلى تركيز المحلّلين على جوانب بعينها في دراساتهم للسياسة الخارجية بافتراضات مسبقة ، مما ينجم عنه اغفال جانبٍ آخر يتخذ منه آخرون مرتكزاً لمدخل جديد ، وعلى هذا تعددت المداخل المنهجية .

ومن أهم المناهج المعاصرة، المنهج التحليلي، ومنهج صنع القرار ، ومنهج التحليل النظمي ، ومنهج النظام الدولي ومكوناته الفرعية ، ونظرية المباريات ، ونظرية التوازن .

ولما كان الباحث على قناعة أن المنهاجية السليمة هي تلك التي تخدم فرضيات الدراسة بإثبات صحتها أو خطئها ، وأنَّ استخدام المنهج ليس هدفاً في حدّ ذاته – بمعنى أن الباحث لايستخدم المنهج لاثبات جدواه من عقمه – فإن الباحث آثر أن يتعامل مع أكثر من منهج دونما تقيد بمنهجٍ واحد ربما يفضى إلى معضلة في تطبيقه دون سواه . كما استخدم الباحث أداة تحليل المضمون ، وأداة تحليل الأحداث في قياس الصراع .

والمناهج التي وقع الاختيار عليها هي : (المنهج التحليلي) ، (منهج صنع القرار) .

١-٨-١ المنهج التحليلي

يختص هذا المنهج بدراسة أهداف الدول وتسلسل مصالحها في السياسة الخارجية ، وذلك من افتراضٍ رئيسي مؤدّاه أن السياسة الخارجية لأية دولة انما تتم صياغتها أساساً لإجراء مصلحة وطنية (٢) . ووفقاً لهذا المنهج فإن على الباحث أن يحدّد أهداف السياسة الخارجية للدولة ، والنابعة من تصور النظام الحاكم للمصلحة الوطنية ، ثم يتخذ من تلك الأهداف معياراً للتوجهات الخارجية .

ولعله من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مفهوم (المصلحة الوطنية) مفهوم لا يتميز بالثبات ، وإنما هو (متغير بتغير النظم السياسية) (٣) . ولما كانت النظم السياسية تختلف في تفسير مضمون المصلحة الوطنية بواسطة أجهزة اتخاذ القرار المسئولة فلابد (وأن يترتب عليه فوراً وبالضرورة إجراء تغييرات مماثلة في مضمون هذه السياسات الخارجية)(٤) .

وقد اختار الباحث هذا المنهج لاعتبارين :-

الأول : أن النظم كثيراً ماتبدو كما لوأنها تتبع نهجاً مثالياً في سياستها الخارجية ، ثم لاتلبث الأزمات أن تكشف استماتة هذه النظم في التمسك بمصالحها حتى ولو خالفت القيم المجردة التي كانت تتظاهر باعتناقها . وربما حدث عكس ذلك بما يعنى أن هذه القيم تأتي فى قمة أولويات النظام الحاكم .

ثانياً : تصريحات المسئولين في كلا البلدين (السودان والسعودية) والمؤكدة أن المصلحة الوطنية هى المحرّك الأساسي للسياسة الخارجية فيهما ، إذ كثيراً ما ردّدت القيادات السودانية هذه المقولة ، إلى الحد

---

(١) Elfatih A. Abdel salam , Pan - Arabism And Charismatic Leadership : A study of Iraq's Foreign Policy Behaviour Towards the Arab Region : 1968 - 1982 , unpublished ph.D thesis , Evaniston : Northwestern university , June 1984 , P 12 .

(٢) Palmer Perkins , International Relations, (New Delhi : S. K. Jain for C B S publishers, 1985) , P 449 .

(٣) محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، الطبعة الثالثة ، (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٧) ، ص ٢١٦ .

(٤) اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية و السياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية ، الطبعة الثالثة ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥) ، ص ٢٨ .

الذي جعل بعض المحللين يصف بعض القادة السودانيين بأنهم يتبعون نهجاً ميكاڤلياً * في سياستهم الخارجية يقوم على (تكتيك الخداع الاستراتيجي ، معتمدةً على الإلهاء ، والتمويه ، والتضليل (١) .

كما وردت فكرة " المصلحة الوطنية " صريحة في تصريحات الملك السعودي ، حيث يقول في إحدى كلماته (لكل دولة مصالح) وأنه لا ضير منها (إذا كانت تتمشي مع مصالحنا) (٢) .

٢ - ٨ - ١ منهج صنع القرار

اهتم بعملية صنع القرار عدد من المحلّلين ، وقصروا جهودهم عليها ، حتى تكامل من مجموع النماذج التي قدمت حيالها ، منهج لقي حفاوة بالغة من قبل المهتمين بدراسة السياسة الخارجية .

فمن الذين قدموا اسهاماً رائداً في هذا المجال (كارل دويتش) الذي ركزّ على مفهوم الصفوة في صناعة القرار الخارجي ، مضمِّناً ذلك حلقة من الاتصالات بين الرسائل والخبرات والذكريات من جانب، وبين السلوك المتّبع في السياسة الخارجية من جانب آخر (٣) .

أما هربرت سايمون - وهو أحد روّاد هذا المنهج - فيهتم بالبعد التنظيمي والإداري لصناعة القرار معرّفاً إياها بأنها (اتخاذ التدابير المناسبة لتحقيق أقصى الرغبات) (٤) حيث قصر عملية صناعة القرار على الجهاز البيروقراطي مفترضاً فيه مبدأ الرشد في إدارة عملية القرار الخارجي .

أما داويتشا ، فقد قدّم تصوراً لعملية صناعة القرار - { أنظر الشكل (١)} - يقوم على دراسة البيئة والفاعلين والاتجاهات والمراحل التى تمر بها عملية السياسة الخارجية، إضافة إلى دراسة الأدوات والوسائل المستخدمة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية (٥) .

ومن المناهج التي تميزت بالشمول فى عملية منهج اتخاذ القرار ، ذلك النموذج الذي قدمه ريتشارد سنايدر ، وهو يقدم مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر مباشرة على خيارات السياسة الخارجية من منطلق أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية ، فإن أهميتها تحدّد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين ، (فإذا ما أدركوا تلك العوامل فإنها تؤثر - فى هذه الحالة فقط - في السياسة الخارجية) (٦) . ومن هذا المنحى فإن نموذج سنادير يضع اعتباراً وافراً للبعد الانساني (صانعي

---

* يرى ميكاڤلي أن للدولة ذاتية طبيعية توجد وتبقي من خلال تفاعل قوى طبيعية ، وعلى الحاكم أن يدرك كنه هذه القوى وينتفع بها إن أراد لنفسه ودولته البقاء ، أنظر: فؤاد محمد شبل ، الفكر السياسي : دراسة مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الأول ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ، ص ٣٥٤ .

(١) السيد عليوة ، « مكانة القيم الميكاڤلية فى صنع قرارات السياسة الخارجية المصرية » ، فى : أحمد يوسف أحمد (محرر) ، سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير : أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ٣ - ٥ ديسمبر ١٩٨٨ ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٠) ، ص ٥٩ .

(٢) وزارة الاعلام بالمملكة العربية السعودية ، وثائق للتاريخ : مختارات من كلمات ولقاءات جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز ، (الرياض : دار المالك للنشر ، ١٩٨٥) ، ص ١٧٠

(٣) كارل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة محمود نافع ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٢) ، ص ١٣٢ .

(٤) Madan G. Gandhi , Modern Political Analysis , (Bomby : Oxford & IBH Publishing Co, 1985) , P 89.

(٥) ناجي صادق شراب « مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة » ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت : جامعة الكويت ، العدد ٩٠ ، (يناير ١٩٨٧) ، ص ١٠٥ .

(٦) لويد جنسن ، مصدر سابق ، ص ٨ .

الشكل (١)

نموذج داويشا لاتخاذ القرار

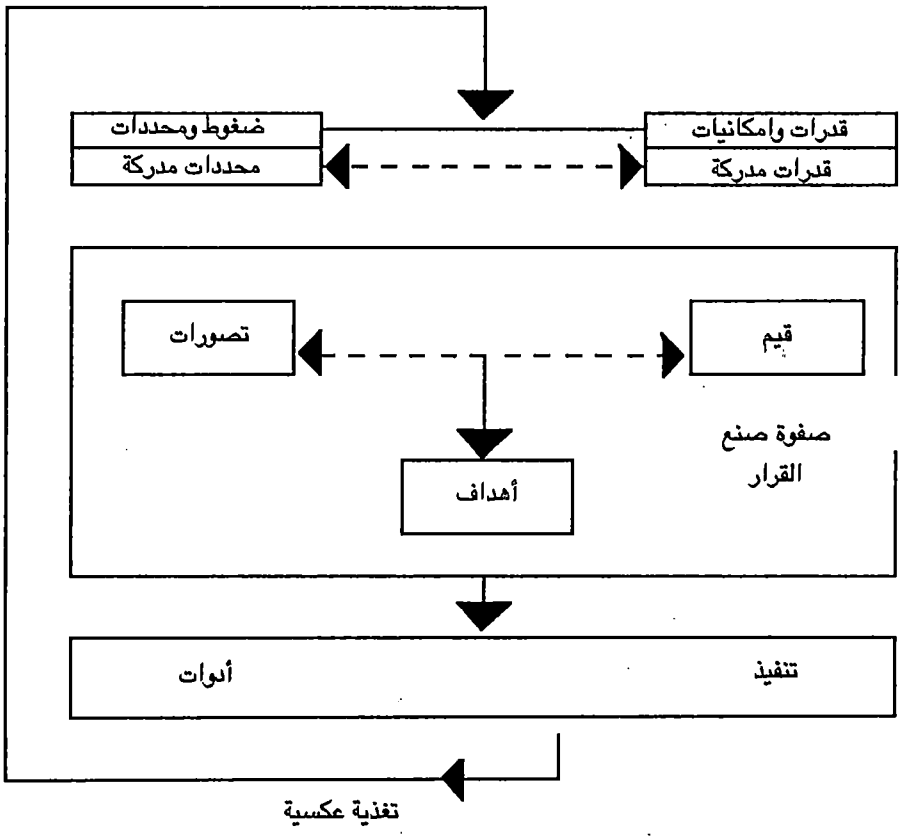

المصدر : ناجي صادق شراب ، مصدر سابق ، ص ١٠٥ .

السياسة) ، وذلك باعتبارهم - كما يقول جوزيف فرانكل - (أفراداً لهم قيم نابعة من تصوراتهم الذاتية للبيئة) (١) .

وقد أشار سنايدر إلى وجوب التفرقة بين المواقف التي تمسها قرارات السياسة الخارجية من حيث درجة تحديدها ، وعنصر الضغط فيها ، ومدى حساسية هذه المواقف ، وجوها الأنفعالى ، وبعدها الزمني ، ومدى غلبة العوامل الموضوعية فيها (٢) ، حيث أن قياس كل عنصر من هذه العناصر يعد ذا أهمية فى صياغة القرار الخارجي .

أما العوامل التى ركّز عليها سنايدر فى منهجه فهى : (٣)

١- البيئة النفسية والاجرائية ٢- العوامل الفردية ٣- العوامل الرسمية وغير الرسمية فى العملية السياسية ٤ - العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ٥- خطوات اتخاذ القرار .

واستناداً إلى هذه النماذج المختلفة ، فإن الباحث قد قام بإجراء منهج اتخاذ القرار من منطلق العناصر الرئيسية فيه ، وهى : عنصر الفاعلين الرئيسيين ، عنصر التصورات ، عنصر الادراك ، وعنصر الزمن .

٣ - ٨ - ١ أداة تحليل المضمون

يعود الاستخدام الحقيقي لأداة تحليل المضمون إلى بدايات هذا القرن ، غير أنه شهد تطورات ملحوظة في استخداماته ، وغاياته ، وكيفية التعامل مع المعلومات الأساسية ، ودرجة التكنيك المتبعة فيه (٤) .

ويعرّف علماء مناهج البحث الاجتماعي تحليل المضمون بأنه (أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للأتصال) (٥) .

ويمكن التعرف أكثر على أداة تحليل المضمون ، بالتعرف على خصائصها ، وهى : (٦)

١ - أسلوب يعتمد على تكرارات وردود الكلمات أو الجمل أو المعاني الواردة فى قوائم التحليل في المادة الإعلامية .

٢ - يتم التحليل للجوانب الموضوعية والشكلية .

٣ - ارتباط عملية التحليل بالمشكلة البحثية وفروضها وتساؤلاتها .

٤ - الاعتماد على الأسلوب الكمي بهدف التحليل الكيفي على أسس موضوعية .

٤ - ٨ - ١ أداة تحليل الأحداث

ارتبطت اداة تحليل الأحداث بعدد من الأساتذة الأمريكيين وبصفة خاصة ارتبطت - كمنهج - بالأستاذ

---

(١) Joseph Frankel , The Making of Foreign Policy : An Analysis of Dicision-Making , (London : Oxford university Press , 1963) , P 9 .

(٢) اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٨٤)، ص ٣٨٤ .

(٣) Madan G. Gandhi , Op. Cit , P 94 .

(٤) Barabra Leigh Smith & others , Political Research Methods : Foundations and Techniques , (Boston : Houghton Mifflin Company , 1976) , P 205 .

(٥) السيد يسن (مشرف) ، تحليل مضمون الفكر القومي العربي : دراسة استطلاعية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١١ .

(٦) أحمد عبدالعاطى (مراجع) ل : سمير محمد حسين ، « تحليل المضمون » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت : جامعة الكويت ، العدد الأول ، (شتاء ١٩٨٦) ، ص ٣٢٦ .

الأمريكي ادوارد عازار .

ويهدف هذا المنهج الى تقديم سجل شامل لسلوك الدول يمكن استخدامه لتحديد النماذج الصراعية المتكررة .

وقد قام الدكتور أحمد يوسف أحمد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة بتعديل نموذج عازار بما يتفق و حالات الصراع الصراع العربية/ العربية *، حيث أصبح مقياس الصراع يتكون من ٥٠ (خمسين) مستوى، بدلاً عن ١٥ (خمسة عشر) مستوى حسب نموذج عازار، تتدرج بين التعاون والصراع . وتتلخص فكرة المقياس في رصد الأحداث وحساب تكرارها عبر شرائح المقياس المختلفة . وللحصول على درجة الصراع أو التعاون فى أفعال الدولة أ تجاه ب ، أو العكس ، فى فترة معينة ، يضرب عدد أفعال كل مستوى فى الوزن الكمي المعطى لهذا المستوى ثم تجمع حصيلة عمليات ضرب كل مستويات الصراع خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة ، وبمتوسط مجموع الأوزان يتم حساب درجة الصراع .

وبحسب النموذج المعدَّل بما يتواءم وحالات الصراع العربية / العربية ، فقد تم منح أقصى درجات الصراع (الشريحة ١ × ٥٠) لأحداث (صدامات الحدود العسكرية الواسعة) ، فيما تم منح أقل درجات الصراع (الشريحة ٥٠ ÷ ٥٠) لأحداث (الاستنكار من منظمات غير رسمية) ، حيث جاء الترتيب على النحو التالي :-

١- صدامات حدود عسكرية واسعة .
٢ - مطالب اقليمية شاملة تنبثق من فكرة الضم .
٣ - التمسك بأجزاء من اقليم نتيجة حرب .
٤ - مشاركة فعالة من طرف ثالث في صدامات الحدود بين دولتين .
٥ - مناوشات عسكرية محدودة .
٦ - عدم الاعتراف بالدولة بما فى ذلك معارضة انضمامها الى المنظمات الدولية .
٧ - تهديد بالحرب .
٨ - مطالب اقليمية جزئية ، أو مشروعات وحدوية تتضمن تغييرات اقليمية غير مواتية .
٩ - طلب فصل من الجامعة العربية .
١٠ - عدم الاعتراف بنظام الحكم ، بما فى ذلك سحب الاعتراف .
١١ - قطع العلاقات الدبلوماسية .
١٢ - اتهام رسمي بأعمال تخريب مهمة .
١٣ - هجوم سياسي على مستوي قيادي .
١٤ - طرد السفير .
١٥ - اتهام رسمي بأعمال تخريب محدودة .
١٦ - استقبال الخصوم السياسيين .
١٧ - حشود او مناورات عسكرية على الحدود .
١٨ - محاولة المساس بمكانة الدولة (كطردها من منظمة دولية ، أو نقل مقر منظمة دولية منها ، أو حرمانها من منصب دولي مهم ، ومنع الآخرين من اقامة علاقات معها .
١٩ - انتهاك حصانات دبلوماسية .
٢٠ - تصفية المصالح الاقتصادية ، أو الحاق ضرر شديد بها .
٢١ - وقف تقديم مساعدة اقتصادية أو عسكرية كعقاب ، أو تقديم مساعدة اقتصادية أو عسكرية للخصم .
٢٢ - شكوى لمنظمة دولية ، غير الجامعة العربية .
٢٣ - شكوى للجامعة العربية .
٢٤ - طرد دبلوماسيين أقل درجة من السفير .

---

* أنظر : أحمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية - العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١) ، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨) ، ص ص ٢٩ -٤٣-

٢٥ - استدعاء السفراء .
٢٦ - تهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية أو الانهاء الكامل لأى نوع من أنواع الوجود الدبلوماسي .
٢٧ - اغلاق قنصلية أو مركز ثقافي أو مايشابهه .
٢٨ - مذكرة احتجاج لمنظمة دولية غير الجامعة العربية ، أو هجوم على منبر منظمة دولية .
٢٩ - مذكرة احتجاج للجامعة العربية ، أو هجوم على منبر الجامعة العربية .
٣٠ - مذكرة احتجاج ثنائية .
٣١ - هجوم سياسي رسمي دون المستوى القيادي .
٣٢ - هجوم اعلامي و / أو منع دخول الصحف .
٣٣ - انتهاك اتفاق أو الغاؤه .
٣٤ - رفض تسليم الخصوم السياسيين .
٣٥ - منع حق اللجوء السياسي للخصوم السياسيين .
٣٦ - اغلاق الحدود .
٣٧ - مقاطعة الدولة ، برفض حضور اجتماع على اقليمها ، أو حضور اجتماع تحضره أو منعها من حضور اجتماع على أرضها .
٣٨ - السماح بتظاهرات شعبية ضد الدولة .
٣٩ - وقف الصلات التجارية .
٤٠ - اتخاذ موقف سياسي معارض .
٤١ - الفشل فى التوصل إلى اتفاق .
٤٢ - الغاء أو تأجيل زيارات ، أو اجتماعات رسمية ، أو القيام بعمل غير ودّى، أو طلب تفسير موقف .
٤٣ - قطع الاتصالات التليفونية أو البريدية ، أو البرية ، أو عن طريق الطيران .
٤٤ - الاتهام بقتل مواطنين .
٤٥ - القبض على مواطنين بما فى ذلك احتمال محاكمتهم بتهم سياسية أو بتهمة التجسس .
٤٦ - ترحيل العاملين أو الطلاب .
٤٧ - اساءة معاملة مواطنين .
٤٨ - وقف انتقال المواطنين أو العاملين عموماً .
٤٩ - وضع قيود امام انتقال المواطنين أو العاملين عموماً.
٥٠ - استنكار من منظمات غير رسمية .

ملخص الفصل

تم في هذا الفصل تحديد الأسس المنهجية لهذه الدراسة ، والمشتملة على : تحديد مشكلة الدراسة ، ثم تحديد مفاهيمها الرئيسية ، ثم الفرضيات التى انطلقت منها ، ثم أهمية الدراسة ، فأهدافها ، فمصادرها ، فالمدى الزمانى الذى غطته ، ثم المناهج والأدوات المنهجية المستخدمة فى التحليل .

الفصل الثاني

متغيرات السياسة الخارجية وآثارها فى بيئة صنع السياسة الخارجية السودانية

يهدف هذا الفصل إلى تبيان أهمية المتغيرات الداخلية والخارجية فى السياسة الخارجية بصورة عامة ، ثم تطبيقها على الحالة السودانية سعياً إلى استكشاف آثارها .

والمتغيرات الداخلية هي : (أ) العوامل الجغرافية (ب) التركيبة السكانية و الإثنية واللُّغوية والدينية (ج) العوامل الاقتصادية (د) القدرات العسكرية (هـ) النظام السياسي .

أما متغير العوامل الخارجية ، فهو يشمل النسقين : الاقليمي والعالمي .

١ - ٢ متغير العوامل الجغرافية

يتبدّى ثقل العوامل الجغرافية – كأحد المؤثرات في صنع السياسة الخارجية – من حقيقة تقول إن البيئة المحيطة بالإنسان هي التي تشكل قدراته ، (فهو ابن الأرض وترابٌ من ترابها ، أرضعته وأطعمته ووجهت أفكاره وواجهته بالمصاعب ، ثم همست في أذنه بالحلول) (١) .

ومن هنا نبع إهتمام العلماء الانسانيين بدراسة أثر العوامل الجغرافية على التوجهات السياسية . ومن هؤلاء العلماء (جان بودان) ، و (مونتسكيو) ، و (ڤكتور هوزن) ، حتى تبلور علم" متكامل الأجزاء عُرِفَ بعلم الجيوبولتكس ، ذلك العلم الذي يوضح (كيف أن المعطيات الجغرافية هي التي تعيِّن السياسات) (٢)، وكان اشهرا المدارس التى اهتمت بالجيوبولتكس هي المدرسة الألمانية، (الأمر الذي ترتّب عليه نتائج خطيرة تمجِّد القوة السياسية وترسم خططاً للسيطرة على المجالات الحيوية) (٣) . ويتفق الباحثون على أهمية دراسة الموقع والمساحة والتضاريس بوصفها العناصرالمكونة للجغرافيا السياسية ، واختلفوا حول أهمية عنصر المناخ (٤) . وبالرغم من أن وسائل الاتصالات الحديثة قد قلّلت من قيمة العامل الجغرافي (٥) ، إلاّ أن أهميته مازال يمليها كثير من الحالات ، ومنها الحالة السودانية سواء في المساحة ، أو الموقع ، أو التضاريس ، فلكل عنصر من هذه العناصر تأثيره الواضح في سياسة السودان الخارجية .

---

(١) سعاد الصحن ، الجغرافية البشرية العامة ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٠)، ص ٢٥ .

(٢) محمد طه بدوي ، مصدر سابق ، ص ١٥٥ .

(٣) جمال الدين الدياصوري ، الجغرافيا التطبيقية : طرق التطبيق وانجازاته ، (القاهرة : ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦) ، ص ١٠ .

(٤) محمد مرسي الحريري ، دراسات الجغرافيا السياسية ، (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١) ، ص ٢٤٧ .

(٥) Roy C. Macridys (e.d) , Policy in World Politics,(U. S. A. : Prentice - Hall , 1962) , P 6.

فالسودان قطر ذو مساحة شاسعة تبلغ ٢,٥٠٨,٨١٣ كلم مربعاً [١] ، يشترك بها في الحدود مع تسع دول، هي مصر والجماهيرية الليبية ، تشاد ، افريقيا الوسطي ، وزائير ، وأوغندا ، واثيوبيا ، واريتريا، بالإضافة إلى طول الساحل المطل على البحر الأحمر والبالغ ٧٠٠ كلم .

أما تضاريس البلاد فتتوزع بين الأودية (كوادي النيل) ، والسهول (كسهلي البطانة والجزيرة) والجبال (كسلسلة البحر الأحمر) ، والصحاري ، (كالصحراء الشمالية ، والغربية والتي تليها الصحراء الكبرى) . [٢]

ويمكن القول إن للمعطيات الجغرافيَّة السودانية انعكاسات سياسية واضحة في سياسته الخارجية بما تحدده العناصر التالية [٣] :

- اشتراك حدود السودان مع هذا العدد من الدول يعني تأثره الأكيد بهؤلاء الجيران الذين يشترك معهم أيضاً في الظروف المناخية والأصول العرقية والقبلية ، كالنوبة مع مصر، والبني عامر مع اثيوبيا ، والزغاوة مع تشاد .

- إن طول الساحل السوداني على البحر الأحمر ، يدخله في دائرة الصراع الدولي على القرن الافريقي بإعتبار البحر الأحمر ذا أهمية استراتيجية ، ويفرض ذلك على السودان ضرورةً لحماية المصالح الأمنية لهذا الممر الحيوي .

- إحتواء السودان على معظم المجرى النهرى للنيل ، حدد علاقته كثيراً مع الدول المستفيدة من مياه النيل كمصر ، أو دول المنبع كاثيوبيا .

٢ - ٢ متغير التركيبة السكانية والإثنية واللغوية والدينية

يعدُّ العنصر البشري أحد المؤثرات الهامة في السياسة الخارجية لأية دولة ببعديه الكمى والنوعي [٤] . وكثيراً ما لعب عامل السكان دوراً حاسماً في التاريخ البشري ، فعبر ضخامة عدد السكان إنتصر الحلفاء على ألمانيا ونصيراتها في الحرب العالمية الأولى [٥] .

كما إمتنعت الولايات المتحدة عن الدخول في مواجهة مع الصين رغم تدخلها في كوريا الشمالية عام ١٩٥٠م خوفاً من الإحتياطي البشري الكبير الذي تتمتع به [٦] . أما في الجانب النوعى ، فكثيراً ما يؤثر أن الشعوب المتجانسة أعراقاً وثقافة وتوجهاً تمنح صانع القرار مزيداً من الثقة في توجهاته الخارجية ،

---

(١) جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي : دراسة فى العلاقات السياسية ، الطبعة الثالثة ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣) ، ص ٣٧ .

(٢) نعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ، (بيروت : دار الثقافة ، د. ت) ، ص ص ٢٢ -٢٣ .

(٣) فتحي حسن عطوة ، « السياسة الخارجية للسودان فترة حكم الرئيس جعفر نميري : ١٩٦٩/٥/٢٥- ١٩٨٥/٤/٦ » ، الفكر العربي الاستراتيجي ، بيروت : معهد الانماء العربي ، العدد ٢٩ ، (يوليو ١٩٨٩) ، ص ص ٤١ - ٤٢ .

(٤) Roy C. Macridys, Op.Cit , P 10 .

(٥) بيير رونوفان ، تاريخ العلاقات الدولية : أزمات القرن العشرين ١٩١٤ - ١٩٤٥ ، تعريب : جلال يحي ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩) ، ص ١٦ .

(٦) اسماعيل صبري مقلد ، قضايا دولية معاصرة : السياسة الدولية من الحرب الباردة إلي الوفاق ، (الكويت : مؤسسة الصباح ، ١٩٨٠) ، ص ١٦ .

الخريطة (١)

السودان : الموقع الجغرافي ، الحدود السياسية ، التضاريس

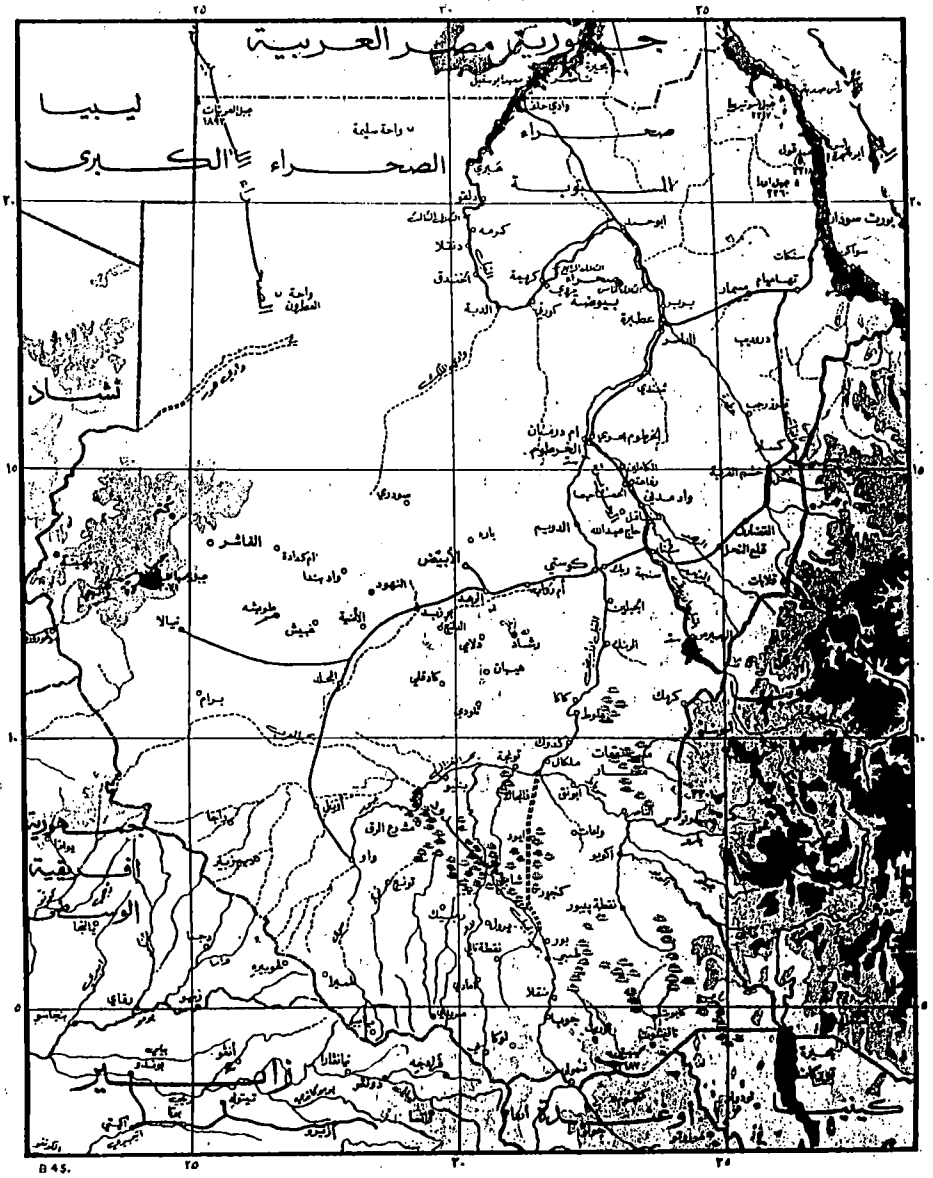

مثل الشعب الألماني الذي وصف بأنه (مزود بوطنية إيجابية وشعور عميق بالعظمة الوطنية) [١] . وعلى العكس من ذلك ، الشعوب غير المتجانسة في تركيبها السكاني إذ أنها تثبط من فعالية السياسة الخارجية ، وهى حالة يجسدها الواقع السوداني ، حيث يصل عدد السكان وفقاً لتقديرات البنك الدولي عام ١٩٨٥ إلى حوالي ٢٢ مليون نسمة [٢] ، يبلغ سكان المدن منهم ٤٢,٤٦ بالمئة [٣] ، ورغم ما يبدو من إرتفاع هذه النسبة ، إلا أنها لا تمثل مقياساً صحيحاً لنسبة التحضر التي لا تزيد على ٢٥٪ من مجموع السكان [٤].

أما من حيث التركيب الأثني واللغوي والديني ، فهو يكشف عن تنوع نادر المثال مما حدا بالبعض أن يصفوا السودان بـ (أفريقيا المصغرة) [٥] فهنالك حوالي تسع عشرة مجموعة إثنية ، ومايقارب ٥٩٧ مجموعة فرعية ، تمثلها ٥٧٠ قبيلة [٦] . أما التنوع اللغوي فتجسده ١١٥ لغة ، بجانب اللغة العربية (التي تعتبر لغة البلاد الرسمية ، واللغة الانجليزية التي عدتها اتفاقية أديس أبابا سنة ١٩٧٢ لغة رئيسية للاقليم الجنوبي) [٧] .

أما التنوع الديني فتثور أهميته حين نعلم أن التدين عنصرٌ شديد الوضوح في المجتمع السوداني ، الذي ينقسم مابين الدين الاسلامي (دين الغالبية العظمي) ، وديانات صغيرة في الجنوب ، اضافة إلى اقلية مسيحية [٨] .

وقد قاد هذا التنوع الحاد إلى نشوء (أزمة ثقافية) في السودان حيث (ظل الشد والجذب بين إتجاهي العروبة والأفريقية يشكل ملمحاً أساسياً من ملامح الاضطراب في بلورة معالم هويته) [٩] ، وهو مابلغ ذروة تفاقمه في (مشكلة الجنوب) حيث تحول التمايز الثقافي إلى تمايز سياسي ، في أطول صراع قطري شهدته القارة الافريقية ، مما أدى إلى تعويق مسار الحياة السودانية ، ويكفي أن هذا الصراع كان يستنزف في بعض الفترات ثلث ايرادات الحكومة المركزية [١٠] .

وقد كان نتاج المعضلة الإثنية في السودان وأبعادها اللغوية والدينية أن اعتور الضعف سياسة السودان الخارجية ، خاصة على مستوى القارة الأفريقية ، كما ظلت الاتهامات بانتهاك حقوق الانسان تطارد حكومة

---

(١) بيير رونوفان ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٢) فتحي حسن عطوة ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .

(٣) ناجي علوش ، الوطن العربي : الجغرافية الطبيعية والبشرية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦) ، ص ١٠٦ .

(٤) جميل مطر وعلي الدين هلال ، مصدر سابق ، ص ٣٨ .

(٥) Elfatih A. Abdelsalam " Ethnic Politics in the Sudan" in : Sayyid H. Hurreiz & Elfatih A. Abdelsalam (eds), Ethnicity, conflict and National integration in the Sudan , (Khartoum : Institute of African and Asian Studies, 1989), P 32 .

(٦) Paul Wani Gore , " Contemporary Issues in Ethnic Relations : Problems of National intergartion in Sudan " , in: Sayyid H. Hurreiz & Elfatih A. Abdelsalam , O p, Cit , P 269 .

(٧) محمد عمر بشير ، « التعليم والوحدة الوطنية » ، في : العجب أحمد الطريفي (محرر) ، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، (الخرطوم : مجلس دراسات الحكم الاقليمي بجامعة الخرطوم ، ١٩٨٨) ، ص ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٨) Harold D. Nelson & others , Area Handbook for the Democratic Republic of Sudan , (Washington, U.S. Government printing office , 1973) , P 109 .

(٩) نيفين عبدالمنعم مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨) ، ص ٧٥ .

(١٠) مدحت أيوب ، « التجربة الديمقراطية في السودان ومشكلة الجنوب » ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ٨٧ ، (يناير ١٩٨٧) ، ص ١٥٦ .

البلاد في المحافل الدولية، الأمر الذي حدا بالمحللين أن يصفوا المجتمع السوداني بأنه (يزخر بالعوامل المعوقة لفاعلية الدولة) [١] .

٣ - ٢ متغير العوامل الاقتصادية

تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيراً كبيراً في توجهات السياسة الخارجية لأية دولة ، من منطلق (مشاركة هذه القدرات في الآلية السياسية للدولة وباعتبارها - من ناحية ثانية - معبراً عن النزاعات السياسية التي تدور داخل الدولة) [٢] مما ينجم عنه آثار بالغة الخطورة على مجمل السلوك الخارجي .

ومن هذا المنطلق ، فالدولة ذات المقدرات الاقتصادية الكبيرة والأداء الاقتصادي الفاعل ، تقل فيها ضغوط الحاجة والتبعية التى تحجّم من فاعلية سياسيتها الخارجية . وعلى عكس ذلك الدول ذات الموارد الاقتصادية الكبيرة والأداء الاقتصادي الفعّال .

وتجب الاشارة إلى أن ثمة فرقاً بين (الموارد الاتقصادية) و (الأداء الاقتصادي). فدولةٌ ماقد تجمع بين الاثنين مما يمكنها من انتهاج سياسة خارجية خالية من أية ضغوط ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، التى منحتها قوتها الاقتصادية (موارد وأداءاً) عمقاً استراتيجياً في الحرب العالمية الثانية مكّنها من الانتصار [٣] .

كما قد تفقد الدولة الموارد ولكنها تتميز بالأداء الاقتصادي الفاعل ، مما يشكل ضغطاً نسبياً على سياسيتها الخارجية ، مثل اليابان التى ظلّت (تسلم بأن الاعتماد على الواردات أمر محتوم) [٤] .

وقد تجمع الدولة بين ضآلة الموارد وضعف الأداء الاقتصادي مما يشكل ضغوطاً هائلة على سياستها الخارجية ، وهذا ما ينطبق على السودان . (فالاقتصاد السوداني مازال اقتصاداً ضعيفاً في بنياته الأساسية والهيكلية ، بل مازال اقتصاداً تابعاً تتنافر قطاعاته الداخلية تنافراً واضحاً وتنعدم فيه مظاهر وآليات الترابط الداخلي على مستوي القطاعات الكبيرة والصغيرة) [٥] . وقد نجم عن ذلك أن احتل السودان مرتبة متأخرة في قائمة الدول النامية [٦] .

ففي جانب الموارد ، وبرغم مايثار عن امكانيات السودان الهائلة من الموارد ، الا أنه ظل يعتمد اعتماداًرئيسياً على موردي الأرض والمياه اللّذين (لايزالان بعيدين عن أن يكونا عامل تنمية رئيسي نشيط) [٧] .

أما فى جانب الأداء ، فالاقتصاد السوداني يتسم بضعف قطاعاته المختلفة ، فهو ابتداءا (يتميز بأهمية

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ ، (القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٨٧) ، ص ٣٢٦ .

(٢) نيكولاس بولانتزاس ، نظرية الدولة ، ترجمة : ميشيل كيلو ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨٧) ، ص ١٧٢ .

(٣) فوزي درويش ، الشرق الأقصي : الصين واليابان (١٨٥٣ - ١٩٧٢) ، (طنطا ، مطابع غباشي ، ١٩٨٨) ص ١٤٦ .

(٤) و.و . رستو ، مستقبل أمريكا في الاقتصاد العالمي ، ترجمة : أحمد سعيد دويدار (القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٨٠) ص ١ .

(٥) مدني محمد أحمد ، « العوامل المؤثرة في علاقات السودان الخارجية » ، في: حامد عثمان أحمد ومدني محمد أحمد (محرران) ، علاقات السودان الخارجية : البعد العربي والأفريقي ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ،١٩٩١) ص ٤ .

(٦) عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، (الرياض : مطابع النهضة ١٩٨١) ، ص ٢١ .

(٧) يوسف صايغ ، التنمية العصية : من التبعية إلي الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢) ص ٢٠٢ .

القطاع الأولي الذي يلعب دوراً كبيراً في تغذية العرض الكلي من السلع والخدمات نتيجة ضعف الطاقة التصديرية) [١] . أما القطاع الزراعي ، فقد عانى انخفاضاً في مستوى التكنيك الزراعي وعقبات الري ، إذ أن نسبة الأرض المروية إلى نسبة الأرض الصالحة للزراعة لم تزد في منتصف الثمانينات عن ٢٢بالمئة . [٢] . أما القطاع الصناعي فقد ظل بعيداً عن المشاركة المجدية في اقتصاديات البلاد ، إذ لم يشهد تطوراً قطاعياً يخرج به إلى نطاق الصناعات الثقيلة ، كما لم يشهد تطوراً كبيراً في أدائه خلال الفترة ٧٠ -١٩٨٤ { انظر جدول (١) } ، ويُعزى هذا الضعف بشكل مباشر إلى عدم وجود الطاقة المحركة كالفحم والبترول [٣] . وبالإضافة إلى التدني الذى يشمل هذه القطاعات ، فإن تدنياً يمائله ظل سائداً فى قطاعات الاستثمار حيث ظلت معدلاته تسجل تراجعاً كما سجلت تراجعاً فى تراكم رأس المال [٤] .

ومما زاد الوضع سوءاً تفاقم أزمة الديون الخارجية التى بلغ حجمها سنة ١٩٨٧ ، ١١,١٢٦,٠٠٠ ألف دولار ، [٥]،الأمر الذي تأزمت معه علاقة السودان بالدول المانحة وصندوق النقد الدولى بصورة بالغة السوء[٦] .

وقد كان نتاج ضعف القدرات الاقتصادية فى السودان بصورة مجملة ضعفاً واضحاً فى السياسة الخارجية السودانية ، ولكن بالرغم من ذلك فمن الواجب عدم المغالاة فى دورها الذي تلعبه ، حيث ينزع كثير من محللى السياسة الخارجية إلى أن العامل الاقتصادي هو الأشد خطورة – دائماً – فى تفسير السياسة الخارجية للدول النامية . ويجب التحرز فى اطلاق هذا الرأى ، خاصة عند الحديث عن بلد كالسودان يقول أحد قادة العمل الدبلوماسي فيه (من المألوف الذى يقول به الناس ، إن دبلوماسية بلد ما هي مرآة أوضاعه الداخلية . إن قويت هذه اقتصاداً وأمناً عززت دبلوماسيتها على قدر تلكم القوة الاقتصادية والأمن القومي ، وشذّ السودان عن هذه القاعدة ربما لأول مرة منذ قال الناس بهذه القاعدة)[٧] .

٤ - ٢ متغير القدرات العسكرية

تسهم القدرات العسكرية لأية دولة في تشكيل سلوكها السياسي الخارجي من واقع قوة هذه القدرات أو ضعفها .

فالآلة العسكرية القوية كثيراً ماقادت سياسات الدول نحو التوسع والسيطرة الخارجية .

كما أن ضخامة القدرات العسكرية لدى دولة تجعل الدول الأخري تحسب حساب مواجهتها . فضخامة الآلة العسكرية الألمانية وضعفها لدي الدول الغربية الأخرى هو الذي دفع هذه الدول الى السكوت عن

---

(١) محمود عبدالفضيل ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي : الجذور والمسببات .. الأبعاد والسياسات ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ص ٢٥١ .

(٢) سناء عبدالله العمري ، نحو استراتيجية للتنمية العربية ، (بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ، ١٩٨٦ ،) ص ٢٥١ .

(٣) راشد البراوي ، اقتصاديات العالم العربي من المحيط إلي الخليج ، الطبعة الرابعة ، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧) ،ص ٤٠٨ .

(٤) مدني محمد أحمد ، وحامد عثمان أحمد ، مصدر سابق ، ص ٤ .

(٥) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠) ، ص ٢٤٢ .

(٦) مدني محمد أحمد ، وحامد عثمان أحمد ، مصدر سابق ، ص ٥ .

(٧) جمال محمد أحمد ، في الدبلوماسية السودانية ، (الخرطوم : مصلحة الثقافة ، ١٩٨٤) ، ص ٢٥ .

جدول (١)

الصناعة في السودان (نسبة المساهمة في القطاع الصناعي)

القطاع الصناعي	٧٠ ١٩٨٣		٨٣ - ١٩٨٤
الاغذية والزراعة	٣٠	٣٨	٣٨
المنسوجات والملابس	٢٤	-	-
آلات ومعدات نقل	٢	٣	٣
كيماويات	٢	٤	٤
الصناعة التحويلية الاخري	٤٢	٥٦	٥٦
القيمة المضافة في الصناعات التحويلية (بملايين الدولارات)	٣٠	٣٨	٣٢٥

المصدر : اقتبسه الباحث من : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦ ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٧) ، ص ٢٢٦ .

انقضاض هتلر على تشيكوسلوفاكيا [١] . كما يذكر أن التقاليد العسكرية القوية لدي مجموع الأهالي في المانيا ، كان وراء السلوك التوسعي الذي اشتهرت به الدولة الالمانية [٢].وعلى عكس ذلك الدول التي يعتور الضعف أيّ جانب من جوانب مقدراتها العسكرية ، كالصين ، مثلا ، التى اتسمت آلتها العسكرية بالضعف التكنولوجي ، مما قلّل من فاعليتها الدولية كمنافسٍ للقوتين العظميين [٣] رغم امتلاكها مقدرات بشرية واقتصادية كبيرة .

ولا تنفصل القدرات العسكرية عن بناء الدولة الداخلي من استقرار سياسي ، ومقدارت اقتصادية ، وعقيدة وطنية ، وتركيبة سكانية [٤] ، إذ كلماضعف عنصر من هذه العناصر ألقى بظلاله على القدرات العسكرية .

ومن هذه الحقيقة يتضح أن كل الضعف الذي طال الحالة السودانية جراء الضّعف الاقتصادي والبشري ترتبت عليه آثارٌ سيئة على قدرة الدولة العسكرية ، التى تتميز بضعف ملموس إلى حدّ عدم تناسبها مع امتداد البلاد الشاسع ، وحدودها الملتهبة بصراعات دول الجوار ، وقد لعبت القدرة الشرائية الضعيفة للسودان دوراً كبيراً في ذلك ، {أنظر الجدول ٢ } ، خاصةً وأن السلاح بالنسبة للسودان (السلعة الوحيدة التى ستظل لعشرات السنين خارج إطار القدرة على التحكم فيها) [٥] .

وقد أدى ضعف الآلة العسكرية السودانية إلى انتهاج الحكومات المتعاقبة على البلاد سياسة شابها الضعف كثيراً إزاء اعتداءات جيرانه ، خاصة خلال أزمة حلايب مع مصر ، وأزمة الكرمك مع اثيوبيا ، وازمات الحدود مع تشاد وأوغندا وكينيا .

٢ - ٥ متغير النظام السّياسي

يقصد بالنظام السياسي تلك (الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة لصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية كاطار ينتظم فيه اتجاه القوى السياسية اسهاماً في العمل السياسي) [٦] .

وينطلق أثر النظام السياسي في السياسة الخارجية من حقيقة أن السلطة التنفيذية هى التي تتم من خلالها بصفة رئيسية عملية صنع السياسة الخارجية ، و أن بنيان السلطة التنفيذية يؤثر في قدراتها على صنع السياسة الخارجية .

ويتكون النظام السياسي من عدة عناصر تُقصد بالتحليل عند أيٍّ تصدٍ لدراسة النظام السياسي ، وهى : طبيعة النظام السياسي ، أيديولوجيته ، مكوناته ومؤسساته وأسلوب عمله وتجربته التاريخية وبعده الثقافي والاجتماعي [٧] .

فاختلاف طبيعة النظامين الديمقراطي والتسلطي يؤدي إلى اختلاف طبيعة عملية السياسة الخارجية في

---

(١) رمضان لاوند ، الحرب العالمية الثانية ، الطبعة التاسعة ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٢) ، ص ١٤ .

(٢) بيير رونوڤان ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٣) محمود اسماعيل محمد ، مشكلات دولية معاصرة ، الجزء الاول ، (القاهرة ، دار النهضة ، ١٩٨٢) ، ص ٣ .

(٤) مدني محمد أحمد ، وحامد عثمان أحمد ، مصدر سابق ، ص ١٥ .

(٥) محمد محمد أحمد كرّار، الأمن القومي السوداني ، (الخرطوم : د. ن ، ١٩٩١) ، ص ١٩ .

(٦) محمد نصر مهنا ، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة ، (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ، ص ١٦٣ .

(٧) مدني محمد أحمد ، وحامد عثمان أحمد ، مصدر سابق ، ص ٧ .

جدول (٢)

الانفاق العسكري السوداني ٧٦ - ١٩٩٠ .

السنة	الانفاق العسكري « بملايين الدولارات	واردات الاسلحة الرئيسية « بملايين الدولارات »	نسبة الواردات العسكرية الى الانفاق العسكري العام
٧٦ - ٨٠	٧٢٦	٢٠٩	١٧ ٪
٨١ - ٨٥	١,٣٦٠	٣٤٧	٢٦ ٪
٨٦ - ٩٠	٢,١٢٧	١٨٩	٩ ٪

المصدر : عن : يزيد صايغ ، الصناعة العسكرية العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢) ، ص ١٣٩ .

كل من النظامين [١] .

كذلك يؤثر إختلاف النخب الحاكمة فى عملية السياسية الخارجية ، إذ يذكر أن سياسة المانيا الخارجية اختلفت عقب استقالة بسمارك ومجئ نخبة جديدة [٢] . كما تلعب الايديولوجيا التى يعتنقها النظام السياسي دوراً مماثلاً فى الأهمية ، ومن ذلك أن تسلم اليساريين السلطة فى البرتغال قلل من ولاء البرتغال لحلف الناتو [٣] .

كما أن للرأى العام قيمة ملحوظة التأثير فى توجهات السياسة الخارجية للنظام السياسي ، فعلى سبيل المثال ، كان غضب الرأى العام الأميريكي وتخوفه من المدّ الفاشستي دافعاً لصانعي السياسة الخارجية الأميريكية للخروج من طوق العزلة وتشجيع الخطى نحو الحرب العالمية الثانية [٤] .

كذلك بات معروفاً أثر التصورات الشخصية لصانعي القرار فى النظام السياسي على سياسته الخارجية ، كشخصية هنرى كسنجر التى كانت تتسم بتقديم الذرائعية على الأخلاق ، لذلك اتبع سياسة الأمر الواقع فى توجاهته الخارجية [٥] ، كما تميز الرئيس ريجان (بسياسة خارجية متوثبة دائما لشد الزناد)[٦] .

وبذات العناصر المكونة للنظام السياسي تأثرت سياسة السودان الخارجية ، فتغيرت تبعاً لتغير الأنظمة (حكومة إنتفاضة شعبية ، حكومة برلمانية منتخبة ، حكومة انقلاب عسكري) .

كما لعبت الايديولوجيا دوراً مهماً في توجهات النظام السياسي الخارجية ، كدور الأيديولوجية الشيوعية خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧١ [٧] ، إضافة إلى أهمية التصورات الشخصية للرئيس نميري على السياسة الخارجية السودانية ١٩٦٩ - ١٩٨٥ [٨] ، غير أنه مع اختلاف الأنظمة وتأثير العناصر المكونة لها ، يمكن القول اجمالاً أن عدم الاستقرار الذي تميزت به عهود الحكم المختلفة في السودان أثّر سلباً على السياسة الخارجية للبلاد .

٦ - ٢ متغير العوامل الخارجيّة

بجانب الأدوار الكبيرة التى افرزتها العوامل الداخلية كمؤثرات في السياسة الخارجية ، فإن للعوامل الخارجية آثاراً واضحة على السياسة الخارجية للسودان ، وإن حاولت دراسات سابقة التقليل من قيمتها

---

(١) محمد السيد سليم ، مصدر سابق ، ص ٢٤٩ .

(٢) بيير رونوڤان ، تاريخ العلاقات الدولية : القرن التاسع عشر ١٨١٥ - ١٩١٤ ، تعريب : جلال يحي ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠) ، ص ص ٥٤٥ - ٥٤٦ .

(٣) اسماعيل صبري مقلد ، قضايا دولية معاصرة ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .

(٤) Robert E . Osgood , Ideals and Self - Interest in American Foreign Relations , (Chicago ; The university of Chicago Press, 1961) , P 403 .

(٥) دانيال كولار ، العلاقات الدولية ، ترجمة : خضر خضر ، الطبعة الثانية ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٥) ، ص ٢٥ .

(٦) دانيال ف. دايفز ونورمان لنجر ، تاريخ الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ ، ترجمة : عبدالعليم الأبيض ، (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) ، ص ٤٠٨ .

(٧) هيلين كارير دانكوس ، السياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط (١٩٥٥ - ١٩٧٥) ، ترجمة : عبدالله اسكندر ، (بيروت : دار الكلمة العربية ، د. ت) ، ص ١٤٤ .

(٨) فتحي حسن عطوة ، مصدر سابق ، ص ٤٩ .

قياساً إلى قيمة العوامل الداخلية * .

وتتبدّى أهمية المتغيرات الخارجية من طبيعة التفاعل الدولي ، وحقيقة الصراع العالمي ، والثورة الهائلة في عالم الاتصالات ، فقد أدى نمط السياسة الدولية إلى الدفع بالولايات المتحدة للخروج من نمط العزلة – كما سبقت الاشارة – . وإذا كانت العوامل الخارجية تؤدي مثل هذا التأثير في سياسات القوى الكبرى فمن الأجدر أن تؤدي إلى تأثير أكبر على القوى الصغرى ، حيث يذهب بعض المحللين إلى أن (السياسة الخارجية للدول الصغيرة هى عبارة عن رد فعل للأحداث الجارية داخل النظام الدولي) (١) .

ورغم تحفظنا حول فكرة كهذه تحاول اختزال متغيرات السياسة الخارجية في متغير واحد ، إلا أن ذلك لا يقلّل من حقيقة تقول بأن للبيئة الخارجية قيمة كبيرة في السياسة الخارجية للدول الصغرى ، التى يمثل السودان إحداها ، فما من نظام حكم سوداني إلا واستجاب للبيئة الخارجية بشكل أو آخر ، خاصةً وأن الشعب السوداني عرف عنه اهتمام بالغ بمجريات الأحداث حوله ، ومن تلك التأثُّرات:علاقة السودان بالقوتين العظميين ، والتى أدت إلى تأثره بالاستقطاب الدولي كظاهرة أيام الحرب الباردة ، حيث كان لموقع السودان أهمية جعلته محطّاً للاستراتيجيات العالمية .

أما على الصعيد الإقليمي ، فقد تأثر السودان بما يجري في النظام العربي ، إضافة إلى تأثره بأحداث القارة الأفريقية (٢).

ملخص الفصل

تم فى هذا الفصل استعراض متغيرات السياسة الخارجية ، ممثلة فى : متغير العوامل الجغرافية ، و متغير التركيبة السكانية والأثنية واللغوية والدينية ، ومتغير العوامل الاقتصادية ، ومتغير القدرات العسكرية ، ومتغير النظام السياسي ، ومتغير البيئة الخارجية . ومن خلال ذلك تم رصد تأثير هذه المتغيرات على مجمل السياسة الخارجية السودانية .

* ذهبت أطروحة علمية تصدت لتحليل سياسة السودان الخارجية فى عهد الرئيس نميري ، إلى أن المتغيرات الخارجية كانت أقل أهميةً من المتغيرات الداخلية ، بل حتي الأهمية النسبية للمتغيرات الخارجية كانت مكتسبةً من المتغيرات الداخلية ، انظر : Sally ann Baynard , Sudanese Foreign Policy under Nimeiri 1969 - 1982 , unpublished ph.D thesis , Gorge Washington university , September 1983 , P 389 .

(١) حسن على الابراهيم ، الدول الصغيرة والنظام الدولي : الكويت والخليج ، (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٢) ، ص ٩٨ .

(٢) انظر : محمد أحمد المحجوب ، الديمقراطية فى الميزان ، الطبعة الثالثة ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٩) ، ص ١٨٥ وما بعدها.

الفصل الثالث

القضايا الرئيسية في العلاقات السودانية السعودية

يختصُّ هذا الفصل بتحديد البيئة التي تتفاعل فيها العلاقات السودانية السعودية تعاوناً وصراعاً .

ويهدف الباحث من وراء ذلك إلى تقديم إطار عام لهذه التفاعلات يسهل معه تناول مجريات الأحداث في ثنايا البحث دون الحاجة إلى الإشارة المتكررة إلى موقعها أو مدلولاتها في بيئة العلاقات بين البلدين ، إضافة إلى أن رصد القضايا الرئيسية يمكِّن من التكهُّن بردود الأفعال من الطرف الآخر (السعودية) .

ولتحديد القضايا الرئيسية في علاقات الدول أهمية كبيرة ، لأن الدول (لا تنشيء سياساتها الخارجية بشكل مجرد ولكن في سياق قضية أو مشكلة معينة) [١] . وتصنَّف قضايا السياسة الخارجية إلى أربع مجموعاتٍ ، هى [٢] :

أ – قضايا أمنية عسكرية ب – قضايا سياسية دبلوماسية

ج – قضايا اقتصادية تنموية د – قضايا ثقافية علمية .

وهناك ثلاثٌ من هذه القضايا الأربع نرى أنها تمثل القضايا الرئيسية في العلاقات السودانية السعودية، على النحو التالي :

٣ – ١ القضايا الأمنية

(إن علاقات التميز والخصوصية لا تمنحها المملكة إلا للدول التي يرتبط أمنها بأمن المملكة بشكل مباشر أو بغيره) [٣] .

من منطلق هذه الحقيقة تميزت العلاقات السودانية السعودية ، فكلا الدولتين يرتبط أمنهما إرتباطاً مباشراً ، إذ أن الحقائق الجيوبوليتيكية تفرض ذلك عليهما ، لطول شواطئ الدولتين على البحر الأحمر ذي الأهمية الإستراتيجية الكبرى من ناحية الأمن القومي العربي بصفة عامة وأمن البلاد البحرأحمرية خاصة. وقد جاءت تصريحات المسئولين السودانيين والسعوديين ، وجهودهم الدبلوماسية معبرة عن أقصى درجات الإهتمام بهذه القضية ، فقد صرح الأمير فهد بن عبدالعزيز (الملك حالياً) ، في ٢١ مايو ١٩٧٧م لصحيفة الأنوار البيروتية : (أريد أن أوضح أن المملكة السعودية ملتزمة بقضية أمن البحر الأحمر وبما يجرى على الشاطئ المقابل ، وأود أن أشير إلى أن التحركات التي تظهر في إثيوبيا تنم عن مخاطر بعيدة المدى وتشمل دول المنطقة بكاملها ، لذلك فإننا في المملكة ندعو إلى التنسيق والتعاون بين الدول العربية والإسلامية الواقعة

(١) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٣) التقرير الختامي لسفير السودان بالمملكة العربية السعودية ، تحت رقم ج / ١ / ١ / ١ /أ ، ملف علاقات ثنائية – السعودية ، و خ / عربي / ٢ / ١ / أ / ٩ ، ١٩٨٢ ، الإدارة العربية ، وزارة الخارجية ، الخرطوم .

على حوض البحر الأحمر خصوصاً بين السودان والصومال ، وجبهات تحرير إريتريا الثلاث) [١] .

أما السودان فقد كان لسياسته الخارجية أثر بالغ الأهمية على مفهوم الأمن في منطقة البحر الأحمر حيث لعب دوراً مهماً في تشكيل الإستراتيجية العربية حول البحر الأحمر بمعارضته إثيوبيا والإتحاد السوفيتي ، بل إن جهود السودان الدبلوماسية تركزت خلال عام ٧٦-١٩٧٧م على أمن البحر الأحمر [٢] ، وقد بدا ذلك واضحاً في المؤتمر الذي عقد في تعز بين السودان واليمن الشمالية واليمن الجنوبية (وكان الهدف هو أمن البحر الأحمر ، وأن يظل هذا البحر عربياً ، أي حتى لا تتدخل فيه إسرائيل أو تسيطر على شواطئه) [٣] .

٢ - ٣ القضايا السياسية

تتمحور القضايا السياسية بين السودان والسعودية حول محورين رئيسيين ، يدور الأول منهما حول تعامل الدولتين مع المفاهيم الشيوعية والراديكالية ، أما الثاني فيدور حول مدى التقارب مع الغرب أو الإبتعاد عنه .

١ - ٢ -٣ التعامل مع المفاهيم الشيوعية والراديكالية

تتأثر العلاقات السودانية السعودية بفحوى تعاملهما مع المفاهيم الشيوعية والراديكالية . فالمملكة العربية السعودية ظلت تعدّ محاربة الشيوعية أحد الأركان الرئيسية في سياستها الخارجية . ولا تعود محاربة السعودية للأفكار الشيوعية إلى تمسك المملكة (بالإسلام) كدستور وأيديولوجيا في المقام الأول كما يتبادر إلى الأذهان ، بل لأن السعوديين كانوا يرون أن الماركسية (تهدف إلى تقويض دعائم جميع الأنظمة المعادية للشيوعية وإستبدالها بأنظمة تسير في فلك الحركة الشيوعية العالمية) [٤] ، وليس أدل على ذلك من أن المملكة إحتفظت بعلاقات ودية مع أنظمة شيوعية أخرى كالصين ، بل إن السعودية ظلت تقيم علاقات دبلوماسية مع الإتحاد السوفيتي بالرغم من شيوعيته ، إلى ما قبل ظهور توجهاته الثورية في العالم عند بداية الأربعينات ، حيث بادر السوفييت بقطع العلاقات الدبلوماسية [٥] .

وقد تأثرت العلاقات السودانية السعودية في فترات سابقة بذات الموقف ، عندما رفع نظام النميري شعارات اشتراكية (٦٩ - ١٩٧١) كان واحداً من معالمها هجوم الإعلام المايوي على النظام السعودى، وبدا العداء واضحاً في احتضان المملكة المعارضة السودانية [٦] .

غير أن (محاربة التوجهات الراديكالية) ، وهو العامل الذي كان يقف وراء محاربة السعودية للشيوعية والاتحاد السوفيتي ، ظل هو العامل الأكثر ثباتاً في السياسة الخارجية للمملكة . ويعود ذلك العداء ، إلى

---

(١) عبدالله عبدالمحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي الاسرائيلي : الصراع بين استراتيجيتين ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ، ص ٢٠٧ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

(٣) أنيس منصور ، « الذين يصيدون فى المياه الدافئة » ، اكتوبر ، (القاهرة) ، العدد ٢٢ ، ٢٧ مارس ١٩٧٧ ، ص ٧ .

(٤) عبدالله سعود القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، (الرياض : مطابع الفرزدق ، ١٩٨٦) ، ص ٥٠ .

(٥) المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٦) محمد وقيع الله ، الأخوان وسنوات مايو ، (الخرطوم : دار الفكر ، د. ت) ، ص ١٥ .

تاريخية تكوين المملكة السعودية نفسها ، حين قام الملك عبدالعزيز بتصفية الفصيل الراديكالي في الحركة الوهابية إذ كان يرى فيه معوقاً لاستمرارية الدولة الناشئة بشعاراته الثورية (١).

وما إن بدأ المد الثورى يتصاعد في الوطن العربي حتى تصدّت له المملكة وتجلى ذلك بوضوح في العداء السعودي لشعارات وتحركات الرئيس جمال عبدالناصر ، ثم التخوف من التوجهات الثورية البعثية (٢) ، ثم مناوأة الثورة الإسلامية الايرانية (٣) ، واختلاف التوجهات الخارجية السعودية مع القيادة الثورية الليبية (٤) ومعاداة النظام الاشتراكي في اليمن الجنوبي (٥) ، والقلق الواضح من تحركات النظام الإثيوبي الاشتراكي سنة ١٩٧٧ (٦) .

وعلى نقيض ذلك راحت السعودية تشجع التوجهات المحافظة وتدعمها على النطاق الإقليمي. ولم تُخْفِ القيادة في المملكة – يوماً – اهتمامها بأن يعمل النظام الحاكم في السودان على اغلاق المنافذ أمام أية تحركات (غير محافظة) تأخذ الطابع الثوري الراديكالي (٧) .

٢ – ٢ – ٣ العلاقات مع الغرب

تعتبر العلاقة مع الغرب عامةً (٨) ، والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص (٩) ، محوراً مُهماً من محاور التفاعلات السودانية السعودية. وهذا نابع من أهمية الولايات المتحدة للبلدين ، ومن الأهمية الاستراتيجية للبلدين فى واقع المصلحة الأمريكية .

فالمملكة العربية السعودية تملى عليها المؤشرات الاستراتيجية أربع حقائقٍ لثبات علاقتها الوطيدة على وجه التحديد مع أمريكا وهى (١٠):

١ – اعتماد المملكة على الولايات المتحدة في حماية أمنها الخارجى .

---

(١) مجمد جلال كشك ، السعوديون والحل الإسلامي : مصدر الشرعية للنظام السعودي ، (القاهرة : المطبعة الفنية ، ١٩٨٤) ، ص ٦١٨ .

(٢) حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي فى منطقة الشرق الأوسط ، (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٤) ، ص ٢٣٦ .

(٣) صلاح العقاد ، التيارات السياسية فى الخليج العربي ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣) ، ص ٤٠١ .

(٤) حامد ربيع ، الإسلام والقوى الدولية ، (القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨١) ، ص ١٣٧ .

٥) فرد هاليداي ، السياسة السوفيتية في قوس الأزمة ، ترجمة : عفيف الرزاز ، (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٠٣ .

(٦) بنسون لي جريسون ، العلاقات السعودية الأميريكية ، ترجمة : سعد هجرس ، (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١) ، ص ١٣٣ .

(٧) تقرير عن لقاء الملك فهد ببعثة الحج السودانية ، تحت رقم س س / ح / ١ / ١ / ١ / أ ، ملف علاقات ثنائية – السعودية ، مصدر سابق .

(٨) لمزيد من التفصيل حول علاقة المملكة بالغرب ، أنظر : Peter Hobday , Saudi Arabia Today : An introduction to the Richest Oil Power , (London : The Macmillan Press , 1978) , P 8 .

(٩) لمزيد من التفصيل حول خصوصية العلاقة السعودية الأميريكية ، أنظر : حسن أبو طالب ، المملكة السعودية وظلال القدس ، (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٢) ، ص ص ١١ – ٢٩ . وناصيف حتي ، القوي الخمس الكبري والوطن العربي : دراسة مستقبلية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) ، ص ٣٣ .

(١٠) خلص إلى هذه الحقائق السفير السعودي الحالي لدى واشنطن « بندر بن سلطان » فى أطروحة ماجستير قدمها بعنوان « المملكة العربية السعودية كقضية داخلية في السياسات الأميريكية » ، أنظر : حسن أبو طالب ، من يحكم فى السعودية ؟ ، (القاهرة : يافا للدراسات ، ١٩٩٠) ، ص ٥٤ .

٢ - الحاجة المستمرة للتكنولوجية الأمريكية .
٣ - مساندة المملكة في سياساتها .
٤ - اهتمام الولايات المتحدة بالعلاقات مع السعودية كقضية أمريكية داخلية .

لهذه الحقائق كانت المملكة العربية السعودية تشجع اتجاه السياسة السودانية نحو الغرب (١)، إلى الحد الذي قيل فيه أن السياسة الثنائية السودانية السعودية تتم بتخطيط من الغرب والولايات المتحدة خاصة (٢) ، بل ذهب بعض المحللين السودانيين إلى أن التقارب الذي حدث بين السودان والسعودية بعد الانقلاب الشيوعي سنة ١٩٧١ ، قد وضع السودان تحت المظلة الأمريكية بجانب مصر والسعودية (٣) وهذا هو ذات الذي كانت تردده القيادة السوفيتية من أن (أيّ نمو للنفوذ السعودي في المنطقة العربية الأفريقية يتم على حسابها ولصالح الولايات المتحدة (٤) .

٣ - ٣ القضايا الاقتصادية

تحظى القضايا الاقتصادية التنموية بقيمة عالية في بيئة العلاقات السودانية السعودية .

وقد فرض هذه القيمة ذلك التناقض الهيكلي الواضح في اقتصاديات البلدين . فالمملكة السعودية تمتلك مقدرات ثروة هائلة ، بينما تفتقر إلى العناصر البشرية المؤهلة في ادارة التنمية .

أما السودان فيعاني شحّ الموارد الاقتصادية بينما يزخر بنصيب مقدَّرٍ من الخبرات المؤهلة في صفوف أبنائه ، ومن هنا نشأت أهمية الاعتماد المتبادل بين البلدين ، اضافة إلى ماتمليه القضايا الأمنية والسياسية من تداخل مع قضايا الاقتصاد والتنمية ، والتي نفصلّها في العنصرين التاليين :-

١ - ٣ - ٣ المعونات الاقتصادية

تعدُّ سياسة المعونات الاقتصادية إحدى الوسائل الرئيسية في تنفيذ السياسة الخارجية السعودية (٥) ، إذا انها تجني من وراء ذلك مردودين ، أولهما : تثبيت الأنظمة التي ترى المملكة في بقائها مصلحةً لها ، وثانيهما : تقديم المساعدات الاقتصادية باعتبارها مصدراً من مصادر قوة النظام السعودي و تطلعه للقيادة الاقليمية وفرض الطول على واقع المنطقة (٦) . لذا تسعى المملكة العربية السعودية دائماً إلى الاعلان عن حجم معوناتها للدول النامية ومقارنته بما تقدمه الدول الكبرى ، حيث يجيء الناتج - دائماً - في صالح

---

(١) فتحي حسن عطوة ، مصدر سابق ، ص ٦١ .

(٢) أمين هويدي ، لعبة الأمم في الشرق الأوسط : نحن وأمريكا واسرائيل ، (القاهرة : دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤) ، ص ١٢٥ .

(٣) Mohammed Beshir Hamid , ((Aspects of Sudanese foreign policy , Splendid , Isolation, Radicalsation and Finlandisation)) , in : Muddathir Abd Al Rahim & others (eds) , Sudan Since Independence , (London : Gower publishing Company ltd , 1986) , P 170 .

(٤) غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية ، (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٠) ، ص ٢٩٧ .

(٥) عبدالله سعود القباع ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢ .

(٦) جميل مطر وعلي الدين هلال ، مصدر سابق ، ص ص ٩٩ - ١٠٠ .

المعونات السعودية كما تعلن أجهزة اعلامها [١].

وقد نال السودان نصيباً من المعونات السعودية ، بدأ بصورة واضحة عقب خروج السودان من المحور السوفيتي وتقاربه مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتحديداً إثر دعوة الرئيس الأسبق نميري الدول العربية للإسهام في إعمار الجنوب بعد توقيع اتفاقية أديس ابابا سنة ١٩٧٢ [٢] ، ثم اطّردت المساعدة لتمنح المملكة نظام نميري ٢٥٠ مليون دولار سنة ١٩٧٦ ، ثم تمويل جزء من الأسلحة الأمريكية المقدمة للسودان بقيمة ٥٠٠ مليون دولار [٣] ، هذا بالإضافة إلى أن السعودية ظلّت لفترة تمثل الشريك التجاري الأول للسودان [٤].

٢ - ٣ - ٣ القوة العاملة السودانية

فرضت ظروف التنمية في السعودية إثر تدفق العوائد النفطية اعتماداً يتميَّز بالإستمرارية والاطّراد على العمالة الوافدة [٥].

وقد مثلت الخبرة السودانية والأيدي العاملة السودانية كمّاً مقدراً من هذه القوى العاملة الوافدة في مختلف القطاعات التنموية السعودية ، حيث استوعبت المملكة وحدها - في نهاية السبعينات - ٦٠ بالمئة من مجموع الخبرة السودانية في الخارج [٦]. ، وندرك أهميَّة القوة العاملة السودانية في المملكة حين نعلم ما يحظى به السودانيّون من تقدير غير مسبوق من جموع الشعب السعودي ، إضافة إلى مايعود به هؤلاء المغتربون من مردود اقتصادي مقدَّر لخزينة السودان .

ملخص الفصل

تم في هذا الفصل تحديد القضايا الرئيسية التى تمثل بيئة العلاقات السودانية السعودية ، وقد تحددت تلك القضايا فى : القضايا الأمنية مجسّدةً في اهمية دور البلدين في أمن منطقة البحر الأحمر . والقضايا السياسية مجسّدةً في التعامل مع المفاهيم الشيوعية والراديكالية اضافة الى التعامل مع الغرب . والقضايا الاقتصادية مجسّدةً في المعونات الاقتصادية السعودية ودور العمالة السودانية .

---

(١) أنظر : فؤاد عبدالسلام الفارسي ، قضايا سياسية معاصرة ، (جدة : تهامة للنشر ، ١٩٨٢) ، ص ص ٢١ - ٢٣ . وأحمد محمد طاشكندي ، الاستراتيجية النفطية السعودية ومنظمة الاوبيك ، (جدة : تهامة للنشر ، ١٩٨٢) ، ص ص ٧١ - ٧٢ .

(٢) جعفر محمد نميري ، النهج الاسلامي لماذا ؟ ، (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٠) ، ص ١٧٢ .

(٣) عبدالله عبدالمحسن السلطان ، مصدر سابق ، ص ٢١٧ .

(٤) وزارة الخارجية ، تقرير عن سياسة السودان الخارجية ٧٩ - ١٩٨٢ ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٣) ، ص ١٩ .

(٥) أسامة عبدالرحمن ، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية : مدخل إلي دراسة ادارة التنمية فى دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، (الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٨٢) ، ص ٣٧٢ .

(٦) محمد العوض جلال الدين ، هجرة السودانيين إلى الخارج ، (الخرطوم : المجلس القومي للبحوث ، ١٩٧٩) ، ص ١٩ .

الباب الثاني

السياسة الخارجية السودانية
ازاء المملكة العربية السعودية
١٩٨٥ - ١٩٨٩ .

* الفصل الأول : السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية خلال المرحلة الانتقالية ٨٥ – ١٩٨٦ .

* الفصل الثاني : السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية خلال المرحلة الديمقراطية ٨٦ – ١٩٨٩ .

الفصل الأول

السياسة الخارجية السودانية
ازاء المملكة العربية السعودية
خلال المرحلة الانتقالية ٨٥ - ١٩٨٦

١- ١ أهداف النظام الانتقالي الخارجية

جاءت الانتفاضة الشعبية في ٦ ابريل ١٩٨٥ بمثابة منعطف تاريخي في مسار الشعب السوداني ، حيث وضعت حداً لستٍ عشرة سنة من حكم شمولى عرف به نظام الرئيس جعفر نميري ، الذي حلَّ محلَّه نظام اقتضته ضرورة التغيير إثر انحياز الجيش بقيادة الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب لجاميع الشعب الثائرة منذ شهر كامل سبق انهيار نظام نميري (١).

وبعد اتفاق بين المجلس العسكري وقوى التجمع الوطني تبدّت معالم النظام السياسي الجديد ، حيث رأى الجانبان تكوين حكومة مشتركة بينهما تستمر لمدة عام واحد تؤول السلطة بعده لحكومة ديمقراطية عبر انتخابات تشريعية نيابية .

وقد كان تحديد المدى الزمني الذى تنتهى فيه فترة الحكومة الانتقالية ذا أثر بالغ في تحديد هوية النظام الجديد وإختياراته وأهدافه . فمن ناحية كان ذلك يعني أن ليس ثمة أطروحة ايديولوجية يسعي النظام الانتقالي إلى تطبيقها ، ومن ناحية ثانية كان ذلك التحديد يعني أن الأهداف التى سيختارها النظام الجديد يجب أن تتواءم والمدى الزمني المتاح . لذا فقد أوضح الرئيس سوار الذهب أن أولى المهام الرئيسية لحكومته هى : (اجراء سريع وحاسم لوقف التدهور في الاقتصاد السوداني) (٢) .

وبهذا التحديد الواضح لأولويات المرحلة الانتقالية تحددت أهداف السياسة الخارجية ، فجاءت أهدافاً اقتصادية أكّد عليها برنامج السياسة الخارجية للفترة الانتقالية الذى بيّن ضرورة السعى إلى (استقطاب أكبر قدر من العون الدولي والثنائي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار خطة مبرمجة ، وبالاتفاق مع جهات الاختصاص في الداخل والتنسيق معها) (٣).

من هذا المنطلق ، كانت (المصلحة الوطنية) – وفقاً لرؤية النخبة الحاكمة في المرحلة الانتقالية – تكمن في إخراج السودان من المأزق الاقتصادي بانتهاج سياسة خارجية تتمحور كل فعاليتها حول استقطاب العون الخارجي ، وبذا فقد تم تحديد ثوابت السياسة الخارجية في نهج (عدم الانحياز وتحسين العلاقات

---

(١) أنظر تفصيلاً لوقائع الانتفاضة في : محمد سعيد محمد الحسن ، وقائع أطول يوم فى تاريخ السودان الحديث ، (الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٦) ، ص ١ ومابعدها .

(٢) المدينة المنورة ، (جدة) ، ١٠ يونيو ١٩٨٥ .

(٣) برنامج السياسة الخارجية فى الفترة الانتقالية ، ملف السياسة الخارجية عمومي ق ج / ١ / ب / ١٣ / ٢ ، الارشيف ٧٢/٩/١٠ ، القصر الجمهوري ، الخرطوم .

مع الجيران اقليمياً) [١] .

٢ - ١ تأييد السعودية للنظام الانتقالي

اشتهرت السعودية بانتهاجها سلوكاً يتسم بالحذر والحرص الشديدين في سياستها الخارجية [٢]، لذا لم يعرف عنها المبادأة باتخاذ قرارات غير متأنية في علاقاتها الخارجية ، كنتيجة حتمية للسياسات المحافظة التى يتبعها النظام السعودي .

وقد كان من المفارقات الواضحة التى فاجأت بها السعودية المحللين السياسيين ، مسارعتها - غير المسبوقة من دولة اخرى - بتأييد التغيير الذي جرى على مسرح الأحداث في السودان ، وذلك عشية الاطاحة بنظام النميري في ٦ ابريل ١٩٨٥ ، وعبر بيانٍ (لا يندرج فى أعراف الدبلوماسية السعودية، التى عُرفت بالتأنّى والحذر في مثل هذه الأحوال) [٣] .

ولم يقف الأمر عند حدود التأييد اللفظي ، بل تعدّاه إلى « إتصال مباشرٍ بقيادة النظام الجديد فى اليوم الثاني للتغيير ، حيث حمل السفير السعودي عرضاً من الملك فهد بن عبدالعزيز بتقديم مايحتاجه السودان من معونات عاجلة » [٤] وقد كان نتاج ذلك أن (حملت طائرة سعودية خاصة وفداً على مستوىً عال من النظام الجديد إلى المملكة وعاد مزوّداً بستين مليوناً من الدولارات ومواد بترولية تؤمن احتياجاتنا لثلاثة أشهر ، وتلك كانت أول مساعدة يتلقاها السودان فى عهده الجديد مع وعدٍ أخوى كريم بالمزيد من المساعدات) [٥] .

ولايطول التساؤل حول الأهداف السعودية من وراء هذه المسارعة بالتأييد حين نعلم أن النظام السعودي كان قد اتضح له - منذ اللحظات الأولى - أن بقاء النظام الجديد وثباته يخدم (المصلحة الوطنية السعودية) من جانبين ، الأول : يتعلق بقضية تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان ، والثاني : يكمن في التخوف من أية تغييرات راديكالية في السياسة السودانية .

١- ٢ - ١ تطبيق الشريعة الإسلامية فى السودان

تقوم السياسة السعودية على تقديم الإسلام بوصفه منهجاً للحكم ومنبعاً لتشريعاته ، غير أن التعامل السعودي مع الإسلام كمنهج ، يتسم بتميزٍ واضح عما سواه من الاطروحات في مجال الاسلام السياسي[٦] ، حيث ذهب بعض المحلّلين السياسيين إلى تسمية النهج السعودي بـ(الاسلام الرسمي) [٧] ، أى ذلك الذى يتخذ من الاسلام أداة تبريرية للحكم أكثر منه أداة تغييرية في المجتمع .

ومن هذا المنطلق فقد واجه النظام السعودي معضلة حقيقية بعد أن بدأ نظام النميري في تطبيق قوانين

---

(١) المدينة المنورة ،(جدة) ٣٠ يونيو ١٩٨٥ .

(٢) بنسون لي جريسون ، مصدر سابق ، ص ١٢٧ .

(٣) محمد الحسن أحمد ، « التحليل السياسي » ، الصحافة ، (الخرطوم) ، ١٥ يونيو ١٩٨٥ .

(٤) مقابلة مع رئيس المجلس العسكري الانتقالي السابق عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب ، الخرطوم ، ١٩ اكتوبر ١٩٩٢ .

(٥) محمد الحسن أحمد ، مصدر سابق .

(٦) السيد زهرة ، « الجوانب الثقافية والحضارية للتوازن فى منطقة شرق البحر المتوسط » ، فى : محمد السيد سليم « مشرف » ، التوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٥) ، ص ٩١ .

(٧) صلاح العقاد ، مصدر سابق ، ص ٤٤١ .

الشريعة الاسلامية ، إذ أن ذلك التطبيق لم يكن ليقف تأثيره عند حدود السودان ، بل يتعداه إلى السعودية ذاتها [١]. فمن ناحية – وانطلاقاً من النهج السعودي – لم ترق للقيادة السعودية الطريقة المتحمسة التى راح يطبق بها النميري القوانين الحدية ، لأن ماكانت تثيره من ردود فعل عالمية غاضبة كان يحرج المملكة ولو عن طريق غير مباشر . ومن ناحية أخري كان النظام السعودي يخشى من تحمل التبعات السودانية الناجمة عن تطبيق الشريعة في بلد يعاني ازمة اقتصادية مريعة .

وقد استقبلت السعودية نبأ تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان بترحيب لم يكن لها أن تستقبله بسواه وهى المفاخرة دوماً بالقيادة الإسلامية ، وقد جاء الترحيب فى نص الرسالة التى بعث بها الملك فهد بن عبدالعزيز إلى الرئيس نميري مهنئاً ومباركاً ومبدياً استعداد المملكة (للتعاون مع السودان الشقيق في هذا الميدان بايفاد القضاة وقبول الطلاب في المعهد العالي للقضاء) [٢] .

وما إن اطّرد تطبيق القوانين الحدية على يد نظام النميري ، حتي كشفت المصاعب عن وجهها ، حيث واجهت تلك السياسة رفضاً دولياً إلى حدّ العداء والخصومة مع النظام ، كما أثّرت نتائج التطبيق على اقتصاد البلاد ، مما جعل النظام الحاكم يتجه صوب السعودية طلباً للمساعدة الإقتصادية ، التى كانت أساساً ، واحدة من الرؤى التفسيرية التى ساقها المحلّلون السياسيون باعتبار أنها كانت دافعاً لنميري فى تطبيق القوانين الإسلامية بغية حصوله على دعم من الدول النفطية وعلى رأسها السعودية . وبالرغم من نفى النميرى لاحقاً لصحة التفسير القائل بأن الدوافع الاقتصادية كانت وراء تطبيق الشريعة الإسلامية[٣] ،

وبالرغم من تعذر التسليم بصحة ذلك التفسير كدافع لاتخاذ قرارات مصيرية كتلك القرارات ، إلاّ أن تجاوز الدوافع إلى النتائج يبيّن أن نميرى كان يرى تحميل السعودية دفع فاتورة الآثار الاقتصادية الناجمة عن التطبيق ، وذلك في رسالة بعث بها إلى الملك فهد جاء فيها: (... ومن هنا ياصاحب الجلالة.. نطرح عليكم الأبعاد الاقتصادية السلبية التى تجاوزت حدود طاقتنا .. فقد تجاوز العجز الناجم عن تحريم الخمر المئتي مليون جنيه ..) [٤] ثم تسهب الرسالة في شرح تفاصيل العجز الاقتصادي التى لم تجد من القيادة السعودية أذناً صاغية ، حيث بعث العاهل السعودي إلى النميرى بالأمير تركي الفيصل رئيس المخابرات السعودية (يهنئه ظاهراً باعلان القوانين الإسلامية ويحذره من الاسراف في التطبيق بصورة تعسفية) [٥] .

غير أن النميرى لم ييأس من اقناع القيادة السعودية فقام بزيارة الى السعودية في يونيو ١٩٨٤ التقى فيها بالعاهل السعودي وتبدّى خلالها اختلاف وجهات النظر بشأن اجراءات النميرى [٦] الذي عاد الى الخرطوم ليبعث بوفد من كبار المسئولين * في محاولة أخيرة لاقناع القيادة السعودية ، فكان أن عقد الوفد جلسة مع العاهل السعودى « الذي أبدى تخوفه من التجربة السودانية ، داعياً إلى التدرج في التطبيق ،

---

(١) أحمد الأمين البشير ، « العلاقة بين السياسة والدين فى السودان » ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٧٧ ، (يوليو ١٩٨٥) ، ص ١٠٩ .

(٢) من نَصّ رسالة الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ إلى الرئيس جعفر نميرى ، ملف الرسائل مع الملوك والرؤساء العرب ١ / ٣ / ٤ ، الارشيف ١٠ / ٣ / ٤ ، القصر الجمهورى ، الخرطوم .

(٣) محمود فوزى ، حوار فى المنفى : نميرى والعودة لحكم السودان ، (القاهرة : سفنكس للطباعة والنشر ، ١٩٩١) ، ص ٩٦ .

(٤) من نَصّ رسالة الرئيس جعفر محمد نميرى إلى جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ١٠ اكتوبر ١٩٨٣ ، ملف الرسائل مع الملوك والرؤساء العرب ، مصدر سابق .

(٥) محمد توفيق حامد السيد ، عرض للعلاقات السودانية السعودية ١٩٥٦ – ١٩٨٥ ، ورقة غير منشورة ، ندوة علاقات السودان الخارجية ١٠ – ١٣ مارس ١٩٩٠ ، معهد الدراسات الافريقية والأسيوية ، جامعة الخرطوم ، ص ١١ .

(٦) المصدر السابق ، ص ١٢ .

* كان الوفد برئاسة على شمو وزير الاعلام ، وعضوية هاشم عثمان وزير الخارجية ، و عون الشريف قاسم عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي ، و يوسف الخليفة أبوبكر رئيس المجلس الأعلى للشئون الدينية والأوقاف .

مفصحاً عن خشية من نكسة على الاسلام فى السودان من جراء (التهور) فى التطبيق على حدّ تعبيره » [١] ، وقد استمرت القيادة السعودية على موقفها من اجراءات الشريعة الاسلامية في السودان وهو الموقف الذي تبلور فى مباركة التغيير الجديد .

٢-٢-١ الحد من تغيير ثورى

إذا كان الامتعاض السعودي من توجهات نظام نميرى بشأن الشريعة دافعاً الى تأييد النظام الجديد فى السودان ، فإن (المسارعة) غير المعهودة في السلوك السعودي بتأييد التغيير يفسرها دافع آخر هو خشية النظام السعودي من قوى راديكالية تتولى زمام السلطة فى السودان الذى كان (مكشوفاً أمام الضغوط الاقليمية والدولية وأن انهيار نظام الحكم فيه ربما مهّد الطريق أمام بدائل خطيرة لنظام يسارى أو اسلامي مندفع) [٢] ، خاصة وأن السعودية كانت في عداد تلك الدول التى ترصد وتراقب بنوع من الحذر والتخوف أحياناً تزايد حركات التطرف الديني فى الوطن العربي ولم يكن السودان بعيداً عنها [٣] ، ولما كانت القيادة السعودية على معرفة مسبقة بشخصية الفريق سوار الذهب ، وتوجهاته البعيدة عن تيارات الاستقطاب فإنها لم تتردّد فى اعلان مساندتها له [٤] .

٣ - ١ تأثير المتغير الاقتصادي فى السياسة الخارجية ازاء السعودية

كانت الأهداف الاقتصادية التى حشد لها النظام الانتقالى جهوده الدبلوماسية فشكلت منطلقات لسياسته الخارجية ذات تأثير بالغ الخطورة في سياسة النظام الخارجية ازاء المملكة العربية السعودية ، خاصة بعد تلاقي المصلحة الوطنية لكلا النظامين : السوداني بسعيه لاستقطاب الدعم الاقتصادي ، والسعودي في ظفره بنظام ذى توجهات تتواءم وتوجهاته .

وكان لما قدمته السعودية من عون فى الأيام الأولى للتغيير أثر بليغ فى أن تختص الحكومة الجديدة ، السعودية ، بميل اكبر نحوها فى سبيل تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية .

ففي شهر مايو ١٩٨٥ - أى في ذات الشهر الذي تم فيه الفراغ من تشكيل الحكومة - قام رئيس الوزراء الانتقالى (الجزولي دفع الله) بزيارة إلى السعودية اقدم خلالها - بطلب سابق من الملك فهد - تفصيلاً باحتياجات السودان العاجلة بلغت قيمتها الاجمالية ١,١٥٨,٠٠٠ (ملياراً ومئة وثمانية وخمسين مليوناً وألفاً) من الدولارات [٥] . ويتضح من المطالب السودانية تلك أن حكومة النظام الانتقالى كانت شديدة الثقة فى الاستجابة السعودية ، الى الحد الذي حمل رئيس الوزراء على طرح فكرة تبنى الملك فهد مشروعاً لانقاذ السودان يسمى (مشروع الملك فهد لانقاذ السودان ، على غرار مشروعا مارشال)[٦] ، كما قام سوار الذهب بزيارة إلى الرياض في ديسمبر ١٩٨٥ من اجل الدعم الإقتصادي ،

---

(١) مقابلة مع هاشم عثمان ، عضو الوفد ، الخرطوم ، ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢ .

(٢) محمد توفيق حامد السيد ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

(٣) محمد بشير حامد ، « الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة فى التجربة السودانية المعاصرة » ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٩٤ ، (ديسمبر ١٩٨٦) ، ص ص ٣٦ - ٣٧ .

(٤) مقابلة مع الرئيس المجلس العسكري الانتقالي السابق ، مصدر سابق .

(٥) معلومات أساسية عن المملكة العربية السعودية ، ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ٢ / أ / ص / ٩ ، فتح في اغسطس ١٩٨٥ قفل في سبتمبر ١٩٨٧، الادارة العربية ، وزارة الخارجية ، الخرطوم .

(٦) المصدر السابق .

صرح خلالها بأنه (لابد من قرض كبير .. على أن يسدّد هذا القرض على مدى ثلاثين عاماً ، بعد فترة سماح قدرها عشر سنوات ، وأكد صاحب الجلالة أنه سيفعل ذلك) [١] ، وقد سمى سوار الذهب هذا المشروع بمشروع الملك فهد لانقاذ السودان) [٢] .

١-٣-١ الاستجابة السعودية

شهدت الشهور الأولى من عمر الحكومة الانتقالية تعاطفاً سعودياً غير مسبوق ، تُبديه لغة الخطاب السعودي قبل مضمونه ، فمن ذلك ماجاء على لسان الملك فهد ابان زيارة رئيس الوزراء ، حيث قال : (نحن على استعداد لاقتسام اللقمة مع السودان) [٣] . كما يوضح ذلك التعاطف ، الاهتمام الشخصي الذي أبداه العاهل السعودي حيال تنفيذ المعونات المقدمة للسودان ، كاتصاله المباشر - متخطياً كلّ الاعراف الملكية - بمدير عام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق السعودية ، حاثاً إيّاه على الاسراع في شحن ٢٠ ألف طن من القمح إلى السودان [٤] .

وبالإضافة إلى ذلك أبدت القيادة السعودية استعداداً كبيراً بتوجيه الصناديق والمؤسسات المالية لدعم الاقتصاد السوداني ، فمن ذلك ، توجيه العاهل السعودي لصندوق التنمية السعودي بارسال وفد عاجل للتباحث مع الجهات المختصة بالسودان للتعجيل بتنفيذ المشاريع التى سبق الاتفاق عليها [٥] . اضافة إلى اللقاء المالى الذي عقد بالخرطوم في شهر يوليو ١٩٨٥ وشارك فيه وزير المالية السعودي « محمد أبا الخيل » [٦] ، هذا عدا تشجيع المملكة لوفد من صناديق التمويل العربية بزيارة الخرطوم في اغسطس ١٩٨٥ [٧] . غير أن أكبر تلك اللقاءات هو ذلك المؤتمر الذي دعا الملك فهد لعقده في الرياض من أجل انقاذ الاقتصاد السوداني في اكتوبر ١٩٨٥ [٨] .

وبالرغم من أن المساعدات السعودية لم تكن في مستوى تلك الوعود التى أطلقها المسئولون السعوديون [٩] ، إلا أن السنة الانتقالية حفلت بعلاقات اقتصادية جيدة ، ألقت بظلالها على مجمل العلاقة بين البلدين .

فعلى مستوى التجارة الخارجية نلحظ ارتفاعاً واضحاً في نسبة الصادرات السودانية إلى السعودية ، حيث سجلت زيادة قدرها ٦ ٪ عن عام ١٩٨٤ ، احتلت بها السعودية المرتبة الأولى بين الدول المستوردة من السودان ، { انظر جدول (٣) } .

أما فى جانب الواردات من المملكة ، فقد سجلت ارتفاعاً مقداره ٢,٨٪ * احتلت به السعودية الترتيب الأول بين الدول المنفردة ، { انظر جدول (٤) } .

وفيما يختص بالمنح والقروض ، فقد احتلت المملكة الترتيب الثاني حيث بلغت جملة المنح السعودية خلال عام ١٩٨٥ ، ١٥٧ مليون دولار ، فيما بلغت جملة ما اقرضته السودان ٢٢,١ مليون دولار ، حيث كانت المملكة هى الدولة الوحيدة التى أقرضت السودان خلال السنة الانتقالية ، { انظر جدول (٥) }.

---

(١) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٢ ديسمبر ١٩٨٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) مقابلة مع عيسى مصطفى سلامة ، سفير السودان الأسبق لدى السعودية ، الخرطوم ، ١٥ أغسطس ١٩٩٢ .

(٤) المصدر السابق.

(٥) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٧ أبريل ١٩٨٥ .

(٦) الصحافة ، (الخرطوم) ، ١١ يوليو ١٩٨٥ .

(٧) الاتحاد ، (أبوظبي) ، ٩ اغسطس ١٩٨٥ .

(٨) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٥ أغسطس ١٩٨٥ .

(٩) مقابلة مع الجزولي دفع الله ، رئيس الوزراء الانتقالى السابق ، الخرطوم ، ١٥ يناير ١٩٩٢ .

* هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن واردات البترول السعودى خلال المرحلة الانتقالية كانت فى معظمها منحاً لا تدخل فى الميزان التجارى بين البلدين .

جدول (٣)

النسب المئوية للمستوردين الرئيسيين للصادرات السودانية عام ١٩٨٥ ، مقارناً بعام ١٩٨٤ .

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥
السعودية	١٤,١	٢٠,١
السوق الأوربية المشتركة	٢٤,٦	١٩,٩
بقية دول شرق أوروبا	٩,٥	١٨,٥
مصر	٧,٨	١٠
اليابان	٦	٨,١
الصين	٤,٤	٥,١
الولايات المتحدة	٢,٨	٣,٣
بقية دول غرب أوروبا	٢,١	١,٧
الأتحاد السوفيتي	٢,٢	١,٣
كوريا الجنوبية	٦,٢	-
أخري	٢٠,٣	١٠
الجملة	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

المصدر : وزار المالية والتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي ١٩٨٥ / ١٩٨٦ ، الخرطوم ، د . ن ، د . ت ، ص ٢١٥ .

جدول (٤)

النسب المئوية للمصدرين الرئيسيين للواردات السودانية عام ١٩٨٥ ، مقارنا بعام ١٩٨٤ .

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥
السوق الأوربية المشتركة	٣٦,٦	٤٢,٩
السعودية	١٦,١	١٨,٩
الولايات المتحدة	٦,٩	٩,٨
بقية دول غرب أوروبا	٤,٦	٦,٤
اليابان	٣,٢	٦
الصين	٢,١	٣,٥
بقية دول شرق أوروبا	٤,٣	٣
مصر	٣,١	٢,١
الهند	١,٩	١,٨
الأتحاد السوفيتي	,٠١	,٠٤
أخري	٢١,٢	٥,٦
الجملة	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

المصدر : عن : المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

جدول (٥)

المنح والقروض المتعاقد عليها خلال عام ١٩٨٥ .

مصدر المنح	حجم المنح بملايين الدولارات
الولايات المتحدة الامريكية	١٧٧
المملكة العربية السعودية	١٥٧
الجماهيرية الليبية	٨٠
المانيا الغربية	٤٩
المملكة المتحدة	٨,٥
ايطاليا	٩
هولندا	٨
فنلندا	٢,٨
مصدر القروض	**حجم القروض بملايين الدولارات**
هيئة التنمية الدولية	٢٨,٣
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	١٣,٢
الصندوق السعودي	٢٢,١
جملة المنح والقروض	٥٥٤,٥

المصدر : عن : المصدر السابق ، ص ٢١٥ .

٢ -٣ - ١ تناقص الاستجابة السعودية

بالرغم من أن جملة المؤشرات الاقتصادية تكشف عن نمو واضح في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين إلا أنه بنهاية عام ١٩٨٥ ، برزت معطيات جديدة أدت إلى تقلص الحماس السعودي في دعم الحكومة الانتقالية .

فقد أفرز النظام السياسي الانتقالي قيماً جديدة في الحياة السياسية السودانية ، كان لبعضها تأثير سلبي على مجريات العلاقة بين السودان والسعودية .

فالنظام الانتقالي كان فاتحة عهد ديمقراطي مشبع بجو من الحرية ظل مُصَادَراً منذ ستّ عشرة سنة ، لذا فقد وجدت الصحافة فرصتها في التعبير الحر عن رؤاها .

وفي غمار ذلك ، قامت صحيفة (الميدان) التابعة للحزب الشيوعي السوداني بشن حملة ضارية ضد النظام السعودي موجهةً إليه الاتهامات بأنه نظام عميل للولايات المتحدة الأمريكية وأنه كان على علم بموضوع ترحيل الفلاشا ، مما أغضب المسئولين السعوديين (١).

وقد كان نتاج ذلك تناقصاً كبيراً في العون السعودي إلى الحد الذي تأزم معه الموقف البترولي (٢) ، مما حدا بسوار الذهب إلى مخاطبة الملك فهد كتابياً ، طالباً منه استمرار المملكة بمد السودان بما يحتاج إليه من مواد بترولية ، ولم تستجب السعودية إلا بعد أن « اتصل السفير الأميريكي بالخرطوم مهاتفاً رصيفه الأميريكي بالرياض أن يتدخل لدى المسئولين السعوديين ليزوِّدوا السودان بمواد بترولية ، وكان أن استجابت له الرياض » (٣).

ومع تناقص المساعدات السعودية ، أفضى السفير السوداني لدى السعودية بما يحسه المسئولون في الخرطوم من فتور يبديه الجانب السعودي ، حيث خاطب وزارة الخارجية السعودية موضحاً : (إننا نشعر ببطء شديد في ترجمة كلمات الود الصادقة التى يتبادلها المسئولون في القمة .. وأن التنفيذ يأخذ وقتاً كبيراً وحتى الآن فاننا في السودان ننتظر ماوعد به المسئولون في قمة الحكم السعودي) (٤).

وقد كان رد الخارجية السعودية هذه المرة ، هو توجيه السودان صوب الاستفادة المباشرة من الودائع السعودية لدى صندوق النقد الدولي (٥). وهذا التوجيه يعني ضمناً أن الحكومة السعودية قد أخذت في فك الارتباط المباشر بقضايا السودان الاقتصادية ، بما ينم عن إدخال السعودية للسودان دائرة « التعامل الشَّرْطيِّ » معها ، في ظل اقتراب نهاية المرحلة الانتقالية * وكان ذلك التحوُّل في الخطاب السعودي تجاه السودان ، دليلاً على استياء الرياض من الهجوم الاعلامي ** الذي تتعرض له في السودان ، وهو ما أفصح عنه المسئولون السعوديون ، ذاهبين إلى أنهم (يأملون أن يصدر المجلس العسكري الانتقالي

---

(١) تقرير من السفارة السودانية بالرياض تحت رقم س س ر /١ / سرى / ٣ وتاريخ ٧٢ يناير ١٩٨٦ ، ملف : علاقات اقتصادية مع السعودية ، فتح في اغسطس ١٩٨٥ قفل في سبتمبر ١٩٨٧ ، مصدر سابق .

(٢) تقرير من السفارة السودانية بالرياض تحت رقم س س ر / ١ / سرى /٣ وتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٦ ، المصدر السابق .

(٣) مقابلة مع رئيس الوزراء الانتقالى السابق ، مصدر سابق .

(٤) تقرير من السفارة السودانية بالرياض بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٨٦ ، مصدر سابق .

(٥) المصدر السابق .

* يقتصر الإقراض فى صندوق النقد الدولي على سبع سنوات فقط ، وهذا مايدفع السعوديين إلى توظيف فوائضهم فيه ضماناً لسلامتها ، أنظر : عزالدين الصالحاني ، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية ، (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٣) ، ص ١٧٣ .

** يعتبر النظام السعودي من أكثر الانظمة قلقاً واستياءاً من الهجوم الاعلامي الأجنبي . أنظر على سبيل المثال : تصريح الملك فهد الغاضب من الحملات الصحفية الأجنبية ضد المملكة في : اليمامة ، (الرياض) ، العدد ١٢٣٧ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ١٢ .

ومجلس الوزراء بياناً للشعب ليعرف الحقائق وليعرف دور المملكة في موضوع مساعدة السودان) [١] .

١- ٢ - ٣ - ١ إدارة الأزمة

تعاملت الحكومة الانتقالية بتوازن واضح في سبيل حل الأزمة الناشئة بما أحالها إلى « سوء تفاهم عابر » .

فمن ناحية لم تشأ الحكومة الانتقالية التدخل في المعطيات القِيَمِيَّة الوليدة وسط حماس شعبي زاخر بالمطالب الديمقراطية . ومن هنا فقد أوعزت القيادة السودانية إلى المسئولين السعوديين « بامكانية مقاضاة صحيفة (الميدان) أمام المحاكم ، لأن الحكومة ليس لها أن تمنع سلوكاً ديمقراطياً ناشئاً» [٢] .

ومن ناحية ثانية ، لعبت الدبلوماسية السودانية في الرياض دوراً كبيراً في تخفيف الاستياء السعودي ، حيث قامت بتقديم الأدلة على ضعف تأثير ما تروّج له صحيفة (الميدان) في خضم التقدير السوداني للمملكة رسمياً وشعبياً ، وماتقوم به الصحف الأخري من تنويه بالدور السعودي في مساعدة السودان [٣] .

وقد كان جهد السفير السوداني في هذا الصدد ، جزءاً من نشاط واسع أتيح له أن يقوم به خلال المرحلة الانتقالية ، وقد حظى بتثمين بليغ من رئيس المجلس العسكري الانتقالي ، حيث جاء فى آخر رسالة بعث بها إلى العاهل السعودي فهد بن عبدالعزيز : « .. كما أثني أيضاً على الجهود الطيبة التى قام بها سفيرنا لدى جلالتكم السيد عيسى مصطفى والذي غمرتموه بثقتكم وعطفكم السامي مما أتاح له النجاح في مهمته السامية » [٤] .

وقد كان دور السفارة السودانية بالرياض مثالاً للدور الكبير الذى لعبته وزارة الخارجية السودانية خلال المرحلة الانتقالية في عملية صنع السياسة الخارجية ، كنتاج للفرصة التى منحتها الحكومة للدبلوماسية السودانية كي تقوم بدورها المرسوم في تنفيذ السياسة الخارجية [٥] ، { أنظر الشكل (٢) }.

وبالاضافة إلى جهد السفارة السودانية في سياق ارضاء الطرف السعودي ، كان هنالك عاملان آخران أدّيا إلى محاصرة الأزمة الناشئة وتحجيم آثارها :

أولهما : أن الفتور الذي صاحب الأزمة من الجانب السعودي جاء قبل ثلاثة أشهر فقط من نهاية المرحلة الانتقالية ، الأمر الذي حال دون امتداد تأثيره . أما العامل الآخر ، فيكمن في قوة وكثافة الآليّات التى استخدمها النظام الانتقالي في التعبير عن سلوكه المتعاون ازاء المملكة العربية السعودية ، على نحوما سنشهد في المبحث القادم .

وقد تضافرت كل تلك العوامل في تبديد الاستياء السعودي ، إذ سرعان ما استأنفت المملكة ارسال معوناتها إلى السودان [٦] .

---

(١) تقرير السفارة السودانية بالرياض ، بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٦ ، مصدر سابق .

(٢) مقابلة مع رئيس المجلس العسكري الانتقالى السابق ، مصدر سابق .

(٣) تقرير من السفارة السودانية بالرياض ، بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٦، مصدر سابق .

(٤) من نص رسالة الفريق أول عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب إلى جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز ، بتاريخ ٦ مايو ١٩٨٦ ، ملف م ع أ / م ر / ١ / ١٠ ، الارشيف ٣٤/٧/١٠ ، القصر الجمهوري ، الخرطوم .

(٥) حسن سيد سليمان ، « السودان والمغرب العربي : دراسة حالة العلاقات السودانية الليبية » ، فى : حامد عثمان أحمد ومدني محمد أحمد ، مصدر سابق ، ص ٢٣٢ .

(٦) تقرير من السفارة السودانية بالرياض ، بتاريخ ١١ فبراير ١٩٨٦ ، مصدر سابق .

الشكل (٢)
تصوُّر لعملية صنع السياسة الخارجية في المرحلة الانتقالية

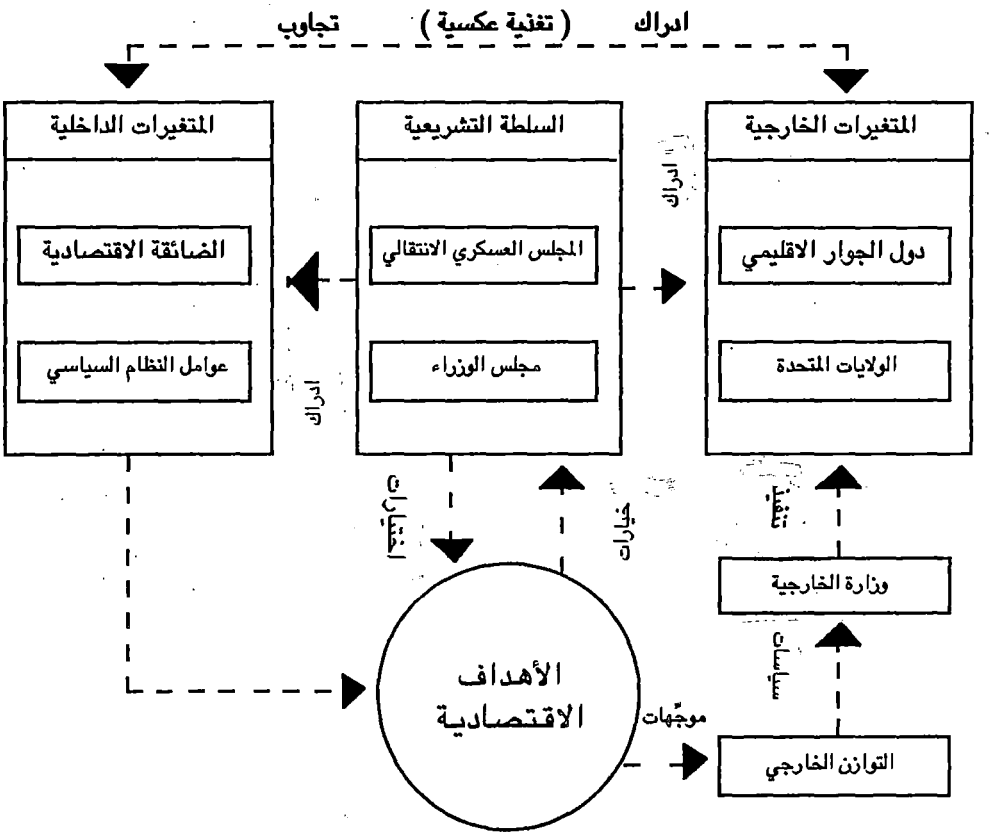

٤ - ١ آليّات النظام الانتقالي في سياسته الخارجية ازاء السعودية

نعني بالآليّات هنا ، تلك الأساليب التى استخدمتها الحكومة الانتقالية في التعبير عن السلوك المتعاون والمتّسم بالخصوصية ازاء المملكة العربية السعودية .

وتتمثل تلك الآليّات في : السياسة المحافظة ، تأييد السياسات السعودية ، التصريح بالشكر والإشادة ، الزيارات المكثفة ، الإطّلاع المنتظم .

١- ٤ - ١ السياسة المحافظة

لقد سبق وأن قدّمنا الحديث على أهمية النهج المحافظ في علاقة أية دولة بالمملكة العربية السعودية ، نسبةً لما تمنحه القيادة السعودية من تثمين لهذا النهج في توجهاتها الاقليمية والدولية .

وقد بدا واضحاً - كما قدمنا أيضاً - أن الحكومة الانتقالية بابتعادها عن الأطروحات الراديكالية ، واهتمامها البالغ بمشاكل البلاد الاقتصادية ، قد تبنت سياسةً محافظة - داخلياً وخارجياً - في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرتجاة .

وبالرغم من أن بعض السياسات المحافظة لم تقصد به الحكومة الانتقالية التوافق مع التوجهات السعودية ، إلاّ أنه - بطريقة غير مباشرة - قد حقق ذلك التوافق ، فيما كان البعض الآخر من تلك السياسات المحافظة مقصوداً منه التعبير عن السلوك المتعاون ازاء السعودية .

فمن قبيل السياسات المحافظة التى جسّدت توافقاً مع المملكة وإن لم تكن مقصودةً به ، الموقف من قضية القوانين الإسلامية ، « التي رأت الحكومة الانتقالية ترك أمر تطبيقها أو عدمه ليقول فيه الشعب كلمته عبر النظام النيابي القادم » (١).

أما تلك السياسات المحافظة التى كانت الحكومة الانتقالية تضع فيها اعتباراً واضحاً للتقييم السعودي ، فتتمثل في علاقة النظام الانتقالي إزاء القوى الاقليمية ، المنقسمة بين محور يحظى بالقبول السعودي ، ومحورٍ تبادله الرياض عداءاً بعداء .

وسوف يتجلى ذلك من خلال رصدنا لتعامل الحكومة الانتقالية مع كلٍ من مصر ، ليبيا ، ايران ، فيما سنتناول سياستها الخارجية ازاء الولايات المتحدة في ذات السياق .

(أ) مصـــر

ظلت مصر تحتل موقع الصدارة في الأهمية الاقليمية بالنسبة للسعودية منذ بداية الثمانينات ، ويعود ذلك الى الاختناقات التي راحت تهدد المنطقة جراء نجاح الثورة الاسلامية في ايران ، وما أعقبها من اندلاع الحرب الخليجية بين العراق وايران .

وفي ظل الضعف النسبي لقدراتها العسكرية والسياسية ، فقد سعت العربية السعودية إلى اقامة علاقات وطيدة بالنظام المصري ، إذ أنّ (توافق التوجهات السياسية للنظام السياسي المصري في فترة الثمانينات (نظام غير ثوري - معتدل في ميوله القومية) مع توجهات النظم السياسية في الخليج مع وجود أخطار مشتركة قائمة أو متوقعة لكل من الطرفين ، لهذا وذاك لاتخضع قضايا الأمن للاختلاف بين الجانبين وتتسم بالثبات) (٢).

---

(١) مقابلة مع رئيس الوزراء الانتقالى السابق ، مصدر سابق .

(٢) عبدالعاطى محمد أحمد عبدالحليم ، « السياسة المصرية تجاه منطقة الخليج » ، في : أحمد يوسف أحمد « محرر» سياسة مصر الخارجية فى عالم متغيّر ، مصدر سابق ، ص ص ٧٧٨ - ٧٧٩ .

ومن منطلق هذا الثبات الذي توطّدت به العلاقات السعودية - المصرية ، يمكننا أن نتلمس مدى أهمية الدور المصري في اطار العلاقات السودانية السعودية ، خاصة وأن القيادة السعودية سعت منذ السنة الأولى لحكم الرئيس مبارك الى تأكيد حقيقة التقارب السعودي - المصري للمسئولين السودانيين ، بما يشير ضمناً إلى رغبة سعودية في دخول السودان إطار هذه السياسة .

ففي لقاء الملك فهد ببعثة الحج السودانية يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٢ أوضح العاهل السعودي (أن الرئيس حسني مبارك ورث تركةً مثقلة .. وان بعض المتشددين ينادون بقطع العلاقات كاملة مع اسرائيل ، وهذا غير صحيح ، ويقول الملك : ويجب على جميع الدول العربية أن تتيح الفرصة لحسنى مبارك ليقيِّم علاقاته وسياسته الداخلية والخارجية حسب ظروفه لاتخاذ القرار المناسب ، فلو قرر الرئيس مبارك الآن قطع علاقاته مع اسرائيل فان العرب ليس لديهم الاستعداد .. للوقوف معه في وجه اسرائيل) [١] .

وعلى ذات المنوال ، طلب الملك فهد من قيادة الحكومة الانتقالية انتهاج سياسة تقارب أكثر مع النظام المصري ، وهو الطلب الذي لاقى قبولاً من الحكومة الانتقالية ، حيث جاء في رسالة بعث بها سوار الذهب إلى فهد (... فقد سعدتُ بتلقي رسالتكم الشفوية التى نقلها إليَّ الأخ الفريق محمد توفيق خليل عضو المجلس الانتقالي بضرورة المزيد من التعاون مع الشقيقة مصر، ويسعدني أن أنقل لجلالتكم أن رغبتكم السامية تلك قد التقت مع نوايانا الخالصة وايماننا بالمزيد من تدعيم علاقاتناالأخوية مع الشقيقة مصر ، وسوف ينقل لكم الأخ اللواء الركن عثمان عبدالله عضو المجلس العسكري الانتقالي ووزير الدفاع مضمون لقاءاتي مع الأخ الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية والنجاحات الباهرة التي حقّقتها) [٢] .

ولما كان طلب الملك فهد يرمي إلى (مزيد من التعاون) من الحكومة السودانية ازاء مصر ، فإن مضمون هذه العبارة ينمُّ عن ادراك القيادة السعودية أن ثمة (تعاوناً) في النهج السوداني إزاء مصر غير أنها تطلب (المزيد منه) .

والحق، أن التعاون بين القيادتين السودانيّة و المصرية خلال الفترة الانتقالية تدلُّ عليه القرائن المختلفة .

فمنذ بواكير تسلّم السلطة - مدفوعة بثوابت سياستها الخارجية - تبنّت الحكومة الانتقالية سياسة التقارب مع النظام المصري ، وذلك بالرغم من غضبة الرأي العام السوداني واستيائه من الحكومة المصرية التى آوت الرئيس المطاح به (جعفر نميري) * .

ففي ١٨ ابريل ١٩٨٥ ، نفى الفريق محمد توفيق خليل - عضو المجلس العسكري الانتقالي - أن تكون الحكومة قد طالبت مصر بتسليم نميري [٣] . كما أكد سوار الذهب في ذات الأيام : (أن العلاقات بين البلدين ستظل متميزة ، وأن النظام الجديد حريص على استمرار علاقاته مع مصر بالمستوى الذي كانت عليه) [٤] . وبذات القدر من الدفء ، حرصت الحكومة المصرية على معاملة النظام الجديد ، حيث عبّرت عن تأييدها الواضح له (تأكيداً للعلاقات الأزلية بين البلدين) [٥] .

---

(١) تقرير من السفارة السودانية بجدة عن لقاء الملك فهد ببعثة الحج السودانية ، مصدر سابق .

(٢) من نص خطاب الفريق أول عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالى ، إلي جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ١٦ يناير ١٩٨٦ ، ملف علاقات ثنائية مع المملكة العربية السعودية و خ / عزبي / ٢/١/ ٩ /أ / ٩ ، فتح في يناير ١٩٨٦ قفل في ابريل ١٩٨٧ ، الادارة العربية ، وزارة الخارجية .

* برغم تصاعد التعبير الشعبي خلال المرحلة الانتقالية ، إلاّ أن هذا الموقف يشير - ابتداءً-إلى ضعف متغير (الرأى العام) فى السياسة الخارجية للنظام السياسي الانتقالي .

(٣) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات ثنائية سودانية / عربية ، ١٨ أبريل ١٩٨٥ .

(٤) التضامن ، (باريس) ، العدد ١٠٧ ، ٢٧ أبريل ١٩٨٥ .

(٥) الأهرام ، (القاهرة) ، ١٨ أبريل ١٩٨٥ .

ولما كان من (المعروف في السياسة الخارجية أنه لايوجد شئ بدون ثمن) [١] ، فإن التقارب المتواصل الذي أظهرته القيادة المصرية تجاه النظام السوداني ، جاء من منطلق خشيتها أن تستفرد ليبيا بالسودان ، لذا فقد كثّفت القاهرة اتصالاتها بالخرطوم بعد يومين من زيارة الوفد الليبي للبلاد ، والذى كان أول وفد يزور الخرطوم بعد الانتفاضة [٢].

وقد استمرت الحكومة الانتقالية في تقاربها مع النظام المصري طيلة العهد الانتقالي رافضة كلَّ الأصوات المتعالية في السودان ضد مصر ، إذ لم يكن موقفها في ذلك فقط من قضية تسليم نميري ، بل حتي من (التكامل) * الذي جرى تأسيسه في العهد المايوي ، فبينما كانت بعض الفصائل السياسية تنادي بالغائه ، كان الرئيس سوار الذهب يخاطب الرئيس المصري قائلاً : (وهاهي ذي الأحداث تؤكد يوماً بعد يوم عمق الروابط الأزلية القائمة بيننا والنابعة من أكيد ايماننا بوحدة المصلحة المشتركة لشعبينا الشقيقين مما يشكل ركيزةً أساسية في مساعينا الجادة لبلوغ التكامل لتحقيق التنمية والتطور) [٣] ، وهو ذات الموقف الذي أكّده رئيس الوزراء الجزولي دفع الله قبيل شهر من رحيل الحكومة الانتقالية ، إذ أوضح للسفير المصري (تقارب وجهات النظر في مسألة التكامل وتطور أجهزته وأهمية استمراره) [٤] .

(ب) ليبيا

مثلما يحمل النظام السعودي تثميناً خاصاً للنظام المصري تأسيساً على درجة محافظته واعتدال ميوله القومية ، فإن الجماهيرية الليبية تحظى بذات الاهتمام من النظام السعودي من منطلق درجة الثورية العالية التي عُرف بها النظام الليبي منذ مطلع حكمه . لذا فقد غدا تعامل الحكومة الانتقالية في السودان عاملاً مُهماً في سياستها الخارجية ازاء السعودية .

وقد كانت حكومة سوار الذهب تعلم مسبقاً مدى حساسية العلاقة مع النظام الليبي.

فمن ناحية كانت الحاجة لمساعدات طرابلس الاقتصادية والعسكرية تملى على المسئولين السودانيين توطيد العلاقة معها . ومن ناحية أخري كانت راديكالية النظام الليبي تفرض على اولئك المسئولين الاحتراز في الانسياق وراء الأطروحات الليبية الثورية حفاظاً على التقارب مع الأنظمة المناهضة للنظام الليبي ، وفي مقدمتها السعودية . وقد أفلحت الحكومة الانتقالية في الموازنة بين هذين المطلبين العصيّين ، بحيث نالت قسطاً وافراً من المساعدات الليبية إثر التقارب مع طرابلس – التى كانت توّاقةً إلى ذلك التقارب – في ذات الوقت الذي حرصت فيه الحكومة الانتقالية على الحذر في التعامل مع ثورية النظام الليبي .

ففور نجاح ثورة ابريل ١٩٨٥ ، بادرت ليبيا باظهار مساندتها للنظام الجديد ، بايقاف دعم كبير كانت تقدمه لجون قرنق مناوئةً به حكومة نميري ذات العداء التاريخي معها . كما تقدمت ليبيا بثلاثمئة ألف طن من النفط هديةً للسودان [٥] ، عدا كثير من المنح للقطاعات الخدمية ، وثمانين مليون دولار كمنحة مالية

---

(١) على الدين هلال ، « السياسة الخارجية المصرية » ، في : وليام كوانت « محرر» ، كامب ديفيد بعد عشر سنوات ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٨) ، ص ١٤١ .

(٢) الاتحاد ، (أبوظبي) ، ١٣/٥/١٩٨٥ .

* هذا بالرغم من أن القرار الانتقالي رقم ٢٢٠ قضي بتصفية مؤسسات التكامل الفوقية ، وترك القرار برمته للمؤسسات الدستورية بعد الانتخاب .

(٣) من نص رسالة الفريق أول عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالي الى الرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية في نوفمبر ١٩٨٥ ، ملف ع أ / م ر / ١ / ١٠ ، مصدر سابق .

(٤) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ٣ أبريل ١٩٨٦ .

(٥) عبدالماجد بشير الأحمدى ، العلاقات السودانية الليبية ، ورقة غير منشورة ، ندوة علاقات السودان الخارجية ١٠ – ١٣ مارس ١٩٩٠ ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ص ٧ .

{ انظر جدول (٥) } ، ثم أعقب ذلك توقيع الاتفاقية الجمركية بين البلدين بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٨٥ [١] .

وقد كان ذلك التحسن الواضح في العلاقات السودانية – الليبية مدعاةً لقلق الحكومة السعودية . ويبدو جلياً ذلك القلق في مخاطبة مدير الادارة الاقتصادية بوزارة الخارجية السعودية للسفير السوداني بالرياض الذي جاء في تقرير له : (طلبت مني وزارة الخارجية السعودية الشقيقة مقابلة السفير مأمون كردي مدير الادارة الاقتصادية بالوزارة وتحدد لى موعداً ٢٢ /١/ ١٩٨٦ ، استقبلني السيد الكردي ... وقال لي أنهم سمعوا أن الليبيين قد يتخذون من موضوع البترول الذي يقدمونه للسودان سلاحاً يستعملونه لعرقلة مسيرة الانتخابات) [٢].

ومن تحليل مضمون الخطاب السعودي للسفير السوداني يتضح أمران .

الأول : حفز المسئولين السودانيين على تقليص العلاقة الوطيدة مع الجماهيرية .

والثاني : التلميح إلى قيمة المساعدات السعودية الخالية من الضغوط على السودان ، من منطلق استخدام النظام الليبي لذات الأدوات (الاقتصادية) التى يستخدمها السعوديون في العلاقة مع الحكومة الانتقالية ، مما يدخل في عداد التنافس على كسب الموقف من كلا النظامين ، السعودي والليبي ، وهذا ما يؤكده ادراك السفير السوداني للأهداف السعودية من وراء ذلك الخطاب ، حيث أردف مباشرةً في تقريره : (وقد وجدتها فرصةً سانحةً لأطرح معه موضوع مساعدات السعودية من البترول .. وقلت له إن احتياطي السودان من البترول سينفد في خلال الأيام القلائل القادمة ، وأننا مازلنا ننتظر عون السعودية من البترول) .

ووعياً من الحكومة الانتقالية بالآثار الناجمة عن توطيد علاقتها بليبيا ، فقد اتّبعت أسلوبين في سبيل تأكيدها للسعوديين موقفها المتوازن في هذه العلاقة .

فالأسلوب الأول يكشفه دأب القيادة السودانية على تبيان أن توطيد العلاقة بطرابلس لايجيء على حساب المملكة [٣]. أما الأسلوب الآخر ، فتوضحه اجرائية تعامل الحكومة الانتقالية مع الاطروحات الراديكالية الليبية ، حيث رفضت حكومة السودان عرضاً ليبياً بالانضمام لجبهة الصمود والتحدي [٤].

ويندرج في هذا الاطار تأكيد رئيس الوزراء الانتقالي السعي (لمباركة اخراج مصر من عزلتها وعودتها للصف العربي) [٥] ، في ظروف عداءٍ ليبي مصري متبادل ، كانت ترفض فيه ليبيا عودة مصر إلى البيت العربي مادامت متمسكة باتفاق كامبٍ ديفيد . كما يندرج ضمن ذلك أيضاً ما نوّهت إليه مذكرة تمهيدية لزيارة رئيس المجلس العسكري الانتقالي للقاهرة جاء فيها (أما بخصوص علاقتنا بليبيا يجب أن نوضّح أن تطبيع العلاقات معها هو انعكاس منطقي للوضع الجديد .. إن السودان لن يكون مرتعاً خصباً لنشر الأفكار الليبية المتمثلة في النظرية الثالثة والكتاب الأخضر واللجان الثورية) [٦].

(ج) ايـــران

مافتئ النظام الايراني يشكل هاجساً مقلقاً للنظام السعودي منذ نجاح الثورة الاسلامية التى عملت على

---

(١) وزارة المالية ولاتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي ٨٥ / ١٩٨٦ ، مصدر سابق ، ص ٢١١ .

(٢) تقرير من السفارة السودانية بالرياض ، بتاريخ ٢٧ /يناير ١٩٨٦ . ، مصدر سابق .

(٣) مقابلة مع رئيس المجلس العسكري الانتقالي السابق ، مصدر سابق .

(٤) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٠ مايو ١٩٨٥ .

(٥) تقرير عن زيارة السيد الجزولي دفع الله رئيس الوزراء لجمهورية مصر ١٢ – ١٣ اكتوبر ١٩٨٥ ، ملف م ع أ / م ر / ١ / ١٠ ، مصدر سابق .

(٦) مذكرة تمهيدية لزيارة السيد رئيس المجلس العسكري الانتقالي لجمهورية مصر ٢٦ – ٢٨ اكتوبر ، الارشيف ٣٩/٧/١٠ ، القصر الجمهوري ، الخرطوم .

تصدير مقولاتها الي دول الجوار ، وبذا ظلت العلاقة مع ايران عاملاً ذا اهمية بالغة في سياق علاقة السعودية بأى دولة أخري .

ولما كان نظام النميري متخذاً موقفاً مناوئاً لحكومة طهران الاسلامية ، باعتبارها مهدداً لأمن المنطقة [١]، لذا فإن النظام الايراني كان متلهفاً الي تطبيع علاقاته بالنظام الجديد فى السودان ، فبادرت طهران الى (تأييد انتفاضة ابريل الشعبية ، كما زار السودان في اغسطس ١٩٨٥ وفد ايراني برئاسة مساعد وزير الخارجية كانت نتيجته عودة العلاقات الدبلوماسية وافتتحت السفارة الايرانية بالخرطوم) [٢].

وبالرغم من عودة العلاقات الدبلوماسية ، إلاّ أن الحكومة الانتقالية لم تتعدَّ ذلك إلى مزيد من ترسيخ العلاقة مع طهران ، ويبدو هذا الأمر واضحاً في تأييد القيادة الانتقالية لمواقف العراق في حربه مع النظام الايراني سواء عن طريق الرسائل المبعوثة إلى القيادة العراقية [٣] ، أو الاستنكار الشديد للسلوك الايراني في المحافل الاقليمية [٤].

وبالرغم من (انحياز) يلوح في موقف الحكومة الانتقالية تجاه العراق ، إلاّ أن النظرة الكلية للموقف تُبيِّن أنه لم يخرج عن اطار التوازن الذي اتسمت به السياسة الخارجية للحكومة الانتقالية ، وذلك من منطلق ادراك المسئولين السودانيين «أن ايران لا تبحث لها عن علاقة وطيدة مع النظام السوداني ، إذ يكفيها فقط ماظفرت به من تطبيع العلاقة ، وهذا ما شكَّل طمأنينة للملكة العربية السعودية » [٥].

(د) الولايات المتحدة

يجئ رصدنا لعلاقة النظام الانتقالي بالولايات المتحدة ، ضمن ماسقناه في الباب الأول من خصوصية العلاقة السعودية الاميريكية التى ما انفكت تتحدد عبرها علاقة السعودية بالدول الأخرى .

وقد تميزت العلاقة السودانية الاميريكية في المرحلة الانتقالية بنمو ملحوظ ، جاء لسببين رئيسيين :

الأول :احتفاء واشنطن بأى نظام ديمقراطى يعقب الاطاحة بحكومة غير ديمقراطية ، متَّخذاً التأييد الشعبي سنداً له ، وهو ما ظفر به النظام الانتقالي فور توليه السلطة ، خاصةً وأن نظام نميري في أيامه الأخيرة كان على علاقة غير جيدة مع واشنطن [٦].

أما السبب الآخر فهو تعويل الحكومة الانتقالية على الولايات المتحدة فى الضائقة الاقتصادية ، وقد وجد ذلك تجاوباً كبيراً من المسئولين الأميريكيين ، حيث كانت مساعدتهم مباشرة أو بنفوذهم على الآخرين [٧] . وأكثر مايوضح ذلك الدعم ، انفراد الولايات المتحدة بالمرتبة الأولى بين الدول المانحة للحكومة الانتقالية ، { انظر جدول (٥) }.

ويكشف رصد الأحداث خلال العام الانتقالي حرص الحكومة السودانية على تجنب كل ما يمكن أن يعكّر صفو العلاقة بين الدولتين ، ويتضح ذلك من تعامل النظام الانتقالي مع التظاهرات الشعبية الحاشدة التى

---

(١) أنظر : جعفر محمد نميرى ، رؤية استراتيجية لمهددات الأمن القومي فى الشرق الأوسط فى الثمانينات ، (القاهرة ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٤) ، ص ص ٧٩ - ١٠٢ .

(٢) مذكرة عن العلاقات السودانية الايرانية ، ملف عمومي ، ق ح / ١ /ب / ١٣ / ٢ ، مصدر سابق .

(٣) أنظر : خطاب رئيس المجلس العسكري الانتقالي إلى الرئيس صدام حسين رئيس جمهورية العراق ، ملف الرسائل مع الملوك والرؤساء العرب ، مصدر سابق .

(٤) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١١ أغسطس ١٩٨٥ .

(٥) مقابلة مع رئيس الوزراء الانتقالى السابق ، مصدر سابق .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق .

خرجت معبِّرة عن غضبها من السلوك الأميريكي تجاه القضية الفلسطينية ، في مايو ١٩٨٥ ، إذ سرعان ما أعلن الفريق تاج الدين عبدالله فضل عضو المجلس العسكري الانتقالي ، عقب تلك التظاهرات أن (الحشد لايؤثر في علاقتنا مع أمريكا *) (١) .

كما بدا أن الطرف الأميريكي لم يشأ أن يثير اشكالاً مع الحكومة الانتقالية بسبب سياساتها المتعاونة ازاء النظام الليبي ، حيث أشارت بعض أجهزة الاعلام الأميريكية أن ذلك التقارب لم ينقص علاقات السودان بأميركا (٢) ، خلافاً لما هو متوقع . بل إن أكثر الأحداث التى كان يمكن أن تؤثر على التقارب السوداني الأميريكي ، جاءت في الأيام الأخيرة من عمر النظام ، وهي المواقف الشعبية السودانية الغاضبة من الولايات المتحدة إثر غاراتها الجوية على الجماهيرية الليبية في ابريل ١٩٨٦ ، تلك المواقف التى لم يتحمل النظام الانتقالى شيئاً من آثارها السلبية ، إذ غادر السلطة ليترك للنظام المنتخب مكابدة متاعبها (٣) .

وعلى هذا النهج من التوافق طيلة المرحلة الانتقالية ، كان للولايات المتحدة أثرٌ فعال في مجريات سياسة السودان الخارجية ازاء السعودية ، وليس أدلَّ على ذلك مما سقناه سالفاً عن توسط السفير الأميركي بالخرطوم في حل الضائقة البترولية إثر توقف امدادات البترول السعودي نتيجة لموقف المملكة من الهجوم الاعلامي السوداني ضدها ، حيث نتج عن ذلك التوسط استئناف السعودية شحن امداداتهاللسودان .

وبهذا التوازن في السياسة الخارجية الذي تميزت به الحكومة الانتقالية على النطاقين الاقليمي والدولي ، نالت القيادة السودانية في تلك المرحلة تقديراً وافراً لنجاحها في عملية الموازنة تلك .

وليس أدلَّ على ذلك ، من المناشدتين اللتين وردتا للفريق أول سوار الذهب من نظامين يقفان على طرفى نقيض تطالبانه بالبقاء في رئاسة الدولة ، حيث بعث إليه العقيد معمر القذافي برقية يخاطبه فيها (من أجل مصلحة السودان ودوركم النبيل أرجو أن تقبلوا منصب رئيس مجلس السيادة) (٤) .

كما ألّحت عليه القيادة السعودية (للبقاء في رئاسة الدولة في السودان واطالة مدّة الفترة الانتقالية)(٥) .

٢ - ٤ - ١ تأييد السياسات السعودية

كان تأييد السياسات السعودية الخارجية احدي الآليّات التى جسّدت سلوك الحكومة الانتقالية المتعاون ازاء السعودية .

فقد حرصت القيادة السودانية في كثير من الأحيان على اعلان تأييدها لمواقف الرياض حيال القضايا الاقليمية والعالمية .

فمن ذلك على سبيل المثال تأييد الرئيس سوار الذهب لمبادرة العاهل السعودي الخاصة بقضية كامب ديڤيد والقضية الفلسطينية ، حيث جاء في تصريحات الرئيس السوداني (إن مبادرة جلالة الملك فهد واعلان قمة فاس يصلحان أساساً طيباً واطاراً قومياً مقبولاً لحل هاتين القضيتين) (٦) .

---

* كما بدا من موقف الحكومة الانتقالية إزاء مصر ، يتضح في العلاقة مع أمريكا ، أن الرأى العام السوداني برغم ضخامة تأثيره فى السنة الانتقالية ، إلا أن ذلك التأثير لم يتضح فى سياسة النظام الانتقالى الخارجية .

(١) المصدر السابق .

(٢) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٧ مايو ١٩٨٥ .

(٣) هذا ماساقته صحيفة الواشنطن بوست ، أنظر : وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ١٦ اكتوبر ١٩٨٥ .

(٤) انظر : محمد سعيد محمد الحسن ، « الدبلوماسية السودانية والعلاقات السودانية الأميريكية » ، السياسة ، (الخرطوم) ، ٢٦ مارس ١٩٨٨ .

(٥) نص البرقية ، د. ت ، في : ملف م ع أ / م ر / ١ / ١٠ ، مصدر سابق .

(٦) محمد توفيق حامد السيد ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

كما اعلن سوار الذهب عن تأييده لتحركات الرياض في سبيل حل المعضلات العربية ، إذ ورد في رسالة بعث بها إلى ولي العهد السعودي (وننتهز هذه المناسبة لنؤكد لسموكم فائق اعجابنا وتقديرنا لجهودكم الموفقة لجمع الشمل العربي ... وهاهي ذى العلاقة المتألقة بفضل جهودكم بين سوريا والمملكة الأردنية الهاشمية تقف دليلاً ناصعاً صادقاً على مانقول) (١) .

٣- ٤ - ١ تصريحات الشكر والاشادة

تلقى التصريحات التى يعبِّر بها المسئولون للملكة عن شكرهم واشادتهم ، اهتماماً ملحوظاً من السلطات السعودية * ، حيث تقوم الأجهزة الاعلامية بنشر تلك التصريحات والاحتفاء بها ، وذلك لما لها (من مردود ايجابي داخلياً وخارجياً) (٢) .

وقد درج المسئولون في الحكومة الانتقالية على التصريحات المتوالية اشادةً بالسعودية ومواقفها من السودان .

ولا يقف الأمر عند حدود الكثافة الكمية لتصريحات الاشادة تلك ، بل يتعداها الى المضامين التى تحتويها ، اضافة إلى لغة الخطاب في التعبير عبر الرسائل عن تلك الاشادات ، إلى الحد الذي يصل إلى المبالغة .

فمن ذلك ، خطاب الرئيس سوار الذهب لولي العهد السعودي الذي ورد فيه (إن الأمة العربية جمعاء لتستشعر الفخر والرضا لنجاح جهود بلادكم الشقيقة في ظل القيادة (الحكيمة) (السديدة) (الرشيدة) ** لصاحب الجلالة الملك فهد بن عبدالعزيز (المفدَّى) *** ...) (٣) .

ومن أمثلة تصريحات الشكر والاشادة ، تصريح سوار الذهب لصحيفة المدينة بأن (علاقتنا بالمملكة فوق كل شئ) (٤) .

أو تصريحه بأن (الملك فهد بادر بما يمكن أن نسميه : (تبني موضوع السودان) (٥) .

أو تصريحه القائل : (لقد ثبت لي أن الملك فهد ملمٌ الماماً تاماً بدقائق الاقتصاد السوداني) (٦) .

أو تصريح الدكتور الجزولي دفع الله (السعودية أول دولة مدت يدها لعوننا في الظروف التى كنا نعيشها) (٧) .

---

(١) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية، ١٨ أغسطس ١٩٨٥ .

(٢) نص رسالة رئيس المجلس العسكري الانتقالي إلى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بتاريخ ١٣ مارس ١٩٨٦ ، ملف م ع أ / م ر / ١٠ / ١٠ ، مصدر سابق .

* من الدراسات السابقة التي رصدت اسلوب الشكر والثناء لدى المسئولين السودانيين ازاء الحكومة السعودية ، أنظر : حامد عثمان أحمد ، « علاقات السودان مع دول الخليج : النفط والسياسة » ، في : حامد عثمان أحمد ومدني محمد أحمد ، مصدر سابق ، ص ٢٨٨ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

** الاقواس حول الكلمات من وضع الباحث .

*** يعد استخدام الرئيس السوداني كلمة (المفدى) خطأ برتوكولياً في الخطاب ، إذ أن هذا التعبير يرد في سياق تبجيل المواطنين لقيادتهم بمعني (بذل الروح في سبيل بقاء الملك) .

(٣) نص رسالة رئيس المجلس العسكرى الانتقالي إلى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ، مصدر سابق .

(٤) المدينة المنورة ، (جدة) ، ١٣ اكتوبر ١٩٨٥ .

(٥) المدينة المنورة ، (جدة) ، ١٠ يونيو ١٩٨٥ .

(٦) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٦ ديسمبر ١٩٨٥ .

(٧) الشرق الأوسط ، (لندن) ، ٢٣ مايو ١٩٨٥ .

أو تصريحه (نحن نعتز كثيراً باهتمام الملك فهد بالسودان ومايجري فيه ، لقد ساهمت المملكة العربية السعودية كثيراً في استقرار الأوضاع بالسودان من خلال دعمها المعنوي والسياسي والمادي ونحن في السودان مدينون للملكة العربية السعودية بهذا الدعم) (١) .

٤ - ٤ - ١ الزيارات المكثّفة

شهدت المرحلة الانتقالية زيارات مكثفةً قام بها المسئولون السودانيون الى السعودية .

وقد كان لتلك الزيارات دلالات واضحة على سلوك الحكومة الانتقالية المتعاون إزاء المملكة السعودية ، سواء من حيث الكم أو المضمون .

فمن الناحية الكمية ، تكفي الإشارة إلى أن الشخصيات القيادية في النظام الانتقالي (رئيس المجلس العسكري ، عضو المجلس العسكري ، رئيس الوزراء) قد قامت بسبع زيارات إلى السعودية في الفترة من ١١ ابريل ١٩٨٥ إلى ١١ ديسمبر ١٩٨٥ أى بواقع زيارة نظير كل شهر تقريباً ، { انظر جدول (٦) } .

أما من حيث المضمون ، فقد كانت تلك الزيارات شديدة الدلالة على ادراك القيادة السودانية أهمية المملكة السعودية في تحقيق اهدافها ، لذا فإن أول تحرك خارجي للقيادة السودانية الجديدة كان إلى الرياض في ١١ أبريل ١٩٨٥ ممثلاً في زيارة الفريق يوسف حسن الحاج (٢) .

كما أن أول تحرك خارجي لرئيس الوزراء ، كان إلى الرياض في مايو ١٩٨٥ (٣) .

و أول تحرك خارجي لرئيس المجلس العسكري الانتقالي كان إلى الرياض في يونيو ١٩٨٥ (٤) .

ولما كانت القيادة السعودية شديدة التثمين للزيارات التى يقوم بها مسئولو الدول الأخرى إلى المملكة ، بما تظهره من ثقل عالمي تحظى به الرياض جراء تلك الزيارات ، فقد نالت زيارات المسئولين الانتقاليين احتفاءاً بالغاً خرج عن المألوف من مظاهر الحفاوة . ففي زيارة رئيس الوزراء كسرت الدوائر السعودية تقليداً جرت عليه المراسم الملكية بعدم ترتيب زيارات رسمية خلال شهر رمضان ، فكان أن رحّبت الرياض بزيارة رئيس الوزراء في ذات الشهر (٥) .

ومن ناحية أخرى ، فقد طلب العاهل السعودي من رئيس الوزراء (أن يرى سوار الذهب يأتي لأداء العمرة قريباً) (٦) ، وهذا يعني رغبة الملك في أن تكون زيارة سوار الذهب خلال شهر رمضان نفسه ، مما يدل على اهتمام سعودي بأن تكون أولى التحركات الخارجية للرئيس السوداني إلى السعودية ، وهو ماحدث حقاً .

٥ - ٤ - ١ الإطْلاَع المنتظم

دأب رئيس المجلس العسكري الانتقالي على اطلاع القيادة السعودية بانتظام من خلال رسائله على

---

(١) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ٣٠ يوليو ١٩٨٥ .

(٢) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١١ ابريل ١٩٨٥ .

(٣) محمد الحسن أحمد ، مصدر سابق .

(٤) الصحافة ، (الخرطوم) ٨ يونيو ١٩٨٥ .

(٥) محمد الحسن أحمد ، مصدر سابق .

(٦) المصدر السابق .

جدول (٦)

الزيارات التى قام بها القياديون السودانيون إلى السعودية عام ١٩٨٥.

المسئول	تاريخ الزيارة	تصنيف الزيارة
الفريق (م) يوسف حسن الحاج ، عضو المجلس العسكري الانتقالي	١١ ابريل	اقتصادية
الدكتور الجزولي دفع الله ، رئيس الوزراء	٢٢ مايو	اقتصادية
الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالي	٩ يونيو	دبلوماسية – اقتصادية
اللواء عثمان عبدالله عضو المجلس العسكري الانتقالي ، ووزير الدفاع	١٣ اكتوبر	دبلوماسية – سياسية
اللواء عثمان عبدالله عضو المجلس العسكري الانتقالي ، ووزير الدفاع	١٧ نوفمبر	سياسية
اللواء عثمان عبدالله عضو المجلس العسكري الانتقالي ، ووزير الدفاع	٣٠ نوفمبر	عسكرية – اقتصادية
الفريق أول عبدالرحمن سوار الذهب رئيس المجلس العسكري الانتقالي	١١ ديسمبر	سياسية – اقتصادية

المصدر : قام الباحث برصده من : وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ،١٩٨٥ .

مجريات السياسة السودانية ، بما يجسّد اعتماد الحكومة الانتقالية المتعاظم على العربية السعودية ، وهو ماكشف عنه صراحة الرئيس السوداني بأن (الملك فهد بادر بما يمكن أن نسميه (تبني موضوع السودان).

وتكشف كل الخطابات التى بعث بها الرئيس سوار الذهب إلى الملك فهد عن سياسة واضحة في عرض الحياة السياسية السودانية .

فمن ذلك على سبيل المثال ، سرد وقائع المؤامرة المسلحة فى اكتوبر ١٩٨٥ للعاهل السعودي حيث جاء فى رسالة سوار الذهب (من منطلق علمنا بحرص جلالتكم على الوقوف دوماً بما يجري فى وطنكم الثاني السودان .. نبعث لجلالتكم برسالتنا هذه .. وذلك لاطلاعكم على حقيقة المؤامرة العنصرية المسلحة التى حدثت مؤخراً فى بلادنا والتى تمكنت قوات الشعب المسلحة والأجهزة الأمنية المختصة بعون الله وتوفيقه من كشفها واحتوائها *..) (١) .

ومن ذلك أيضاً ، رسالة سوار الذهب إلى العاهل السعودي فيما يختص بالعلاقات السودانية المصرية ، حيث جاء فيها (... وبما عودتمونا من حرص جلالتكم في الاطلاع على مجريات الأمور بوطنكم الثاني ، فقد سعدت بتلقي رسالتكم الشفوية التى نقلها إلى الأخ الفريق محمد توفيق خليل .. بضرورة المزيد من التعاون مع الشقيقة مصر ،. ويسعدني أن انقل لجلالتكم أن رغبتكم السامية تلك قد التقت مع نوايانا الخالصة ...) (٢) .

ويجسّد سياسة الاطلاع المنتظم أيضاً ، رسالة رئيس المجلس العسكري الانتقالي إلى الملك السعودي التى جاء فيها (وادراكاً منا ياصاحب الجلالة لأكيد حرصكم على ما يجري في وطنكم الثاني السودان ، نفيدكم أن انتخابات الجمعية التأسيسية التى تبدأ في اليوم الأول من شهر ابريل تسير سيراً حسناً ، ونحن عظيمو الأمل في أن تنتهي باذن الله وتوفيقه على خير وجه ، رغم مايتردد عن احتمال وقوع أعمال شغب تهدد الأمن من بعض العناصر المعارضة لها ، وفيما يتعلق بالوضع الأمني في الجنوب ، فما تزال العمليات الحربية التى يقودها العقيد جون قرنق قائد التمرد العنصري المسلح مستمرة ومتصاعدة مما يشكل خطورة بالغة لاسيما بعد أن وضح للخوارج بعض القصور في امكانيات القوات السودانية المسلحة)(٣) .

وتطّرد سياسة الاطلاع على هذا النحو المنتظم حتي آخر رسائل الرئيس السوداني للعاهل السعودي بتاريخ ٦ مايو ١٩٨٦ والتى خاطبه فيها قائلاً : (يطيب لنا وقد انطوت فترة الحكم الانتقالي في السودان أن نبعث لجلالتكم برسالتنا هذه لنبلغكم أن الأمور بحمد الله وتوفيقه قد سارت كما ينبغي وقد قمنا بالفعل بتسليم السلطة لممثلي الشعب بقيام الجمعية التأسيسية ..) (٤).

وبتحليلنا لمضمون تلك الرسائل يتضح أن سياسة الاطّلاع المنتظم كانت سياسة مقصودة في حدّ ذاتها ، وذلك للاعتبارات التالية :

أولاً : أن جميع الرسائل اتفقت على أنها تجيء بقصد (اطلاع) الملك فهد على مجريات الأمور في السودان من منطلق (حرص) العاهل السعودي على ذلك الاطلاع .

---

* تجدر الاشارة إلى أن توضيح سوار الذهب وقائع المؤامرة المسلحة لم يخصّ به الملك فهد وحده ، بل جاء فى معرض اطلاعه لعدد من الملوك والرؤساء العرب .

(١) من نص رسالة رئيس المجلس العسكري الانتقالي إلى جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ١٦ اكتوبر ١٩٨٥ ، ملف الرسائل مع الملوك والرؤساء العرب ، مصدر سابق .

(٢) من نص رسالة رئيس المجلس العسكري الانتقالي إلى جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ١٦ يناير ١٩٨٦ ، مصدر سابق .

(٣) من نص رسالة رئيس المجلس العسكري الانتقالي إلى جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٨٦ ، ملف الرسائل مع الملوك والرؤساء العرب ، مصدر سابق .

(٤) من نص رسالة رئيس المجلس العسكري الانتقالي إلى جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ٦ مايو ١٩٨٥ ، مصدر سابق .

ثانياً : أن جميع الرسائل حملت درجة عالية من التفصيل لمجريات الأحداث .
ثالثاً : أن تلك الرسائل لم تحاذر فى كشف دقائق الموقف الأمني في البلاد – كما حدث بشأن الأداء العسكري بجنوب السودان – وهو أمر يقتضي كثيراً من الاحتراز في سياق المصالح الوطنية – بما ينمّ عن مقدار هائل من الثقة كانت توليه القيادة السودانية للقيادة السعودية .
رابعاً : أن اللغة المستخدمة في الخطاب تكشف عن دفء شديد في التعبير ، فقد اتفقت كل الرسائل على أن السودان يمثل (وطناً ثانياً) للملك السعودي بما يثيره ذلك من معاني الخصوصية التى توليها القيادة السودانية للقيادة السعودية ، كما اتفقت الرسائل على ذكر (حرص) العاهل السعودي واهتمامه بأحداث السودان .
وبهذا التكثيف في (الاطلاع) غدت سياسة الاطلاع المنتظم واحدةً من آليات النظام الانتقالي في سياسته الخارجية ازاء العربية السعودية .

غير أن تلك الآليات الخمس ماكان لها أن تعبّر عن السلوك المتعاون من جانب الحكومة الانتقالية لولا التجانس الواضح الذي تميزت به عملية صنع السياسة الخارجية في الفترة الانتقالية ، انطلاقاً من وضوح أهداف تلك السياسة .
ومن الشكل (٢) يمكننا أن نلمس العلاقة المتجانسة في صنع القرار وتنفيذه ، مابين المجلس العسكري الانتقالي ، ومجلس الوزراء ، ووزراة الخارجية .

وكان الدور الذي لعبه المجلس العسكري الانتقالي في صنع السياسة الخارجية – رغم صفته السيادية فقط حسب رؤية مجلس الوزراء عدا في القرارات السيادية [١] – ناتجاً من وضوح أهداف السياسة الخارجية ، الأمر الذي حال دون تداخل الاختصاصات ، فتمت عملية صنع السياسات بتوافق كبير بين المجلسين ، فيما أُتيح مجال واسع لوزارة الخارجية لتتمكن من تنفيذ القرارات ، كما سبقت الاشارة.

ملخص الفصل

أدى اختيار النخبة الحاكمة للأهداف الاقتصادية كموجهات في السياسة الخارجية إلى سلوك متعاون من الحكومة الانتقالية إزاء السعودية ، عبر خمس آليات تمثلت في السياسات المحافظة ، وتأييد سياسات السعودية ، والتصريح بالشكر والثناء ، والزيارات المكثفة ، وسياسة الاطلاع المنتظم ، تحت ظل تجانس في عملية صنع القرار الخارجي مما حال دون حدوث أى وقائع صراعية بين الدولتين ، كما تبدت خلال الفصل أهمية متغير البيئة الخارجية .

---

(١) مقابلة مع رئيس الوزراء الانتقالي السابق ، مصدر سابق .

الفصل الثاني

السياسة الخارجية السودانية
ازاء المملكة العربية السعودية
خلال المرحلة الديمقراطية ٨٦ - ١٩٨٩

٢-١ المعالم الرئيسيَّة للنظام السياسي الديمقراطي ٨٦ - ١٩٨٩

كان الركن الأساسي في النظام السياسي الديمقراطي ، هو الجمعية التأسيسية التى تم انتخابها في ابريل ١٩٨٦ . فهو على هذا ، نظام ديمقراطى برلمانى ، يشارك الأنظمة الديمقراطية فيما ينتظم به من (حرية الرأى والفكر والعقيدة والاجتماع والانتخاب بالاقتراع السرى ومناقشة مختلف الآراء ، وقيام الأحزاب والصفوة) [١] ، ويختلف عن تلك الأنظمة في الشكل المؤسَّسي للحكم والعلاقة بين السلطات ، وتوزيعها .

وليس المقصود بالنظام البرلماني أن يكون نظاماً مؤسَّساً على وجود مجلس نيابي أو برلمان فحسب ، بل (إن الذي يميز النظام البرلماني عن غيره من الأنظمة هو كيفية تحديده لعلاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية ، فالنظام البرلماني لايفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية كما هو المتبع في النظام الرئاسي ، ولا يخلط بينهما كما هو الحال في حكومة الجمعية النيابية ، بل يقوم على تعاون هاتين السلطتين تعاوناً وثيقاً عن طريق هيئة الوزارة) [٢].

ويمكن تأسيساً على خصائص النظام البرلماني – تمييز سبع خصائص تميز النظام البرلماني على النحو التالي : [٣]

أ – وجود رئيس أعلى للدولة وإلى جواره رئيس للحكومة .

ب – رئيس الدولة يعين رئيس الوزراء تأسيساً على تمتعه – أى رئيس الوزراء – بثقة المجلس المنتخب .

ج – رئيس الوزراء هو الذي يختار وزراءه .

د – الوزارة تكون وحدة حتي ولو انتمى الوزراء لأكثر من حزب .

هـ – أن يكون الوزراء أعضاء في البرلمان .

و – أن تكون الوزارة مسئولة عن أعمالها أمام البرلمان .

ز – الوزارة تستطيع أن تطلب من رئيس الدولة حل البرلمان ، مقابل حق البرلمان في سحب الثقة من الوزارة .

والنظم البرلمانية قد تختلف في كثير من معالمها ، غير أن المعيار الجامع بينها من الناحية القانونية ، هو مسئولية الوزراء السياسية أمام البرلمان ، و (فيما عدا هذا العنصر المشترك بين النظم البرلمانية ، هناك

---

(١) أحمد سويلم العمري ، أصول النظم السياسية المقارنة ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ، ص ٢٣٩ .

(٢) فوزي أبو دياب ، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) ، ص ٩٧ .

(٣) يحي الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، (بيروت : دار النهضة العربية ١٩٦٩) ، ص ص ١٩٦ – ١٩٨ .

عدة نظم برلمانية تبعاً لعدد الأحزاب السائد فى الدولة ، فإذا كان هناك حزبان سياسيان يسيطران على الحياة السياسية كما هو الحال فى انجلترا ، أو حزب واحد مسيطر كما هو الحال فى الهند ، فإن الحكومة تقوم بممارسة الحكم والقيادة وهى تتمتع بقدر من الثبات ، ولاتكون عرضة للتهديد من جانب البرلمان الذي يتحول إلى مجلس لتسجيل الأحداث والمناقشات ، أما إذا كان هناك عدة أحزاب ليس بينها حزب حائز على الاغلبية المطلقة داخل البرلمان، فإن الحكومة ستتكون من إئتلاف بين عناصر غير متناسقة ، وغير ثابتة ، ويرجع عدم الثبات الى كثرة مساءلة الوزراء من جانب البرلمان وسحب الثقة منها) (١) .

وعلى هذه الدعائم الاساسية قام هيكل النظام الديمقراطي فى السودان ، غير أنه جاء مشبعاً بخصوصية معطيات البيئة المجتمعية السودانية .

فقد جرت الإنتخابات بين ما ينيف على الخمسين تنظيماً سياسياً (٢) ، حيث نال حزب الأمة القومي ، بزعامة الصادق المهدي ، أعلى نسبة من الأصوات ، أعقبه الحزب الاتحادى الديمقراطي ، بزعامة محمد عثمان الميرغني ، فالجبهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي ، [أنظر جدول (٧)] .

ويمثل الحزبان الأوّلان (الأمة القومي والاتحادى الديمقراطي) القوى السياسية التقليدية ، حيث قاما على اعتاب أكبر طائفتين صوفيّتين فى البلاد ، وقد ظلّل الصراع المتجدّد بينهما مجمل الحياة السياسية السودانية ، إذ لم تنشأ حكومة ديمقراطية إلاّ بائتلافهما ، ولم تنقوض إلاّ نتاجاً لخلافهما ، وهذا ما حدا بأحد محللى السياسة فى السودان إلى وصف التجربة الديمقراطية السودانية ب (الاتوقراطية العشائرية) (٣) .

وجرياً على ما هو متبع إثر كل انتخابات نيابية في السودان ، فقد تمّ تشكيل الوزارة من ائتلاف ضم الحزبين التقليديين ، فيما ارتضت الجبهة الإسلامية القومية * – وهى تنظيم سياسي يرفع راية التشريعات الإسلامية منهجاً للحكم – بمقعد المعارضة فى الجمعية التأسيسية .

وبالرغم من مشاركة بعض القوى السياسية بجانب الحزبين الحاكمين والمعارضة – كما يشير جدول (٧) – إلاّ أن الفعليّات السياسية ظلّت تنمّ – طيلة العهد الديمقراطي – عن تركُّز الثقل السياسي في الائتلاف الحاكم بالدرجة الأولى ، ثم المعارضة ** ، باستثناء فترات قصيرة تصاعد فيها تأثير بعض القوى السياسية الأخرى .

وعلى ماتضمّنه النظام الديمقراطي السودانى من سمات متعددة ، إلا أن السمة المميزة كانت هى حدّة الخلاف السياسي ، الناجم عن الاستقطاب الحزبي المتعاظم .

---

(١) سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية فى العالم المعاصر ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، (القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٤١ .

(٢) محمد محمد أحمد كرار ، انتخابات وبرلمانات السودان : توثيق وتحليل ، (الخرطوم : معهد البحوث والدراسات الاجتماعية ، ١٩٨٩) ، ص ١٣٨ .

(٣) التجاني عبدالقادر حامد ، « السودان وتجربة الانتقال للحكم الاسلامي » ، قراءات سياسية ، واشنطن : مركز درسات الاسلام والعالم ، العدد الثالث ، (صيف ١٩٩٢) ، ص ٤٠ .

* لم تشارك الجبهة الإسلامية القومية فى الحكم إلا عبر الائتلاف الثلاثي الذي استمر لمدة ستة أشهر (أغسطس ٨٨ – فبراير ١٩٨٩) ، لذا فقد خرجت علاقتها بالحكومة السعودية عن نطاق التعامل الرسمي في إطار السياسة الخارجية السودانية الي نطاق التعامل الثنائى غير الرسمي ، كما أن اطروحات الجبهة الوسطية في علاقاتها الخارجية ، خاصة في النطاق الاقليمي لم تتح لها أن تلعب دوراً فعالاً – كمعارضة – فى سياق سياسة السودان الخارجية ازاء السعودية خلال العهد الديمقراطي ، لذا فقد آثر الباحث ترك تفاصيل الحديث عن علاقتها بالمملكة الى الباب الثالث لمعرفة تأثير الجبهة الاسلامية فى النظام الحاكم الحالى وسياسته الخارجية ازاء السعودية ، مع الاشارة إلي دورها كلما اقتضى الأمر فى هذا الفصل .

** في السياسة الداخلية على وجه التخصيص .

جدول (٧)

نتائج الأنتخابات النيابية ، أبريل ١٩٨٦ .

التنظيم السياسي	عدد المقاعد
حزب الأمة القومي	١٠٠
الحزب الاتحادي الديمقراطي	٦٣
الجبهة الاسلامية القومية	٥١
الحزب القومي السوداني	٨
حزب الشعب التقدمي	٤
الحزب الشيوعي	٣
المستقلون	٥
مؤتمر البجة	١

المصدر : حسن علي الساعوري ، ديمقراطية السودان إلى أين ؟ ، (الخرطوم : دار الفكر ١٩٨٧)، ص ٧٠ .

فبرغم أن اختلاف الرؤى والأطروحات هى سمة الأنظمة التعددية ، حيث (يستقوى كل حزبٍ بسنده الانتخابي مطالباً بجزء من سلطة ترتبط ببرنامج يصطدم ببرامج الأحزاب الأخرى) [١] ، إلا أن طبيعة المجتمع السوداني الزاخرة بالعوامل المضعفة لفاعلية النظام السياسي - كما أشرنا سابقاً - أثّرت بوضوح على بنية النظام الديمقراطي [٢] .

٢-٢ برنامج السياسة الخارجية

بعد أن تم تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى من حزبي الأمة والاتحادى الديمقراطي برئاسة الصادق المهدي ، قام رئيس الوزراء بعرضٍ شامل لخطة أعمال حكومته وخطوات تنفيذها في خطاب مفصّل قدمه أمام الجمعية التأسيسية في ٧ يوليو ١٩٨٦ [٣] .

وعلى ما بالخطاب من تفصيل لبرنامج الحكومة في مجال السياسة الخارجية ، إلاّ أن ذلك البرنامج اتسم بالايغال في التعميم وعدم تميُّزه كثيراً عن مجمل النمط الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية ، مدنيةً كانت تلك الحكومات أو عسكرية .

وقد كشفت الممارسة الديمقراطية منذ أيامها الأولى ، أن الحزبين الحاكمين انطلاقاً من إرثهما التاريخي واطروحاتهما الفكرية ، لم يعتدّا بما طُرح فى برنامج السياسة الخارجية .

وكانت أولى الدلالات على أن الحزبين الحاكمين لن يمتثلا عملياً لذلك البرنامج ، هى خلوّ البرنامج من أية اشارة تومئ إلى أن ثمة خلافاً جوهرياً بين الحزبين في توجهاتهما الخارجية * .

وعلى نقيض ماجرى عليه العرف الديمقراطي فى الحكومات متعددة الأحزاب التى (غالباً ماتكون متفقة على جوهر النظام السياسي وسلوكه السياسي الخارجي وإن كانت تختلف فيما بينها على بعض المسائل الشكلية) [٤] ، نجد أن برنامج الحكومة الائتلافية جاء يحمل (اتفاقاً شكلياً) ويخفى (اختلافاً جوهرياً) ، كما أن البرنامج تضمَّن عدداً وافراً من الأهداف تفاوتت مابين تحقيق الوحدة العربية كهدف استراتيجي ، وتوثيق الصلات مع الدولتين الكبريين وأوروبا والصين واليابان وأمريكا الجنوبية ودول العالم الثالث ، وتنشيط دور السودان في الأمم المتحدة ، وأهداف اقتصادية متعددة تراوحت بين العمل على تحقيق التفهم الدولي فى ظروف السودان من الدين الخارجي واستقطاب العون الخارجي كمساعد لا أساسي في تحقيق خطة السودان التنموية ، وتأهيل الخارجية السودانية ** ، وتنشيط أساليب الدبلوماسية الشعبية ** .

ونسبة لهذا الايغال في التعميم ، فقد غدا من العسير تلمّس هدفٍ يكشف بوضوح عن مكمن (المصلحة الوطنية) في ذهنية النخبة الحاكمة .

---

(١) جورج بوردو ، **الدولة** ، ترجمة : سليم حدّاد ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ، ص ١٠٠ .

(٢) أنظر : حسن على الساعوري ، المشاركة السياسية فى ديمقراطية الأحزاب السودانية ، (الخرطوم : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠) ، ص ٦٧ .

(٣) الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية من ٦ مايو ١٩٨٦ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ ، الخرطوم ، د . ن ، د . ت ، ص ص ٧٤ - ١٤٦ .

* على سبيل المثال ، بينما تبني الحزب الاتحادي فكرة الوحدة مع مصر تميزت علاقتها بالعداء مع حزب الأمة .

(٤) هانى الياس خضر الحديثى ، في عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، (بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢) ، ص ٣١ .

** جاء هذان الهدفان مقحمين ضمن الأهداف الاقتصادية دون تعليل ، أنظر : الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، مصدر سابق ، ص ص ١٤٣- ١٤٤ .

٢-٣ تأثير متغيّر النظام السياسي

بالرغم من أن تأثير متغيّر (النظام السياسي) في السياسة الخارجية يعدُّ – على وجه الخصوص – تأثيراً مرتهناً باطّراد اجرائية النظام السياسي نفسه ، عبر الممارسة التطبيقية لفكرته .

وبالرغم من أن الحكومة الديمقراطية في السودان بدأت أولى خطواتها نحو العربية السعودية من منطلق (الدوافع الاقتصادية)،إلاّ أن متغيّر (النظام السياسي) بدأ يفرض أهميته منذ الأشهر الأولى فى عمر النظام الديمقراطي ، انطلاقاً من تأثيره فى ردود الافعال السعودية التى كشفت عن ضيق بالغ بطبيعة الديمقراطية ، تلك التى تنشئ « قدوةً ومناقشاتٍ بطريقة غير مريحة مما سبب مضايقةً للنظام السعودي» (٢) .

وقد اتضح ضجر السعودية من ديمقراطية النظام السوداني في تقليصها المعونة الاقتصادية إلى حدّ الانعدام ، رغم تحركات المسئولين السودانيين في سبيل إستقطاب تلك المعونات .

٢-٣-١ تضاؤل المتغير الاقتصادي أمام متغير النظام السياسي

قبل شهرٍ من إعلان الحكومة الجديدة برنامج حكمها ، قام رئيس مجلس رأس الدولة بزيارة للرياض ، اجتمع خلالها بالعاهل السعودي في ٢٩ يونيو ١٩٨٦ ، عارضاً احتياجات البلاد الاقتصادية ، وكانت نتيجة اللقاء أن (وعد جلالته أنه سيولي شئون السودان ومطالبه واحتياجاته عنايته الشخصية) (٢) ، كما وافق العاهل السعودى على تقديم بعض الأسلحة السعودية المستعملة هدية للجيش السوداني ، إضافةً إلى منحة بترولية تكفي حاجة السودان لمدة ستة أشهر ، وعقد اتفاقيات اقتصادية ، والتفاهم حول ديون السودان المستحقة لها ، والمساهمة في التفاهم مع الصناديق العربية لتوضيح الصعوبات التى يعاني منها السودان، لاعفاء الديون ذات الاعتبار السياسي ، وجدولة تلك التى لايمكن اعفاؤها ، كما وعد الملك (ببذل مساعيه لدى الدوائر المالية والدولية والدول غير العربية لمرعاة ظروف السودان للخروج من وهدته المالية والاقتصادية (٣).

واضافة إلى زيارة رئيس مجلس رأس الدولة ، فقد عقد وزير المالية السوداني فى ١٦ سبتمبر ١٩٨٦ ، جلسة مباحثات مع نظيره السعودي محمد أبا الخيل ، تم الوعد فيها بدعم السودان في كافة المجالات (٤)، ثم أعقب ذلك شرح رئيس مجلس رأس الدولة للملك فهد خلال انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي بالكويت في ديسمبر ١٩٨٦ ، أوضاع السودان المتردية اقتصادياً وحاجته للدعم في قضية الديون خاصة (٥).

وبالرغم من كثافة الزيارات التى قام بها المسئولون السودانيون خلال الأشهر الأولى من اجل استقطاب العون السعودي ، و بالرغم من الوعود السعودية المتوالية فإن استجابة السعودية تميزت بالفتور الواضح ،

---

(١) مقابلة مع زعيم حزب الأمة ، رئيس الوزراء السابق ، الصادق المهدي ، أمدرمان ، ٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

(٢) ملخص مادار فى الجلسة المغلقة بين جلالة الملك فهد والسيد رئيس مجلس رأس الدولة مساء يوم الأحد ١٩٨٦/٦/٢٩ ، ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، فتح في اغسطس ١٩٨٥ قفل في سبتمبر ١٩٨٧ ، مصدر سابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) صوت الأمة ، (الخرطوم) ، ١٠ سبتمبر ١٩٨٦ .

(٥) تقرير عن مؤتمر القمة الاسلامي بالكويت ، تحت رقم و خ / ٨ / ١ / ٣٠ / ٢٤ ، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٦، ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، فتح في اغسطس ١٩٨٥ قفل في سبتمبر ١٩٨٧ ، مصدر سابق .

ثم الانعدام * ، بل بلغ الأمر حداً تبرّأت فيه الاوساط السعودية من أنباءٍ تردَّدت عن تسهيلات ستمنحها السعودية للسودان بقيمة ثلاثة بلايين دولار ، رغم تأكيد وزير المالية الدكتور بشير عمر لما تردّد بشأن تلك التسهيلات ** ، وقد كانت لهجة الحكومة السعودية - في بيانها الصادر نفياً لتلك الأنباء - تنمُّ عن ودٍّ مفقود في العلاقة بين الدولتين ، إذ جاء في البيان السعودي : (تعقيباً على ما نشرته صحيفة سودان تايم الصادرة بتاريخ يوم أمس الأول ٣ محرم ١٤٠٧ بشأن اتفاقية ستوقع قريباً في المملكة العربية السعودية تقدم بموجبها المملكة للسودان تسهيلات بمبلغ ٣ بلايين دولار خلال السنوات الثلاث القادمة كما تقول الصحيفة . وبالإشارة إلى مانقلته عنها صحيفة الاتحاد الصادرة في أبوظبي صباح الاثنين الرابع من شهر محرم ١٤٠٧ هـ ، صرّح مصدرٌ مسئول بوزارة المالية والاقتصاد الوطنى لوكالة الأنباء السعودية بأن ماجاء فى الصحيفتين المذكورتين لم يسبق له أن درس أو تمّ الاتفاق عليه ولاصحة له لذا وجب التوضيح) (١).

وقد كان الدليل الواضح على أن توقف المملكة عن تقديم المساعدات للسودان كان يشير الى خلل فى العلاقة بين البلدين ، هوما أورده السفير السودانى تعليقاً على زيارة رئيس مجلس رأس الدولة للرياض وعدم حماس السعوديين لتنفيذ ماتم الاتفاق عليه في تلك الزيارة بقوله (.. ان تأخيرهم وتباطؤهم في تنفيذ ما اتفق عليه إبان زيارة السيد رئيس مجلس رأس الدولة . بجانب زيارة سمو الأمير سعود الفيصل ومادار في الاجتماع الذي عقد بينه وبين السيد رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي يدعو إلى مراجعة الموقف عموماً لمعرفة ما إذا كان هناك شئ يقف عثرة في مجرى العلاقات الطيبة بين البلدين) (٢).

أما الذى كان (يقف عثرة في مجرى العلاقات بين البلدين) ، فهو عدد من السياسات والعوامل التى افرزتها التجربة الديمقراطية ، نتناولها في المبحث التالي .

٢-٣-٢ سياسات النظام السياسي وعوامله المؤثرة فى السياسة الخارجية ازاء السعودية

إضافةً إلى ماشكله رفض السعودية الأساسي لفكرة الديمقراطية في السودان من عامل مؤثرٍ فى العلاقة بين البلدين - نسبةً لما تجسده التجربة من قدوة فى المنطقة - فإن عدداً من السياسات والعوامل الناتجة عن الممارسة الديمقراطية أدت إلى المزيد من التدهور فى العلاقة .

وقد تمثّلت تلك العوامل والسياسات، فى : المنطلقات الحزبية ، وسياسة المحاور ، وعملية صنع القرار الخارجي ، والاعلام الديمقراطي .

---

* قدمت المملكة أربع شحنات من الزيت فقط في الأيام الأولى لتشكيل الحكومة . أنظر : تقريراً في هذا الشأن بتاريخ ٢٥ / يونيو ١٩٨٦ ، المصدر السابق . كما انخفض التعامل التجارى بين البلدين انخفاضاً واضحاً عن عام ٨٥ / ١٩٨٦ ، انظر :وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي لعام ٨٧ / ١٩٨٨ ، الخرطوم ، د . ن ، د . ت .

** جاء تأكيد وزير المالية لهذه التسهيلات فى صحيفة صوت الأمة بتاريخ ١٠ سبتمبر أى في اليوم التالي لصدور البيان السعودي الذي نشر بتاريخ ٩ سبتمبر ١٩٨٦ .

(١) المدينة المنورة ، (جدة) ، ٩ سبتمبر ١٩٨٦ .

(٢) نص التعليق ، د . ت ، في : ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، فتح في اغسطس ١٩٨٥ قفل في سبتمبر ١٩٨٧ ، مصدر سابق .

١-٢-٣-٢ المنطلقات الحزبية

شكّلت منطلقات الحزبين المؤتلفين تأثيراً بالغاً فى سياسة السودان الخارجية ازاء المملكة ، حيث تميزت تلك المنطلقات بالتباين الحاد الذى نجم عنه تناقض واضح فى توجهات كلا الحزبين تجاه النظام السعودى .

فحزب الأمة ظلّ منذ نشأته يحمل نزعة استقلالية فى مواجهة القوى الوحدوية الأخرى (١) . وقد اضحت النزعة الاستقلالية تلك ذات تأثير كبير فى علاقة الحزب مع المملكة العربية السعودية .

فتاريخياً أدت تلك النزعة إلى تقارب بين الامام عبدالرحمن والعاهل السعودي (الملك سعود بن عبدالعزيز) من منطلق مؤازرة سعود لفكرة استقلال السودان عن مصر التى كان يرفع شعارها حزب الأمة . وقد جاءت المؤازرة السعودية بالرغم من العلاقة الوثيقة التى كانت تربط بين القيادتين السعودية والمصرية (٢).

أما فى إطار التعامل بين حزب الأمة والنظام السعودى ، فقد طرحت النزعة الاستقلالية مبدأ (الندية) فى الأخذ والعطاء ، ويتضح ذلك من « العلاقة المادية التى تشكّلت بين الحزب والأسرة السعودية ، حيث كان الامام عبدالرحمن يقدم اغاثة مادية للملك عبدالعزيز خلال الظروف القاسية التى كانت تعاني منها الدولة السعودية ، وفى مرحلة لاحقة أقرض الملك سعود الامام عبدالرحمن قرضاً حسناً مساعدةً له فى عمله العام » (٣).

وقد اطّردت تلك النزعة الاستقلالية لتلقى بظلالها على سلوك زعيم حزب الأمة - الصادق المهدى - فى تعامله مع الحكومة السعودية ، حيث كان خطابه نحوها ينطلق من مبدأ مفاده « أن السودان إذا كان فى حاجة للسعودية ، فبذات القدر تحتاج السعودية للسودان » (٤).

وقد فصّل المهدي ذلك في مقابلته مع الملك فهد عام ١٩٨٧، طالباً منه إقراض السودان نفطاً تقوم الحكومة السودانية بسداده (برميلاً برميل) حال استخراج النفط السوداني على أن تتولي شركة شيفرون الوساطة لحسم اجراءات هذا الاتفاق وتلتزم هي بتسديد القرض السعودي (٥).

وهذا المعنى هو ما أشار إليه المهدى قبل الانتخابات الحزبية ، حيث أكد في خطابه الافتتاحي لأعمال المؤتمر العام لحزب الأمة : (نقول لأشقائنا الذين ينتجون البترول ان السودان يعانى من ضخامة تكاليف إستيراد البترول وعنده نفط فى الأرض سوف يستخرج بعد زوال ظروف طارئة فتجاوبوا مع اقتراحنا باقراضنا احتياجاتنا من البترول مقابل سدادنا لها برميلاً ببرميل) (٦).

كما تكررت ذات اللهجة فى مخاطبة رئيس الوزراء الصادق المهدي للقطاع الخاص السعودي مؤكداً : (إننا نعمل على ماينفعنا وينفعكم وليس امتصاص اموالكم) (٧) .

---

(١) أنظر : الصادق المهدي ، رسالة الاستقلال ، (الخرطوم ، مطبعة النور ، ١٩٨٢) ، ص ص ١٦ - ٢١ .

(٢) أنظر : جميل عارف ، « وصية فاروق : الملك سعود وحده يختار أزواج بناتي » ، اكتوبر ، (القاهرة) ، العدد ٢٢ ، ٢٧ مارس ١٩٧٧ ، ص ٦٣

(٣) من مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) حزب الأمة ، خطاب السيد الصادق المهدي في افتتاح أعمال المؤتمر العام للحزب ٢٦ فبراير - ١ مارس ١٩٨٦ ، (الخرطوم ، مطبعة النجم الفضي ، د. ت) ، ص ٩ .

(٧) حامد عثمان أحمد ، « علاقات السودان مع دول الخليج : النفط والسياسة » ، مصدر سابق ، ص ٢٨١ .

كما قال لبعض رجال الأعمال السعوديين : (... هذه الخطة لتحقيق الأمن الغذائي على أساس المصلحة المشتركة) (١).

وقد قادت تلك النزعة رئيس الوزراء الى انتهاج سياسة خارجية عملت طيلة العهد الديمقراطي على عدم تقبله المقولات السعودية أو الارتهان لمطالبها أو مطالب حلفائها - كما سيتضح لاحقاً - وهو النهج الذي اغضب القيادة السعودية من منطلق امتلاكها المال والنفوذ الكافيين لارغام الآخرين على اتباعها (٢).

أما الحزب الاتحادي الديمقراطي، فقد شكّلت توجهاته الوحدوية نواةً لعلاقة طيبة مع النظام السعودي .

فالحزب الاتحادي يعد أقدم الأحزاب الداعية للوحدة العربية فى الوطن العربي (٣) ، وعلى وجه التحديد ، خصّ الاتحاديون مصر بمشروعهم الوحدوي حيث ظلّ من مبادئهم (العمل على وحدة وادي النيل كأساس للوحدة العربية الكاملة) (٤) ، و بالرغم من أن زعامة الحزب الاتحادي ذات أصول تنتمي إلى أسرة حجازية - بكل مايعنيه ذلك من وشائج الصلة بالأسرة السعودية الحاكمة - إلاّ أن تقارب الاتحاديين مع مصر عقب الاستقلال - وعلى وجه الخصوص مع حزب الوفد - هو الذي أدىّ إلى توطيد الصلة مع المملكة العربية السعودية (٥).

وقد شهدت علاقة الحزب بالنظام السعودي فترةً من الركود ابان الأحداث التى أدت إلى انشقاق الحزب ، حيث تحفظ السعوديون خاصةً مع حزب الشعب الديمقراطي الذي ساءت علاقتهم به نتيجة زيارة الشيخ على عبدالرحمن الى كوبا - وهى دولة شيوعية - ، ثم مالبثت العلاقة أن عادت إلى التحسن عقب توحد الجناحين المنشقين (٦).

وقد كان لتقارب الحزب الاتحادى الديمقراطي مع النظام المصري خلال الفترة الديمقراطية ٨٦ - ١٩٨٩ ، أثر بالغ الأهمية في تقاربه مع العربية السعودية حيث ظل الحزب منافحاً عن اطروحات التحالف السياسي الجامع بين القاهرة و الرياض ، مما أدى إلى اعتماد الحزب خطاباً مليئاً بالدفء والمؤازرة للنظام السعودي على عكس ماكانت تبديه قيادة حزب الأمة .

ويتّضح ذلك من مضمون رسائل وتصريحات مسئولي الحزبالاتحادي فى الحكومة الائتلافية ، مثل خطاب أحمد الميرغنى للملك فهد فى ٢٥ أغسطس ١٩٨٦ والذي جاء فيه (.. كما يسعدني اسهام بلادكم العزيزة فى الأخذ بيد السودان للخروج من أزمته الاقتصادية الطاحنة ...) (٧) ، وقوله (إننا في السودان نتابع بكل التقدير والعرفان مجهودات جلالتكم في سبيل دعم التضامن العربي الاسلامي الذي نعتبره الركيزة الأساسية لبناء مجتمع عربي واسلامي متكامل) (٨) ، أو فى كلمة رئيس مجلس رأس الدولة أمام السفير السعودي الجديد عبدالمحسن السديري حيث ورد فيها (نتوجه الى خادم الحرمين الشريفين بأسمى

---

(١) البلاد ، (جدة) ، ٢١ يوليو ١٩٨٧ .

(٢) من المقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(٣) من مقابلة مع حسين سليمان أبو صالح ، عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي ، الخرطوم ، ١٩ سبتمبر ١٩٩٢ .

(٤) محمد أحمد حامد محمد خير ، الختمية : العقيدة والتاريخ والمنهج ، الطبعة الثانية ، (الخرطوم : دار المأمون ، ١٩٨٧) ، ص ١٥٥ .

(٥) من مقابلة مع سيد أحمد الحسين ، نائب الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي ، ٢٧ اكتوبر ١٩٩٢ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) من نصّ خطاب رئيس مجلس رأس الدولة الى جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز ، بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٨٦ ، ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، فتح في اغسطس ١٩٨٥ قفل في سبتمبر ١٩٨٧ ، مصدر سابق .

(٨) المصدر السابق .

آيات الشكر والتقدير لما غمرنا به جلالته من فضل وكرم وما أحاط به بلادنا من رعاية وعناية) [١] .

أو ماورد فى برقية وزير التجارة محمد يوسف أبو حريرة لوزير الزراعة السعودي : (لقد أثار فخرنا واعجابنا يا معالى الوزير التطور المذهل الذى حققته المملكة العربية السعودية في كل المجالات) [٢].

أو فى برقيته لوزير التجارة السعودي (... واننا نقدر عالياً المساعدات القيمة التى قدمتها وتقدمها المملكة العربية السعودية للسودان في كل المجالات) [٣] .

أو في رسالة سيد أحمد الحسين وزير الداخلية للأمير تركي الفيصل رئيس المخابرات السعودية ، التى جاء فيها (... قد تابعتم التغييرات الجذرية التى شهدها السودان في اعقاب انتفاضة رجب ١٤٠٥ التى أتت بقيادات منتخبة وإقامة نظام حكم على أساس الشورى والعدل مستلهماً مبادىء الدين الاسلامي وساعياً إلى تحقيق الرفاهية والنماء لصالح بنيه وأشقائه الذين ما بخلوا بمد يد العون وظلوا يقفون بجانبه وهو يواجه أحلك الظروف الاقتصادية والأمنية) [٤] .

وتعدُّ واحدةً من أكثر الرسائل دلالة على ذلك التقارب ، تلك الرسالة التى بعث بها وزير شئون الرئاسة أحمد سعد عمر الى العاهل السعودي بمناسبة اليوم الوطنى السعودي والتى بلغت حداً من المبالغة في التعبير ، إذ جاء فيها (خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل المملكة العربية السعودية ، اليوم الأغر يوم العيد الوطنى للملكة العربية السعودية ، هو يوم من أيام التاريخ العربي والإسلامي المجيد وهو عيد العروبة والإسلام في أرضه ... في هذا اليوم المتفرد إذ يستعرض المرء التاريخ العريق لهذه الأرض منذ أن خصها الله برحمته واختارها دون سائر بقاع الكون لتكون منها (خير أمة اخرجت للناس) تبهر الدنيا هذه المسيرة الحافلة .. هذه المسيرة الخالدة المفعمة بالسيرة العطرة للآباء الأماجد الذين حفظوا الأمانة وحملوا الراية عبر مئات السنين دفاعاً عن دين الله وعن بيت الله دائماً سرمداً إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، ظلت تتهادى في تيه أمجادها من عبدالعزيز اليكم فحملتم الأمانة وتصديتم لها بكل العزم فكنتم بناة للنهضة والعمران لبيت الله وللملكة الشقيقة عامة ، وكان على عهدكم الانطلاق بشعبكم وأمتكم فى شتى المجاملات بل جميعها بلا استثناء ولم تبخلوا على اشقائكم وأصدقائكم في الوطن العربي والعالم الاسلامي بلا منٍّ أو أذيً بالعون والسند والمشورة لاتبتغون غير وجه الله ولا تنتظرون جزاءاً ولا شكورا ...) [٥].

وقد كانت هذه الرسائل وأمثالها تتوالى من المسئولين الاتحاديين في الحكومة ، بينما كانت تصريحات

---

(١) من نصٌّ كلمة رئيس مجلس رأس الدولة لدى استقباله السفير السعودي الجديد ، ملف ق ج / م ع م ر د / ٣ / ٤ ت / ٢ / ١٢ ، الارشيف ٥٦/١٥/١٠ . القصر الجمهوري ، الخرطوم .

(٢) من نصٌّ برقية الدكتور محمد يوسف أبو حريرة وزير التجارة والتموين الى معالي وزير الزراعة بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٨٧ ، ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، فتح في اغسطس ١٩٨٥ قفل في سبتمبر ١٩٨٧ ، مصدر سابق .

(٣) من نصٌّ برقية الدكتور محمد يوسف أبو حريرة وزير التجارة والتموين الى معالي وزير التجارة بالمملكة العربية السعودية بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٨٧ ، ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، المصدر السابق .

(٤) من نصٌّ خطاب سيد أحمد الحسين وزير الداخلية الى صاحب السمو الأمير تركي الفيصل آل سعود مستشار جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز بتاريخ ٥ يونيو ١٩٨٦ ، ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، المصدر السابق .

(٥) من نصٌّ خطاب احمد سعد عمر وزير شئون القصر الجمهوري إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٨٨ ، ملف ق ج / م ت و / ز عمومي ، الارشيف ١٠ / ٩ / ٤ ، القصر الجمهوري ، الخرطوم .

زعيم الحزب محمد عثمان الميرغنى تتكاثر فى تأييد السياسات السعودية [١].

ومن هنا يبدو جلياً أن المنطلقات التى شكّلت سياسة الحزبين ازاء المملكة العربية السعودية قد انعكست برمّتها على سياسة الحكومة ازاء المملكة ، حيث ظهر تياران متناقضان فى الحكومة السودانية ، لم تقف رؤاهما عند الطرح والتعبير ، بل تعدّت ذلك إلى السياسات الفعلية فى اجراء تلك الأطروحات والتعبيرات .

٢-٢-٣-٢ سياسات المحاور الاقليمية

تنافرت سياسة الحزبين الحاكمين فى تعاملهما مع متغيرات البيئة الخارجية التى كانت تزخر بالأزمات السياسية .

فعلى المستوى الاقليمي ، سيطرت يوميات الحرب العراقية الإيرانية على أحداث المنطقة فأفرزت مواقف متباينة من قبل مختلف القوى السياسية فى الشرق الأوسط ، الأمر الذي أدى إلى ظهور محورين رئيسيين تدافعت منهما وحولهما أنماط شتّى من السياسات .

ولم تكن الحكومة السودانية بعيدةً عن ذينك المحورين ، حيث قاد تقارب رئيس الوزراء مع دول المحور الإيراني (ايران ، ليبيا ، سوريا) إلى تصنيفه من قبل المحور العراقي موالياً لإيران ، رغم تشديده فى تصريحاته على الافصاح عن رفضه للمحورية الاقليمية ، { انظر جدول (٨) }، فيما عمدت زعامة الحزب الاتحادي إلى تأكيد مساندتها للمحور العراقى (العراق ، مصر ، السعودية) دونما حياد . وقد كان تشابك المصالح والعلاقات الأقليمية كفيلاً بأن يظهر أى تحسن فى العلاقات داخل النسق الاقليمي خلال الحرب الخليجية تلك ، كما لو أنه يمثل موقفاً محدداً من تلك الحرب . وفيما يلى تبيان لمواقف الحزبين من الدول المشكّلة للمحورين المعنيَّين .

(أ) مصـــــر

تتضح أهمية الدور المصري فى سياق العلاقة السودانية السعودية ، من اطّراد التقارب بين السعودية ومصر تزامناً مع الفترة الديمقراطية فى السودان ، حيث حرصت السعودية ابتداءاً من عام ١٩٨٦ على تدفئة علاقاتها مع مصر [٢] ، فتتخلّت عن المقاطعة المفروضة عربياً على نظامها بفتح سفارتها فى القاهرة [٣] ، ثم استقبالها لحسني مبارك الذى أعقبته زيارة الملك فهد للقاهرة فى ٢١ أبريل ١٩٨٩ [٤] . وقد تأتّت خطورة الدور المصري في العلاقة السودانية السعودية من منظور العلاقة السودانية المصرية التى ظلّت تراوح بين الشد والجذب نتيجة لتباين توجهات الحزبين الحاكمين تجاه القاهرة .

فحزب الأمة – وهو ذو موقف تاريخي اتسم بعدم التوافق مع الأنظمة المصرية منذ عهد النضال الوطنى ، كان لقيادته – الصادق المهدي – موقف متشدّد منذ العهد الانتقالي ازاء النظام المصري الذي كان يدعم نظام النميري ، لذا فقد طالب المهدي القاهرة – فور تشكيل حكومته – بتسليم النميري لمحاكمته و (إذا

---

(١) أنظر على سبيل المثال تصريحه في : وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٧ أغسطس ١٩٨٧ .

(٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ ، مصدر سابق ، ص ١١٩ .

(٣) بطرس غالي ، أحاديث سياسية ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠) ، ص ٢٣٧ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٥١٦ .

جدول (٨)

رفض المحورية الاقليمية ، والتبعية الدولية فى خطب وكلمات رئيس الوزراء ، خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨.

السنة	تكرر رفض المحورية الاقليمية		تكرر رفض التبعية الدولية	
	التكرار	النسبة الى جملة الخطب التي ورد فيها الاهتمام بالسياسة الخارجية	التكرار	النسبة الى جملة الخطب التي ورد فيها الاهتمام بالسياسة الخارجية
١٩٨٦	٣	٪ ٣٣	٩	٪ ١٠٠
١٩٨٧	٦	٪ ٢٦	١٠	٪ ٤٣,٤
١٩٨٨	٤	٪ ٢٢,٢	١٢	٪ ٦٧

المصدر : قام الباحث برصده من : الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، خطب وكلمات رئيس الوزراء خلال السنوات ١٩٨٦ – ١٩٨٨ .

كان ثمة عائق دستوري مصري يحول دون تسليمه ، فعليه أن يغادر القاهرة) [١] .

ولم يكن تشدد المهدي ازاء القاهرة في قضية تسليم نميري إلا واحداً من معطيات موقف متكامل ، رفض به رئيس الوزراء مجمل اتفاقيات التكامل والدفاع المشترك تلك التى أجراها نظام نميرى مع مصر [٢] ، ليحل بدلاً عنها (ميثاق الاخاء) الذى قرره المهدى ولم يجد مباركة مصرية تنقله إلى حيز التنفيذ .

أما الحزب الاتحادي الديمقراطي ، فقد حافظ على علاقات تميزت بالتقارب الوثيق من النظام المصري ، ويبدو ذلك جلياً من مواقف الحزب المخالفة لكل ما كان يعلنه رئيس الوزراء بشأن العلاقة مع مصر .

ففيما يتعلق بالاتفاقيات التى عارضها المهدي ، قال زعيم الحزب الاتحادي مبيناً موقفه من اتفاقية الدفاع المشترك : (الاتفاقية التى وقعت فى العهد البائد موجودة قانوناً ووافقت عليهاالأجهزة الدستورية التى كانت قائمة آنذاك .. ان الحزب الاتحادى يؤكد أن الاتفاقية يتم تحريكها بناء على طلب أحد الطرفين حيال وقوع اعتداء خارجي عليه)[٣] .

كما أن الاتحاديين اتخذوا موقفاً اتسم بالمرونة في قضية تسليم نميري ، فقد وجد الأمين العام للحزب الاتحادي مبرراً لمصر فى تمسكها بعدم التسليم حيث قال : (لقد كانت مصر ملجأ للملك سعود وللملك السنوسي ، وللمواطن الأول شكري القوتلى ، وشاه ايران ، كنا لاجئين في مصر ولم تسلمنا مصر ولم نتعرض لمتاعب) [٤].

وبالرغم من تقارب الحزب الاتحادى مع مصر ، إلاّ أن ذلك لم يشفع للعلاقة بين البلدين أن تجد منعطفاً نحو التحسن ، خاصة واننا إذا غادرنا منطق الطرح إلى مجال الممارسة ، نجد أن توجهات رئيس الوزراء نحو توثيق عرى الصداقة بالجماهيرية الليبية وايران – على نحو ماسنشهد – قد دفع القاهرة الى التخوف من ظهور حلف عسكري ليبي ايراني نتيجة التقارب بين الخرطوم وطرابلس [٥].

وقد كان نتاج العلاقة المتوترة مع مصر ، أن أثّرت القاهرة تأثيراً سلبياً فى مجرى العلاقات السودانية السعودية ، ويتكشف ذلك من أمرين .

الأمر الأول ، هو الدور الذي لعبه النظام المصري في إيقاف المعونة السعودية للسودان عام ١٩٨٧ . ففي اكتوبر من ذلك العام قام رئيس الوزراء الصادق المهدي بزيارة الى الرياض [٦] ، عرض فيها احتياجات السودان الاقتصادية والتنموية على الملك فهد والتى تمثلت فى :

(١) الامدادات البترولية .

(٢) اعادة تأهيل مصانع السكر والصابون .

(٣) مشروعات البنية الاساسية ، وتشمل مشروعات الري التالية :

(أ) مشروع خزان ستيت

---

(١) الأخبار ، (القاهرة) ، ٨ مايو ١٩٨٦ .

(٢) أنظر : بيان السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء السابق حول العلاقات السودانية المصرية ، د. ت ، الارشيف ١٠ / ٦ / ٢٧ ، القصر الجمهوري ، الخرطوم .

(٣) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ .

(٤) الأخبار ، (القاهرة) ، ١٦ يونيو ١٩٨٦ .

(٥) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ٨ نوفمبر ١٩٨٧ .

(٦) تفاصيل الزيارة المدرجة ، كلّها من : المقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(ب) مشروع خزان الحمداب
(ج) تعلية خزان الرصيرص .
كما تشمل مشروعات الطرق التالية :
(أ) طريق الجنوب : ربك - الرنك
(ب) طريق الغرب : النهود - أم كدادة - الفاشر
(ج) طريق الشمال : الجيلي ، عطبرة ، هيا .
(٤) مساعدة المملكة في اعفاء ديون السودان والتى بلغت ١٠ بليون دولار .

ولم ينس رئيس الوزراء (نزعته الاستقلالية) في ذلك اللقاء ، حيث خاطب الملك السعودي قائلا : « اننا لا نريد للمملكة أن تنظر إلى السودان كما كانت تنظر إليه أيام نميرى ، بل نريد علاقة إستراتيجية فالسودان لديه فرص كبيرة » ، ومن هذا المنطلق ، عرض المهدي على فهد أن تقوم المملكة بإعانة السودان في المشروعات المقدمة تلك على أن يمنح السودان المملكة مشاريع استثمارية ضخمة فى السودان ، وكان أن استحسن الملك فهد ذلك المشروع .

ولما كان الأمراء الرئيسيون يحضرون ذلك اللقاء (عبدالله بن عبدالعزيز ، سلطان بن عبدالعزيز ، نايف بن عبدالعزيز ، سعود الفيصل)، فقد أبدى الملك تجاوبه بأن قال لرئيس الوزراء : « أنا موافق على كل كلمة قلتها ، وهنا سلطان وسعود اخوانك ، يلاقونك بأمرٍ منّي الآن لتعطيهم تعليمات » . وبالرغم من اجتماع رئيس الوزراء بالأمراء واتفاق الجميع على خطوات تنفيذ ذلك المشروع ، إلاّ أن شيئاً لم يتم تنفيذه ، وقد كان السبب - كما يقول الصادق المهدي - « نسبةً لأن اتصالات مصرية سعودية حدثت ، بما معناه أن هذا العمل ليس من المصلحة لأنه يقوى قوةً سياسيةً فى السودان ليس من المصلحة تقويتها، فانهار الموضوع » .

أما الأمر الثاني الذي يوضح تأثير مصر فى مجرى العلاقات السودانية السعودية ، فهو اقناع المسئولين المصريين ، نظراءهم السعوديين بتبنّي موقفهم من حرب الجنوب فى السودان ، ففى الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء يجتهد فى ابراز الدعم الخارجي لحركة جون قرنق بما أحال الحرب إلى مؤامرة خارجية، كان المسئولون المصريون يصرحون مراراً بأن حرب الجنوب هى شأن سوداني داخلي . وقد عزا المهدي موقف الحكومة المصرية بأنه جاء تخلّصاً من الالتزام باتفاقية الدفاع المشترك التي كانت تتمسك بها الحكومة المصرية ، والتي كانت تلزمها بالتدخل حال وقوع اعتداء خارجي على السودان [١] .

ومن هذا المنطلق ، فقد تبنّي السعوديون ذات الموقف المصري ، بل إن الرياض عمدت إلى تحسين علاقاتها مع النظام الاثيوبي * الداعم لحركة قرنق ، وكان تعليل وزير الدولة للخارجية السعودية لذلك التحسن بأنه جاء (بعد أن اقتنعت السعودية اثيوبيا أن الدور الذي تقوم به لايتعدى المساعدة الانسانية للاجئين ، وأن قناعة السعودية في خلق علاقات حسنة مع اثيوبيا مرده أن الحركة الارتيرية التي تقاتل الآن ومستقبلها مطمئن أكثر من غيرها هي الجبهة الشعبية ذات النهج الماركسي ، اضافةً إلى مخاوف السعودية

---

(١) المصدر السابق .

* جاء هذا الموقف السعودي تزامناً مع التغيُّر الذي طرأ على السياسة الخارجية السوفيتية من منطلق اصلاحات اليروسترايكا التى قادها قورباتشوف وكان من نتائجها تخلي اثيوبيا عن النهج الماركسي ، وقد نجم عن ذلك سقوط راديكالية النظام الاثيوبي عن دائرة القلق السعودي ، ثم عن دائرة العلاقات السودانية السعودية ، لتقتطع جزءاً من أهمية السودان فى السياسة السعودية.

من نمو صلات بين اثيوبيا وايران تخلق لها فيما بعد المتاعب في البحر الأحمر أسوة بما يجري الآن في الخليج) [١] .

ولم تُخْفِ الحكومة السعودية مؤخراً ، أنها كانت توضّح للمسئولين السودانيين جميعهم موقفها من حركة قرنق وحرب الجنوب باعتبار أنها مشكلة تخص السودان ولا تستطيع هي التدخل فيها [٢] .

ومن كلا هذين الموقفين يتضح – كما قال رئيس الوزراء السابق :« ان مصراستطاعت أن تقنع السعودية بموقف فاتر من السودان » [٣] .

(ب) ليـــبـــيا

فصّلنا الحديث فى الفصل الأول ، عن قيمة الدور الليبي في سياسة السودان الخارجية ازاء السعودية ابان العهد الانتقالي ، والذى اتضح منه الثقل الليبي في مدار العلاقة بين الخرطوم والرياض .

وقد تزايدت أهمية ذلك الدور خلال العهد الديمقراطي في السودان ، إذ بذات القدر من الدفء الذي تميزت به العلاقة السعودية المصرية تزامناً مع الفترة الديمقراطية السودانية ، شهدت العلاقة السعودية الليبية تدهوراً في مسيرتها . وقد نتج ذلك التدهور عن الاتهام الليبي للسعودية بمساندتها الغارة الأميريكية على طرابلس وبنغازي في ابريل ١٩٨٦ ، مما حدا بالسعودية أن تعمل على عزل النظام الليبي [٤] .

وبالطبع ، لم يكن مقدّراً للعلاقة السودانية السعودية أن تقف – عهدئذٍ – بعيداً عن تلك الأحداث ، خاصةً وأن النظام السياسي في السودان قد تباينت توجهاته نحو الجماهيرية مابين التقارب الوثيق من حزب الأمة والتباعد الواضح من قبل الحزب الاتحادي ، الأمر الذي فاقم سوء الفهم الناشئ عند الدول المجاورة .

فبالرغم من أن النظرة الليبية الى التعددية الحزبية نظرة تتميز بالسلبية انطلاقاً من الطرح الايديولوجي للكتاب الأخضر الذي يرى (ان الحزب الذي يقوم باسم طبقة يتحول تلقائياً إلى بديل عن الطبقة ويستمر فى التحول التلقائي حتي يصير خليفة للطبقة المعادية لطبقته *) [٥] إلا أن الصداقة التى جمعت بين رئيس الوزراء الصادق المهدى والرئيس الليبي معمر القذافى منذ منتصف السبعينات ، تجاوزت بالقيادة الليبية تلك النظرة [٦] ، خاصةً وأن النظام السياسي في السودان جاء بعد اثنتي عشرة سنةً من عداء شرس بين القيادة الليبية ونظام جعفر نميرى .

وبفوز الصادق المهدى بتشكيل الحكومة السودانية عقب انتخابات ابريل ١٩٨٦ ، (بدأت العلاقات

---

(١) لقاء الدكتور على حسن تاج الدين عضو مجلس رأس الدولة ورئيس وفد السودان لدى احتفالات اثيوبيا في سبتمبر ١٩٨٧ مع الشيخ ابراهيم مسعود رئيس الوفد السعودي ، ملف العلاقات السودانية الاثيوبية ، الارشيف ١٠ / ١٢ / ٨٤ ، القصر الجمهوري ، الخرطوم .

(٢) أنظر : عكاظ ، (جدة)، ١٠ اكتوبر ١٩٩٠ .

(٣) مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ ، مصدر سابق ، ص ١٩٩ .

* من هنا نشأ الشعار الليبي القائل : « التمثيل تدجيل » .

(٥) عبدالله الهمالي ، « المفهوم الجماهيري للديمقراطية السياسية » ، في : مجموعة من الباحثين ، ندوة مانيلا حول مفهوم الديمقراطية في الكتاب الأخضر (سبتمبر ١٩٨٨) ، (طرابلس : المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ١٩٨٨) ، ص ١٤٣ .

(٦) مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

السودانية الليبية تتدعم بشكل ايجابي وكان المهدي حريصاً على دعم حجم التعاون مع ليبيا) [١] ، وعلى ذات الغرار دعمت الجماهيرية السودان بشحنات ضخمة من البترول ، بجانب العون العسكري والاتفاقيات الموقعة فى مجالات النقل والمواصلات والدعم المالي [٢] .

وقد كان النظام الليبي يهدف من وراء تلك المساعدات أن يحظى بتجاوب الحكومة السودانية فيما يختص بأمر الوحدة بين البلدين * ، حيث أكدت القيادة الليبية لحكومة المهدي : (إن الوحدة بين ليبيا والسودان ضرورة وأمر تنفيذها وأسلوبه متروكان للسودان [٣] .

وقد كان الصادق المهدي موافقاً على الوحدة مع ليبيا ، بل ان خطابه الذى فصّل فيه سياسات حكومته الأولى أمام الجمعية التأسيسية أشار صراحة إلى أنه (قد تطورت علاقات بلادنا بليبيا ، ونحن مبدئياً نوافق على تطويرها في اتجاه الوحدة العربية عامة) [٤] . وتأسيساً على ذلك ، فقد تم تشكيل لجنة بحثت موضوع الوحدة مع الحكومة الليبية في سبتمبر ١٩٨٨ بطرابلس ، ووقعت على ميثاق الوحدة بين السودان والجماهيرية .

أما الحزب الاتحادي الديمقراطي ، فقد وقف موقفاً مناوئاً لأى تقاربٍ متميز مع الجماهيرية الليبية . وبالرغم من أن وزير الخارجية ، حسين أبوصالح – وهو عضو المكتب السياسي للحزب الإتحادي – كان أحد الموقعين على ميثاق الوحدة ** ، إلاّ أن ردة الفعل فى أروقة الاتحاديين اتّسمت بالحدة والرفض المتشدّد للمشروع الوحدوي ، إلى الحد الذي عقد فيه الحزب اجتماعاً طارئاً ، وأصدر بياناً جاء فيه (لما كانت بلادنا تعاني من الحرب الأهلية وعدم الاستقرار الأمني والتدهور الاقتصادي ومخلفات الكوارث من سيول وفيضانات وأمطار ، يرى الحزب الاتحادى الديمقراطي أن البحث فى أى مشروع وحدوى أمر غير وارد فى هذه الظروف ، عليه فإن الحزب الاتحادى الديمقراطي يعلن عدم موافقته على ميثاق العمل الوحدوى الليبي السوداني .. هذا ويؤكد الحزب الاتحادي الديمقراطي توجهه الوحدوى الثابت والتزامه بالوحدة العربية الشاملة) [٥] . ثم اعلن الحزب عقب ذلك البيان عن سحبه وزراءه من الحكومة في حالة

---

(١) عمر عزالرجال ، « التكامل السوداني الليبي » ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ١٠١ ، (يوليو ١٩٩٠) ، ص ١٩٦ .

(٢) عبدالماجد بشير الأحمدي ، مصدر سابق ، ص ٨ .

* يعدُّ النظام الليبي شديد الحساسية حيال موضوع الوحدة ، إلى درجة أن طرابلس تحدد علاقتها بأية عاصمة عربية عبر موقف تلك العاصمة من الوحدة العربية عامة ، ومع ليبيا بوجه خاص ، وقد ظل القذافي يحاول اقامة وحدات اندماجية مع دول عربية شتّى باءت كلها بالفشل ، ومازال يطالب بالوحدة . أنظر : ايف شميل ، « بعض الفرضيات الخاصة بتغيرات الذاكرة السياسية لبعض البلدان العربية » ، في : مصطفي كامل السيد (معد ومقدم) ، التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي : أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى ، القاهرة ١٥ – ١٨ يناير ١٩٨٨ ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٩) ، ص ٤٥١ .

(٣) مذكرة عن الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية وعلاقاتها مع السودان ، د. ت ، ملف العلاقات السودانية مع الدول الأخرى م ع م ر د / ١ / ٨٢ / ب ، الارشيف ٢٥ / ٢ / ١٧ ، القصر الجمهوري ، الخرطوم .

(٤) الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ .

** ذكر رئيس الوزراء السابق ، أنه بالرغم من اصراره على اشراك الدكتور أبو صالح والأستاذ خلف الله الرشيد كممثلين للحزب الاتحادي في مفاوضات الوحدة مع ليبيا ، إلاّ انهما أخبراه بعد الرفض الاتحادي ، أنهما لم يكونا مفوّضين من حزبهما .

(٥) الأيام ، (الخرطوم) ، ٢ نوفمبر ١٩٨٨ .

الاصرار على الوحدة مع ليبيا [١].

وقد كان واضحاً من ذلك الموقف ، أن الحزب الاتحادى ينطلق فى نظرته للجماهيرية الليبية من دوافع عدة ، منها الاعتبار الذي يضعه لروابطه الوثيقة مع السعودية ومصر ، وكلاهما رافض للتقارب السوداني الليبي ، ولم يكن ذلك الموقف هو المؤشر الوحيد على أهمية السعودية ومصر فى نظرة الحزب الاتحادي الى الجماهيرية ، بل سبق ذلك موقفٌ من أحد قياداته فى الحكومة حيال التدخل الليبي في الأراضي السودانية لمطاردة القوات التشادية . فقد أدلى عضو مجلس رأس الدولة على حسن تاج الدين ببيان للمجلس يعرض فيه جهوده مع العقيد القذافي الذي استجاب بايقاف ذلك الهجوم ، إلاّ أن عضو المجلس ، محمد الحسن عبدالله يسن – القيادي الاتحادي – بادر بالتعقيب على البيان قائلا : (مع احترامي لكل هذا المجهود ، لكني اسجل للتاريخ أن الليبيين لن يلتزموا باتفاق مع الوفد السوداني ، واوصي بايقاف الاغاثة الليبية فوراً وأوصى بان تبحث لجنة التنسيق للحزبين موقف المملكة العربية السعودية ، والولايات المتحدة ، ومصر في الذى يجري بالسودان)[٢].

ومهما يكن من موقف الحزب الاتحادي إلاّ ان السعودية كانت شديدة الاستياء من توطيد المهدي العلاقة مع ليبيا ، رغم محاولات رئيس الوزراء الدائبة في التأكيد للقيادة السعودية أن علاقات السودان مع الجماهيرية لاتتم على حساب علاقته مع المملكة [٣] . وقد كان نتاج تقارب رئيس الوزراء مع ليبيا أن اوقفت السعودية دعمها للسودان [٤] ، حيث كانت لآخر لحظة من عمر النظام الديمقراطي ضد تلك العلاقة بين الخرطوم وطرابلس ، وهو الأمر الذي عزاه رئيس الوزراء إلى أنَّ ثمة ضغوطاً « مارسها البعض على السعودية ، فاعتبرت أن علاقتنا بليبيا تتم على حسابها » [٥] .

(ج) النزاع العراقي الايراني

كان النزاع العراقي الايراني – الذي بدأ في أواخر عقد السبعينات واستمر حتى أواخر عقد الثمانينات – أمثل الشواهد على الانقسام المحوري في منطقة الشرق الاوسط ، كما كان أمثل الشواهد على تنافر توجهات الحزبين الحاكمين في توجهاتهما الخارجية ، من منطلق تنافر تلك التوجهات ازاء كل من العراق وايران .

فالحزب الاتحادي الديمقراطي ، اتخذ له موقفاً شديد الصراحة والتطرف ، إذ اعلن مراراً عن مساندته الكاملة للعراق .

ففي زيارته لبغداد – على عهد الحكومة الانتقالية – أكد محمد عثمان الميرغنى (موقف الطائفة الختمية والاتحادى الديمقراطي الثابت في الحرب التى يخوضها العراق ضد ايران)[٦] .

---

(١) الأضواء ، (الخرطوم) ، ٨ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٢) وقائع اجتماعات مجلس رأس الدولة الموقر لجلسة رقم ٢٤ بالقصر الجمهوري الموافق ٢٦ فبراير ١٩٨٧ ، ملف اجتماعات مجلس رأس الدولة ن ر م د / ١ / ب / ١ ، الارشيف ٢٩ / ١ / ٦ ، القصر الجمهوري ، الخرطوم .

(٣) مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ٢١ اكتوبر ١٩٨٥ .

وفى ديسمبر ١٩٨٧ اجتمع محمد عثمان الميرغنى بصدام حسين حاملاً رسالة من أحمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة (تعبر عن تأييد السودان الثابت للعراق) (١) .

وفى مايو ١٩٨٨ هنأ محمد عثمان الميرغنى - من المدينة المنورة - نائب الرئيس العراقي طه يسن رمضان ، بانتصار الجيش العراقي في معركة الشلاجمة متمنياً مزيداً من الانتصارات للجيش العراقي(٢) .

وفي يوليو ١٩٨٨ أصدر الحزب الاتحادى الديمقراطي بياناً يدحض فيه اتهامات مجلس الوزراء للعراق بتدبير اغتيال الامام مهدى الحكيم بالخرطوم ، حيث ورد في البيان (... ولعل مايلفت النظر أن بيان مجلس الوزراء قد تضمن اتهاماً مباشراً للعراق بلا بينة وبدون دليل ، ونحن نتساءل عن الجهة صاحبة المصلحة فى اعلان تلك الادانة وعن دوافع اصدار هذا البيان في هذا الوقت خاصةً وان العراق الشقيق قد حقق أعظم انتصاراته على ساحات القتال) (٣) .

وفي فبراير ١٩٨٩ قدم أحمد الميرغنى (تهنئة الشعب السوداني لشقيقه العراقي وقيادته الحكيمة وجيشه الباسل بالانتصار في الذود عن حياض العراق نيابةً عن الأمة العربية) (٤).

وقد تبدّى دفء العلاقة بين الحزب الاتحادي والعراق من تلك المساعدات العسكرية الكبيرة التى عاد بها محمد عثمان الميرغني من بغداد ابان أزمة الكرمك . كما تبدّى ذلك الدفء في الهدايا الشخصية التى كانت القيادة العراقية تغمر بها زعامة الحزب الاتحادي (٥).

وإزاء هذا الموقف المتطرف في تأييد العراق من قبل زعيم الحزب الاتحادى * ورئيس مجلس رأس الدولة ، كان زعيم حزب الأمة رئيس الوزراء قد اتخذ موقفاً حيادياً تاماً بشأن الحرب ، وهذا ماعدّه المحور العراقي تأييداً مبطّناً لايران ، خاصة وان علاقة المهدي بطهران - بعيداً عن اجواء الحرب - كانت في سمتها الفردي تشير إلى خصوصية واضحة. (فبمجئ الصادق المهدي تغيّرت العلاقات السودانية الايرانية كمّاً وكيفاً .. بالنظر الى الماضى ، فقد شهدت العلاقات بينهما انتعاشاً ملحوظاً حيث تبادلت الدولتان الوفود الرسمية على أعلى مستوى واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية بينهما بفتح السودان سفارته في طهران ٢٠ ديسمبر ١٩٨٦ ، كما افتتحت إيران سفارتها في اكتوبر ١٩٨٦ و تعزّزت العلاقات بزيارة الصادق المهدي لطهران في ديسمبر ١٩٨٦ ** و توصّلت الدولتان لمجموعة اتفاقيات لدعم سبل التعاون بينهما وذكر بيان سوداني ايراني مشترك أن ايران تعهدت بتغطية الاحتياجات البترولية السودانية (٦).

ومن منطلق علاقته الوطيدة بطهران ، قام رئيس الوزراء بمشروع وساطة بين الدولتين المتنازعتين (٧) ،

---

(١) السياسة ، (الخرطوم) ، ٢٣ ديسمبر ١٩٨٧ .

(٢) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ٢٩ مايو ١٩٨٨ .

(٣) الاتحادي ، (الخرطوم) ، ٢٩ يوليو ١٩٨٨ .

(٤) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ٢٦ فبراير ١٩٨٩ .

(٥) أنظر : ألوان ، (الخرطوم) ، ١٦ مارس ١٩٨٩ .

* ذكر سيد أحمد الحسين ، نائب الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي في حديثه ان العلاقة بين الحزب والعراق كانت فقط بين قيادة الحزب والحكومة العراقية ولم يكن هنالك تواصلٌ بين العراق وبقية اعضاء الحزب ، وهذا ما أوضحه للسفير العراقي آنذاك .

** أى أن فتح السفارة السودانية فى طهران جاء محصلةً لزيارة رئيس الوزراء .

(٦) مجدي على عبيد ، « السودان وامكانية الاختراق الايراني » ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ٩٢ ، (ابريل ١٩٨٨) ، ص ١٩١ .

(٧) البلاد ، (جدة) ، ٢ اكتوبر ١٩٨٦ .

مؤكداً بذلك حياده تجاه كليهما ومشيراً إلى ضرورة انهاء القتال بالطرق السلمية وأهمية تعايش العناصر المتباينة عرقاً ودينياً في منطقة الخليج ، فقد جاء فى خطابه أمام الجلسة الافتتاحية لمجلس وزراء الصحة العرب فى ١٦ مارس ١٩٨٧ (لابد لنا أن ندرك أنه في المدى البعيد سيكون هناك عرب يجاورهم فرس . سيكون هناك أهل سنة يجاورهم شيعة ولابد أن توجد صيغة تعايش بينهما حتماً ليقفل الباب أمام من يستغل هذه الفرقة من القوى الدولية) (١) .

وبالرغم من موقف رئيس الوزراء الحيادي ، إلا أن الإيرانيين وجدوا فيه مكسباً لهم ، ومردّ ذلك إلى سببين :

الأول : أن علاقة إيران بالسودان كانت علاقة حديثة النشأة ، ولم يكن الإيرانيون يطمعون آنذاك في توثيقها بأكثر من ذلك القدر (٢) .

أما الثاني : فهو ناتج عن الموقف المحايد لرئيس الوزراء من تقليص لمؤازرة العراق في المنطقة . وقد تحقق ذلك التقليص إجرائياً في إبلاغ المدير العام لوزارة الخارجية السودانية السلطات الإيرانية (بأن السودانيين قاتلوا في حرب الخليج بسبب السياسات الخاطئة للرئيس السوداني السابق جعفر نميري ، وهو ما يوضح أن حكومة المهدي قد تخلّت عن موقف السودان السابق المنحاز للعراق) (٣).

وعلى نقيض النظرة الايرانية ، كان العراقيون يرون أن حياد رئيس الوزراء السوداني بمثابة خسارة لهم ، إذ ليس لدولة عربية مايبرّر احجامها عن تأييد دولة عربية في مواجهة طرف أجنبي ، وهو ذات المنطق الذي كان يردده حزب البعث في السودان (٤) .

وفي الزيارة التى قام بها رئيس الوزراء إلى بغداد أفصح له المسئولون العراقيون عن استيائهم من موقفه ، حيث شنّ عليه الرئيس العراقي هجوماً عنيفاً ، انتهى باعتذار القيادة العراقية ، إثر توضيح المهدي لتفاصيل مشروعه السلمي والذي وجد – ولأول مرة في ايران – من يناصره من الايرانيين الذين كانوا يرفضون حلاً سوى الحرب (٥) .

ولم تكن القيادة السعودية بأقل استياء من القيادة العراقية حيال موقف المهدي .

فالسعودية كانت تتصدر الدول الخليجية في دعم العراق خلال حربه مع ايران ، وهو مايكشف عن مساندة لامثيل لها ، ولا يتأتّي عبرها أن تغفر الحكومة السعودية موقفاً محايداً إزاء النزاع كالذي وقفه الصادق المهدي .

وعلى مابذله رئيس الوزراء من جهد في شرح سلامة موقفه للقيادة السعودية (٦) ، إلا أن ذلك لم يحظ باعتبارٍ منها ، كما لم يخفّف من الاستياء السعودي موقف الاتحاديين الممالئ للعراق ،لأن

---

(١) الامانة العامة لمجلس الوزراء ، خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية من ١ يناير ١٩٨٧ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ ، الخرطوم : د . ن ، د . ت ، ص ٥٩ .

(٢) مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(٣) مجدي على عبيد ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

(٤) الأشقاء ، (الخرطوم) ، العدد ٤٦ ، ٢٠ اكتبر ١٩٨٧ ، ص ٤٢ .

(٥) مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(٦) أنظر : بيان السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء السابق أمام الجمعية التأسيسية حول نتائج زيارته لبعض دول الخليج العربية ١٥ يوليو ١٩٨٧ ، في : الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، خطب وكلمات السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية ١ يناسر ١٩٨٧ الى ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ ، مصدر سابق ، ص ٢٣٥ .

الحكومة السعودية كانت ترى أن المهدي يتزعم الحزب الاقوى في الحكومة *، لذا فقد أوقفت الحكومة السعودية معوناتها للسودان جراء ذلك الموقف ، وأعلنت أنها (تشترط لمنح السودان معونةً عسكريةتصحيح اخطاء الشق الأقوى فى الائتلاف الحكومي بمده جسور العلائق مع ايران) (١).

ومما زاد الأمر سوءاً ، موقف رئيس الوزراء - الحيادي أيضاً - ازاء أحداث الحرم المكى في موسم حج عام ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ ، التى تمخضت عن صدام بين الحجيج الايراني وقوات الأمن السعودية . وهو الموقف الذي أدخل ايران دائرة الوقائع المباشرة بين الخرطوم والرياض ، وسيأتي تفصيل الحديث عليه عند التعرض لعملية صنع القرار الخارجي في النظام الديمقراطى السوداني.

(د) العلاقة مع الولايات المتحدة الأميريكية

عانت العلاقات السودانية الأميريكية طوال العهد الحزبي تردياً واضحاً فى مسارهاعلى الرغم من أن النظام السوداني جاء مؤسساً على فكرة الديمقراطية التى تلقى ترحيباً وافراً من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أبداه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان فى خطابٍ وجّهه لرئيس الحكومة السودانية إثر تسلمه السلطة عام ١٩٨٦ (٢).

وقد تولّد تردى العلاقة السودانية الاميريكية عن اختلاف وجهات النظر بين الحكومتين ، والتي تعود فى جذورها إلى ماقبل تكوين الحكومة الائتلافية الأولى .

فعلى عهد النظام الانتقالى ، تم لقاء بالغ الخطورة بين زعيم حزب الأمة وبعض مسئولى البيت الأبيض والبنتاغون في باريس ، كان بمثابة جسٍّ للنبض من كلا الطرفين وهما قادمان للتعامل على المستوى الرسمى (٣) .

وقد بيّن المهدي في ذلك اللقاء : « أن السودان يزمع بناء علاقات ودية مع الولايات المتحدة لحاجته الماسة للتكنولوجيا الأميريكية ، وهذا الأمر كافٍ لجعل علاقات الخرطوم مع واشنطن أكثر خصوصية من تلك الناشئة مع موسكو ، غير أن تلك العلاقة يجب ألا تنظر إليها الحكومة الأميريكية تلك النظرة التى كانت معهودة خلال عهد النميرى ، والتى كانت تظهر تبعية كاملة منه لواشنطن » ، ورغم تثمين المسئولين الأميريكيين لوجهة نظر زعيم حزب الأمة ، إلاّ أن الاختلاف مالبث أن نشب بين الطرفين ، حين طلب الأميريكيون من المهدي تحقيق مطلبين أميريكيين حال تسلمه السلطة ، وقد رفض المهدي كلا المطلبين اللذين تمثلا في : رغبة الولايات استئناف تسفير الفلاشا الاثيوبيين الى اسرائيل ،استمراراً للدور الأميريكي في ترحيلهم الذي بدأ خلال عهد نميرى **. اما المطلب الثاني فقد تمثل في رغبة واشنطن أن يتخذ المهدى ذات الموقف العدائي الذي تتخذه أمريكا من النظام الليبي .

---

* كانت هذه النظرة سبباً فى استياء السعودية من النظام السودانى كله رغم تقارب الحزب الاتحادي معها .

(١) السوداني ، (الخرطوم) ، ٢٥ يوليو ١٩٨٧ .

(٢) الاتحاد ، (أبوظبي) ، ٢٧ يونيو ١٩٨٦ .

(٣) اللقاء وتفاصيله ، من : المقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

** لمزيد من التفصيل حول الدور الأميريكي فى عملية الفلاشا ، أنظر : صلاح عبداللطيف ، الفلاشا : الخيانة والمحاكمة ، (القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦) ، ص ص ١١٩ - ١٢٦ .

ولم يقف الخلاف عند حدِّ رفض المطالب الأميريكية ، بل إنَّ المتاعب بدأت حقيقةً مع ماورثته الحكومة الديمقراطية من العهد الانتقالى الذي انتهى فى أيام الغضبة الشعبية من الولايات المتحدة لقصفها الجماهيرية الليبية فى ابريل ١٩٨٦ ، ليترك لحكومة المهدي التعامل مع آثار تلك الغضبة لعدة أشهر قادمة حملت استياء الولايات المتحدة من ردّة فعل الجماهير السودانية (١) .

وما أن بدأت الحكومة الديمقراطية ممارسة السلطة ، حتى تفاقم سوء الفهم بين الدولتين . فرئيس الوزراء كان كثير التشديد على الافصاح في خطبه عن استقلالية السياسة السودانية بعيداً عن استقطاب القوتين العظميين ،{ أنظر جدول (٨)} ، والابتعاد بالسودان عن التبعية والذيلية التى بات واضحاً أن رئيس الوزراء يتقصدَّ بها الولايات المتحدة – على نحو ما أفصح للوفد الأميريكي في باريس – وقد كان ذلك « يمثل رفضاً للسياسة الأميريكية بمفاهيمها التى كانت عليها في عهد النميرى » (٢).

أما الأمر الذى عدّته واشنطن أشدَّ خطورة من مجرد الافصاح برفض التبعية ، فهو التقارب الوثيق مع ليبيا ، مما حدا بالولايات المتحدة أن توقف معوناتها للسودان ، مشيرةً الى أن الافراج عنها (مرتبط بالحد من التقارب السوداني الليبي) (٣) ، وهو شرط أبلغته واشنطن حكومة المهدي ، عقب تحفظات أبدتها الحكومة الأمريكية في الشهر الأول لتكوين الحكومة الائتلافية الأولي (إنطلاقاً من المواقف الليبية المخالفة للأعراف الدولية لا تدخلاً في الشؤون الداخلية للسودان) (٤) .

وفي شهر أكتوبر ١٩٨٦م قام رئيس الوزراء بأولى زياراته لواشنطن ، لم تتعدَّ محصلتها سوى الإفراج عن معونة غذائية أمريكية للسودان بلغت قيمتها ٧,٥ مليون دولار (٥) ، فيما استمرت المطالبة الأمريكية عام ١٩٨٧م بتقليص التقارب مع ليبيا (٦) .

وفي عام ١٩٨٨م شنت الصحافة الأمريكية هجوماً شرساً على الحكومة السودانية لتردى الأوضاع الإقتصادية والأمنية في السودان ، قامت على إثره حكومة المهدي برفض وضع تجهيزات عسكرية أمريكية على الأراضي السودانية بحجة إن الإتفاقيات العسكرية مع واشنطن غير مقبولة لأنها أُبرمت مع نظام النميري،وهذا وما دفع الحكومة الأمريكية إلى إلغاء مساعداتها العسكرية للسودان في موازنة ١٩٨٩م (٧) .

ولما كانت سياسات رئيس الوزراء تمثل مناط الخلاف السوداني الأمريكي ، كان رصفاؤه الإتحاديون يقفون موقفاً آخر ، تجلَّى فيما أشرنا إليه سابقاً ، من أن العضو الإتحادي في مجلس رأس الدولة – محمد الحسن عبدالله يس – طالب بمعرفة رأي الولايات المتحدة الأمريكية – بجانب السعودية ومصر – فيما حدث على أرض السودان من مطاردة القوات الليبية للقوات التشادية .

وقد كان من نتائج تدهور العلاقة مع واشنطن ، أن تأثرت العلاقات السودانية السعودية ، إلى الحد الذي جعل المملكة طرفاً في السياسات الأميريكية نحو السودان ، وذلك « بنقلها معلومات مشوهة عن السودان

---

(١) الميدان ، (الخرطوم) ، ١٣ نوفمبر ١٩٨٧ .

(٢) مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(٣) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٣ سبتمبر ١٩٨٦ .

(٤) الأيام ، (الخرطوم) ، ١ مايو ١٩٨٦ .

(٥) الامانة العامة لمجلس الوزراء ، خطب وكلمات السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية ، مصدر سابق ، ص ٢٣٠ .

(٦) الشعب ، (القاهرة) ، ١٣ نوفمبر ١٩٨٧ .

(٧) محمد سعيد محمد الحسن ، « الدبلوماسية السودانية والعلاقات السودانية الأميريكية » ، مصدر سابق .

للولايات المتحدة - على نحو ما فعلت مصر - مما جعل المسئولين الأمريكيين يزهدون في ديمقراطية السودان » [١] ، كما أن مشروعاً سعودياً مصرياً أمريكياً - على حد إعتقاد رئيس الوزراء السابق - هو الذي ساهم في تقويض النظام الديمقراطي السوداني .

٣-٢-٣-٢ عملية صنع القرار الخارجي

مثّلت عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، احدى حلقات الخلاف الحزبي الذي أثر تأثيراً سلبياً على سياسة السودان الخارجية ازاء المملكة السعودية .

ولم تكن عملية صنع القرار الخارجي ازاء السعودية إلاّ مؤشراً على مجمل عملية صنع القرار الخارجي فى العهد الحزبي ، تلك العملية التى تأثرت بمجموعة القيم والادراكات التى افرزها النظام السياسي ، وذلك من منطلق (أن عملية صناعة القرار لا تنفصل عن طبيعة السلطة فى أى مجتمع من المجتمعات القطرية) [٢] .

فقد كان الاستقطاب الحزبى الحاد فى النظام السياسي ، والذى تأثرت به أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية والرئاسية ، مدعاةً الى انعدام التخطيط في السياسة الخارجية ، الأمر الذى قاد إلى خلط وارتباك واضحين فى وحدات صنع القرار الخارجى ، وهو مانتج عنه اتخاذ قرارات اتسمت بالتناقض إلى حدّ الفوضى .

فقد كان مفترضاً - والنظام نظام (ديمقراطي نيابي) - أن يجئ صنع القرار الخارجي وفق عملية اجرائية دقيقة تتم وقائعها عبر شبكة من الاتصال بين جهازى الدولة التشريعى والتنفيذى ، يمثل فيها مشروع القرار نقطة الانطلاق فى التداول والفصل بين ذينك الجهازين ، {انظر الشكل (٣) }.

ومن هذا المنحى ، فإن جهاز الدولة التشريعي يعتبر ذا أهمية خاصة فى عملية صنع السياسة الخارجية [٣] ، إذ ليس للجهاز التنفيذى أن يتخذ قراراً لم يفصل الجهاز التشريعي فيه .

وتأسيساً على ذلك ، فإن جهاز الدولة الرئاسي فى الأنظمة النيابية عادةً لايتولّى أىَّ مسئولية فى عملية صنع القرار الخارجى ، وذلك من واقع منصبه الذى لايتعدّى حدود التمثيل التى يرسمها له الدستور اضافةً إلى أىِّ مسئولية سيادية يتم الاشارة إليها دستورياً * .

وانتقالاً إلى حيِّز الممارسة ، كشف النظام الديمقراطي السوداني عن مفارقة واضحة فى عملية صنع القرار الخارجي بعامة ، وتلك التى تتعلق بالعربية السعودية على وجه الخصوص .

وكانت أولى علامات تلك المفارقة أن مجلس رأس الدولة بأعضائه الخمسة راح يتدخَّل بصورة مكثّفة فى سياسة البلاد الخارجية ، إلى درجة أن أحد اعضاء الجهاز التشريعي تساءل : (من يضع السياسة الخارجية ؟ مجلس السيادة ، أم رئيس الوزراء أم وزير الخارجية .. أى نظرية سياسية تبرّر رحلات أعضاء

---

(١) مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(٢) ابراهيم سعدالدين ، « خلاصة ندوة صنع القرار فى الوطن العربي » ، فى : ابراهيم سعد الدين ، محمد السيد سليم ، وليد خدوري ، كيف يصنع القرار فى الوطن العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥) ، ص ٢٣ .

(٣) Goseph Frankel , Op. Cit , p21 .

* بمعنى أن منصب رئيس الدولة - فرداً كان أو مجلساً سيادياً - يعدُّ منصباً تشريفياً فى الأنظمة النيابية ، حيث (يسود رأس الدولة ولا يحكم) ، أنظر : يحي الجمل ، مصدر سابق ، ص ٢٠٤ .

مجلس السيادة المكثّفة إلى سوريا والعراق ومصر وليبيا وتشاد وغانا .. اختلط حابل الجهاز التنفيذي بنابل السيادة ، تمدّد جسم السيادة فبدأ يتدخل ، كنّا - كمشرعين نريد السيادة رمزاً لا رسماً .. هكذا يقول الدستور .. وزعت اختصاصات وزارة الخارجية على مجلس رأس الدولة فظللنا نسمع عن شعبة افريقيا وشعبة العالم العربي و العالم الأوروبي ..) (١) .

وقد تجسّدت خطورة تدخل مجلس رأس الدولة فى السياسة الخارجية ، حينما تولى رئيس المجلس قيادة الوفود السودانية الى مؤتمرات القمة الخارجية ، فكان أن أصبح للسودان موقفان حيال الأحداث الخارجية ، موقفٌ يبديه رئيس الوزراء - بحقٍ يكفله له الدستور - وموقف يبديه رئيس مجلس رأس الدولة فى مؤتمرات القمة ، دون سندٍ دستورى . وخير مثال على ذلك ، تلك المذكرة التى بعث بها وزير الخارجية زين العابدين الهندى إلى القصر الجمهورى رداً على طلب تقدم به القصر الى الوزارة باعداد ملف عن مؤتمر عدم الانحياز بزمبابوى والذي تولى قيادة وفد السودان إليه رئيس مجلس رأس الدولة ، وقد جاء فى مذكرة الهندي (بالإشارة الى خطابكم رقم / أس /-/٩ .. والخاص باعداد ملف عن مؤتمر عدم الانحياز الذي سيعقد بزمبابوى فى سبتمبر القادم .. قد استوقفنا رئاسة رئيس مجلس رأس الدولة لوفد السودان لذلك المؤتمر ، لاننا نعتقد أن ذلك من صميم أعمال رئيس الجهاز التنفيذي ، ونبنى اعتقادنا هذا على جملة أسباب نفصّلها على النحو التالي :

أ / حددت المادة ٨٧ من دستور السودان الانتقالى لسنة ١٩٨٥ اختصاصات مجلس رأس الدولة بأعمال السيادة ، وأنه السلطة الدستورية العليا .

ب / وأفتت محكمة الاستئناف العليا في وقت سابق بأن مجلس السيادة السابق هو السلطة الدستورية العليا وأن ذلك خاضع لنصوص الدستور الأخرى والذي لا يمنح المجلس أكثر من السلطات الممنوحة له بموجب نصوص الدستور الأخرى .

ج / أما أعمال السيادة والتى حدّدها الأدب الدستوري فهى تلك الأعمال التى يقوم بها رأس الدولة بوصفه رمزاً لسيادة الأمة وهى على سبيل المثال لا الحصر ، الموافقة على التشريع واعتماد الممثلين الدبلوماسيين لدى السودان وتوقيع أوراق اعتماد السفراء السودانيين بالخارج ...

د / من جهة أخرى فإن المادة ٩٢ / ١ من الدستور الانتقالى تنص على مسئولية رئيس الوزراء ومجلسه مسئولية تضامنية أمام الجمعية التأسيسية عن أعمال الحكومة التنفيذية والادارية ، ولقد سبق لوزارة الخارجية أن تقدمت بمذكرة للسيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٤ توضح فيها تصورها لحضور مؤتمرات القمة وقد جاء فيها ان رئيس الوزراء هو الذي يمثل الدولة في مؤتمرات القمة والاجتماعات واللقاءات الدولية والاقليمية التى تتم على مستوى رؤساء ، الدول والحكومات الأجنبية ..) (٢) ، وعلى هذا المنوال تمضى الرسالة فى السرد الذي يكشف مضمونه عن غياب تام لحدود صلاحية مسئولي الدولة القياديين فى ممارسة السلطات والاختصاصات ، كما بدا من تصدى رأس الدولة لتمثيل البلاد فى مؤتمرات القمة ، وهى السياسة التى ألقت بظلال تأثيرها على السياسة الخارجية للنظام الديمقراطي ازاء العربية السعودية كما سيتضح فى الصفحات القادمات .

---

(١) فضل الله على فضل الله ، من يحكم السودان ؟ ، (الخرطوم : مطابع المختار الإسلامي ، ١٩٨٧) ، ص ص ١٦٣ - ١٦٤ .

(٢) مذكرة من الشريف زين العابدين الهندي وزير الخارجية إلى أحمد صلاح بخارى كبير الأمناء بالقصر الجمهوري تحت رقم و خ / م ت / ١ / ١ / سياسي ، وتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٨٦ ، ملف م ع أ / م و / ٣٢ / ٢ ، الارشيف ١٠ / ٢ / ٨ ، القصر الجمهوري ، الخرطوم .

أما رئيس مجلس الوزراء ، الصادق المهدي ، فرغم مايكفله له الدستور من سلطة فى مجال السياسة الخارجية ، إلاّ أن اطروحاته الذاتية فى ظل اهتمامه البالغ بالسياسة الخارجية [انظر جدول (٩)] جعلته يبدو مهيمناً على صنع السياسة الخارجية إلى الحد الذي تضاءل معه دور الجهاز التشريعي ، كما زاد ذلك المفهوم رسوخاً ، من واقع تعامل رئيس الوزراء مع شركائه فى الائتلاف . ففى حين كان يرى أنهم يستثمرون خلافاته الخارجية [١] ، بالتقارب مع الدول مدار تلك الخلافات ، رأى بعض المحللين السياسيين أن المهدى كان ينظر الى الحزب الاتحادى نظرةً دونيّة [٢] ، وقد دعّم وجهة النظر هذه ، الضعف الواضح الذى كانت تعاني منه بنية الحزب الاتحادي الديمقراطي ، وهو مادفع السعوديين الى اعتبار حزب الأمة هو الشق الأقوى فى الائتلاف الحكومى ، كما سبقت الاشارة.

وكان من دلائل اهتمام رئيس الوزراء الواضح بالسياسة الخارجية تلك الرحلات المكثفة التى قام بها المهدي خلال الفترة الديمقراطية الى مختلف دول الجوار ، اضافة إلى اوروبا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وقد بدا تأثير تلك الرحلات واضحاً فى تقييم العواصم العربية لها ، إذ كانت مؤشراً على مدى دفء العلاقة ، لذا (فإن برنامج الرحلات المكوكية شدّ وتر العلاقة مع طرابلس دون اجراء « الوزنة » المناسبة على طرف القاهرة فى الجانب الآخر ، فكان الحصاد نغماً غير متجانس لم يحقق وسطاً هندسياً فى علاقتنا مع جاراتنا) [٣] .

أما وزارة الخارجية ، وهى مناط تنفيذ سياسة السودان الخارجية ، فإنها لم تنجُ طيلة العهد الحزبي من شراك الاستقطاب الحاد . وقد كان ذلك ناتجاً عن (احتكار *) الحزب الاتحادي الديمقراطي لها فى القسمة الائتلافية ** . وتأسيساً على ذلك فإن سياسة الوزارة كانت فى غالبها تنفيذاً حرفياً لسياسة الحزب الاتحادي . وقد اتضح ذلك كأظهر مايكون من موقف وزير الخارجية محمد توفيق بعد أن أعلن الحزب الاتحادى عن خروجه من الائتلاف فى سبتمبر ١٩٨٧ ، فكان أن قدم وزير الخارجية استقالته وغادر البلاد ليقول : « أنا الآن فى تونس ، ويأتيني النبأ بأن زعيمي الحزبين أصدرا بياناً بفض الائتلاف القائم بينهما تنفيذاً لرغبة الحزب الاتحادي ، وكان تفسيري لهذا أن حزبي – الاتحادي الديمقراطي – قرر الانسحاب من الحكومة ، ولكنهم قالوا : ان السيدين اتفقا (اتفاق جنتلمان) على بقاء الوزراء فى مواقعهم وبعد أن قلّبتُ الأمر جيداً وجدت نفسي مقيداً بقرار الحزب أكثر من اتفاقية « الجنتلمان » وقررت أن أكون منطقياً مع قرار الحزب حتى ولو لم يكن الحزب منطقياً أو صادقاً مع قراره » [٤] .

وقد كان واحداً من المؤثّرات في أداء وزراء الخارجية – الأمر الذي كان يدفع أكثريتهم لتنفيذ سياسة الحزب – موقف الحزب الحاسم ضد أيّ وزير من وزرائه يتخذ قراراً لايتفق ورؤية الحزب نفسه ، كما حدث

---

(١) مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(٢) حسن على الساعورى ، مصدر سابق ، ٦١ .

(٣) فضل الله على فضل الله ، مصدر سابق ، ص ١٦٦ .

* باستثناء الفترة التى تولّي فيها حسن الترابي المنصب ممثلاً للجبهة الاسلامية (ديسمبر ١٩٨٨ – فبراير ١٩٨٩) .

** كان وزراء الخارجية من الحزب الاتحادى على التوالى : زين العابدين الهندى ، محمد توفيق حامد ، مأمون سنادة ، حسين سليمان أبوصالح ، سيدأحمد الحسين .

(٤) الأشقاء ، (الخرطوم) ، العدد ٤٦ ، ٢٠ اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٩ .

جدول (٩)

خطب وكلمات رئيس الوزراء التى تكرّر فيها اهتمامه بالسياسة الخارجية خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨ .

السنة	التكرار	النسبة الى جملة الخطب
١٩٨٦	٩	٣٠ ٪
١٩٨٧	٢٣	٤٦ ٪
١٩٨٨	١٨	٤٤ ٪

المصدر : قام الباحث برصده من : خطب وكلمات رئيس الوزراء الصادرة عن الامانة العامة لمجلس الوزراء خلال السنوات ١٩٨٦ - ١٩٨٨ .

للدكتور حسين أبوصالح وزير الخارجية الذى شارك بالتوقيع على ميثاق الوحدة مع ليبيا فسبّب له الحزب حرجاً شديداً [١] حين قرر - أى الحزب - (اتخاذ اجراءات ضد د. حسين أبوصالح باعتبار أن توقيعه كان بغير علم زعيم الحزب وأن الاجراءات ربما تطالبه بالاستقالة أو الاعتذار) [٢] .

كما تتضح تلك السياسة أيضاً من موقف الحزب الاتحادى المعارض لبيان الحكومة فى حادثة اغتيال المواطن العراقى مهدي الحكيم . فقد كان (أغرب من موقف الحكومة موقف الحزب الاتحادي الديمقراطي ، الشريك في الحكم المحتمل لمسئوليته عندما يصدر بياناً يستنكر فيه بياناً صادراً من حكومة هو عضو فيها ، إنه بيان لا يصدر إلا عن حزب معارض ، وهو ليس عضواً فى الحكومة فحسب بل يتولّى وزارة الخارجية والبيان يعالج أمراً من صميم أعمال وزارة الخارجية [٣] .

ولما كان بيان الحكومة حقاً (يعالج أمراً من صميم أعمال وزارة الخارجية) ، فقد طالب الحزب الاتحادي وزير الخارجية حسين أبوصالح بالاستقالة أو الاعتذار عن البيان [٤] .

وهكذا يتضح أن وزارة الخارجية - وهى المعوّل عليها بكفاءاتها الدبلوماسية أن تقدم أداءاً خارجياً متجرداً- قد انغمست - بفعل الاستقطاب فى دائرة الخلاف الحزبي ، أيضاً .

أما الجمعية التأسيسية - جهاز الدولة التشريعي - وهي (قمة مؤسسات صنع القرار السياسي) [٥] فقد كان مفترضاً أن تؤدى وظيفةً رائدة فى مجال السياسة الخارجية ، إلاّ أن عدداً من الأسباب قعدت بها عن أن تؤدى تلك الوظيفة . وقد كان بعض تلك الأسباب نابعاً من خلل ذاتي فى الجمعية التأسيسية نفسها ، مثل (غياب اللجان ، وتجاهل الاعراف الدستورية ، والعجز فى مفاتحة الكتل المختلفة ، والتردُّد فى اتخاذ القرار [٦] .

كما أن بعض تلك الأسباب نجم عن خلل خارج اطار الجمعية التأسيسية ، تمثل في هيمنة رئيس الوزراء على القرار الخارجي ، أو تدخل مجلس رأس الدولة غير المشروع في تنفيذ السياسة الخارجية ، مما الغى أهم مراحل العملية الديمقراطية فى مجال صناعة القرار ، وهي المرحلة المتمثلة فى تقديم (مشروع القرار) الذى غاب كليَّةً فى واقع الممارسة السياسية ، (قارن بين الشكلين ٣ و ٤) .

إضافة إلى هذه الأسباب ، فإن (ميكانيكية الأداء) فى الجمعية التأسيسية قد ضمنت للحكومة سنداً قوياً بالأغلبية المريحة التى ظفرت بها نتيجة ائتلاف الحزبين الكبيرين ، مما حجّم من دور المعارضة ، ممثلةً فى الجبهة الاسلامية القومية آنئذٍ .

وهكذا بإهدار الجمعية التأسيسية دورها الخطير فى صنع القرار السياسي نجد أن جميع مؤسسات

---

(١) مقابلة مع حسين سليمان أبو صالح وزير الخارجية (فبراير - أغسطس ١٩٨٨) ، مصدر سابق .

(٢) السوداني ، (الخرطوم) ، ٨ سبتمبر ١٩٨٨ .

(٣) محجوب محمد صالح ، « أصوات واضواء » ، الأيام ، (الخرطوم) ، ٢١ يوليو ١٩٨٨ .

(٤) السوداني ، (الخرطوم) ، ٨ سبتمبر ١٩٨٨ .

(٥) فضل الله على فضل الله ، مصدر سابق ، ص ٩١ .

(٦) حسن على الساعوري ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

الشكل (٣)

نموذج صنع القرار السياسي فى الأنظمة الديمقراطية

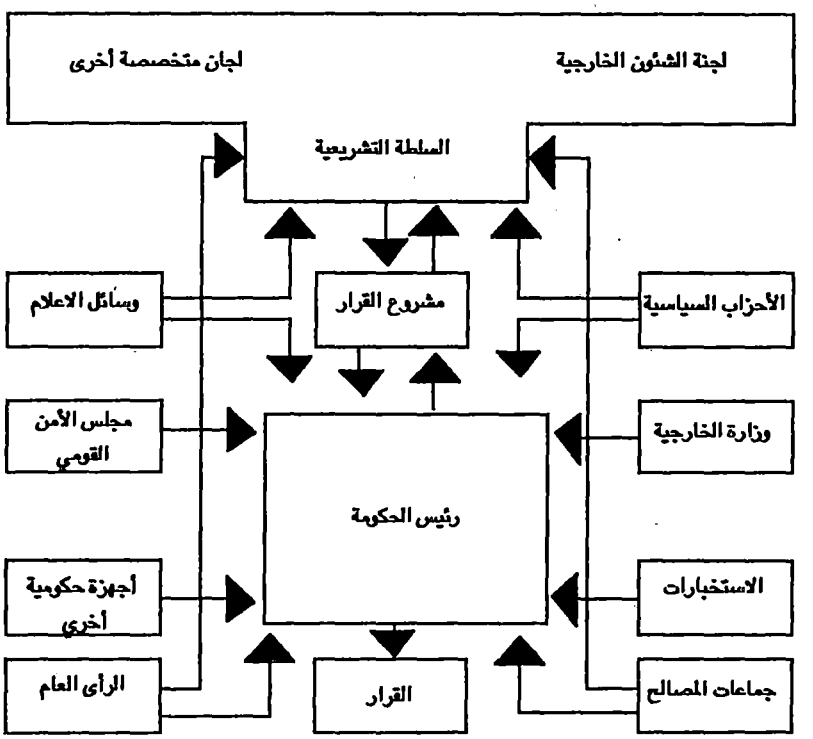

المصدر : محمد الحلوة ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ .

الدولة قد تضافرت فى الاخلال بعملية صنع القرار السياسي الخارجي ، الأمر الذى أدّى إلى تدخل المؤسسة العسكرية فى فبراير ١٩٨٩ ، بمذكرة شهيرة جاء محتواها (شاملاً لقضايا سياسية ماكان للفنيين ، كقيادة الجيش مثلاً أن يخوضوا فيها ... وهي قضايا توسيع الحكم والسياسة الخارجية المتوازنة وتماسك الجبهة الداخلية ..) [١] .

ولم يتعامل رئيس الوزراء مع المذكرة تعاملاً يضعها في اطارها الصحيح ، بل انه - دون سند دستوري - استجاب لمطالب الجيش لينهار الائتلاف الحكومي على إثر ذلك . وبذا أكملت المؤسسة العسكرية بمذكرتها تلك حلقةً من حلقات الأداء المرتبك فى مجال صنع السياسة الخارجية السودانية .

وقد كان من دلائل ذلك الارتباك عملية صنع القرار الخارجي إزاء أحداث الحرم المكى عام ١٩٨٧ .

١-٣-٢-٣-٢ صنع القرار السياسي حيال احداث الحرم المكي ١٩٨٧

جاء موقف الحكومة السودانية حيال إحداث الحرم المكي التى انتهت إلى صدام بين الحجيج الايراني وأجهزة الأمن السعودي فى شهر ذى الحجة ١٤٠٦ هـ ، يوليو ١٩٨٧ ، لتكشف عن غلبة الرؤى والاطروحات الحزبية على أجهزة صنع القرار السياسي الخارجي ، إذ لم يكن مقدراً للحزبين الحاكمين من منطلق تنافر وجهات نظرهما ازاء العربية السعودية ، أن يتفقا على موقف واحد حيال تلك الأحداث .

فرئيس الوزراء اتخذ موقفاً تميز بحياده الواضح ، كانت فحواه أن (حرية الحج حق لكل مسلم ومعها واجب مراعاة نظم البلاد المستضيفة كما أن علينا جميعاً واجب ابعاد الحج من الخلافات السياسية والمذهبية المعروفة بين المسلمين) [٢] .

وفيما كانت ايران تعدُّ حياد رئيس الوزراء السوداني مكسباً لها - كما حدث بشأن موقفه من الحرب مع العراق - فإن حكومة الرياض رأت في موقف رئيس الوزراء مناوأة لها إذ « كانت تنتظر ادانةً سودانية صريحة للافعال الايرانية » [٣] . لهذا فقد بعث الملك فهد بشريطين مصورين إلى الصادق المهدى ليوضحا له (ماحدث هذا العام والعام الماضى من أعمال شغب ايرانية) [٤] .

وبينما كان « الحياد » هو الموقف الرسمي لرئاسة الحكومة ، اتخذت وزارة الخارجية ورئيس مجلس رأس الدولة - وكلاهما اتحادي - موقفاً متطرفاً لصالح المملكة السعودية كنايةً عن موقف الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي أيَّد زعيمه محمد عثمان الميرغنى الاجراءات التى اتخذتها السعودية وذلك فى برقية بعث

---

(١) المصدرالسابق ، ص ٣٨ .

(٢) « بيان السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء حول تصريحات نسبت إليه خلال زيارة الوفد الايراني للبلاد ١٩٨٧/٨/١١ » ، فى : الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية من ١ يناير ١٩٨٧ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٢ .

(٣) مقابلة مع رئيس الوزراء السابق ، مصدر سابق .

(٤) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٣ أغسطس ١٩٨٧ .

بها إلى العاهل السعودي [١] ، فيما صرّح وزير الخارجية محمد توفيق حامد مؤكداً (حق المملكة فى الحفاظ على الأماكن المقدسة والذود عنها ضد أي اخلال لهيبتها وكذلك حقها فى تطبيق قوانينها ولوائحها على أراضيها والحفاظ على كرامة الاسلام والمسلمين) [٢] .

أما رئيس مجلس رأس الدولة أحمد الميرغنى ، فقد قاد وفد السودان الى مؤتمر القمة غير العادى بعمّان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، وأيّد الموقف المتشدّد الذى اتخذه المؤتمر لصالح السعودية ب (١- تأييده الكامل للاجراءات التى تتخذها لتوفير الأجواء المناسبة كى يؤدى الحجاج شعائرهم فى أمن ، ٢ - حق المملكة فى اتخاذ ماتراه من اجراءات مناسبة للحيلولة دون تكرار هذه الحوادث ٣- يؤكد عدم استغلال موسم الحج والمناسبات الدينية للتظاهر والمسيرات ورفع الشعارات .. ٤- يدعو الدول والحكومات الإسلامية إلى تبني هذا الموقف والوقوف ضد الممارسات الخاطئة التى تتنافى مع تعاليم الدين الحنيف) [٣] .

ولم يقف رئيس مجلس رأس الدولة عند حدّ تأييد بيان القمة ، بل أعلن فى كلمته أمام المؤتمر أن السودان (يدين ايران لتوسيعها لنطاق رقعة الحرب باعتداءاتها المتكررة على الكويت وتدبيرها لأحداث مكة خلال موسم الحج الأخير) [٤] .

وانطلاقاً من تحليل العوامل الرئيسية لعملية صناعة القرار الخارجي، يمكن ملاحظة مدى الارتباك الذى اعتور تعامل الحكومة مع أحداث الحرم المكى، وتلك العوامل هي : الادراك ، وحدات اتخاذ القرار ، مؤثرات الموقف والتى فى مجملها كانت تكشف عن غياب تام للتخطيط السياسي الخارجي .

(أ) الادراك

يقصد بالادراك (الصورة التى تتكون في ذهن قائد الحركة بغض النظر عم الحقائق الموضوعية للحقيقة موضع التعامل) [٥] .

وتأسيساً على ذلك فإن موقف الحكومة السودانية المتناقض انما جاء بدافع من (التصورات) التى كانت تحملها الأحزاب عن طرفى النزاع (السعودية وايران) . فتصوّر رئيس الوزراء الذي كان يحمله خلال الحرب الايرانية العراقية والمتمثل فى أنه « لافرق بين عربي أو فارسي ، مسلم أو شيعي » إضافة إلى تأكيده الدائم لحياده بين العراق وايران ، كل تلك التصورات انعكست على قراره الذى اتخذه حيال أحداث الحرم . وقد كان ارسال العاهل السعودي شريطي التسجيل المصورين إلى الصادق المهدي ، يهدف إلى توضيح صورة لم يشهدها رئيس الوزراء بما ينمُّ عن أن القيادة السعودية رأت فى موقف المهدي موقفاً له جذوره الادراكية القديمة .

---

(١) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٧ أغسطس ١٩٨٧ .

(٢) السياسة ، (الخرطوم) ، ١٣ سبتمبر ١٩٨٧ .

(٣) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ ، (القاهرة) مطابع الأهرام ، ١٩٨٨) ، ص ٢٢٧ .

(٤) تقرير عن مؤتمر القمة العربية غير العادي عمان ٨ - ١١ نوفمبر ١٩٨٧ ، ملف ق ج / م ع م ر و د / ٣ / ٤ ت / ٢ / ب / ١٢ ، مصدر سابق .

(٥) هاني الياس خضر الحديثي ، مصدر سابق ، ص ٦٨ .

أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد ظل يختزن تصورات مسبقة عن الطرف الايراني مفادها أن النظام الايراني عدو للقومية العربية ، إضافة الى تصوراته عن السعودية التى بات حليفاً لسياساتها منذ بداية العهد الديمقراطي . ومن هذين الادراكين المتنافرين لدى الحزبين الحاكمين تشكلت مواقفها ازاء تلك الأحداث .

(ب) وحدات اتخاذ القرار

تعد شبكة الاتصالات بين مختلف وحدات القرار السياسي الخارجي ذات أهمية بالغة فى تماسك القرارات وبُعدها عن التناقض .

وقد كان التباين في القرارات الصادرة حيال احداث الحرم المكي دليلاً على انقطاع الاتصال بين وحدات السياسة الخارجية . { أنظر الشكل (٤)} .

فرئيس الوزراء لم يستشر الجمعية التأسيسية ، التى أجرت مداولة خلصت فيها إلى (ان بيان السيد رئيس الوزراء لم يكن مناسباً مما أدى إلى زعزعة الثقة بين السودان والسعودية ، ومطالبة الحكومة باصدار بيان يؤكد موقفها امام الجمعية ضد السياسة التى تتبعها الحكومة الايرانية ضد الدول العربية والإسلامية ، وتساءل السيد على عثمان محمد طه زعيم المعارضة عما اذا كان موقف السودان كما يراه البعض اقل مما كان يتطلبه الموقف وهل كان لذلك أثر على استقرار أو اهتزاز العلاقة بين السودان والسعودية خاصةً فى مجالات التعاون الاقتصادي والبترول) [١] .

واضافة الى الانقطاع بين رئاسة الحكومة والجمعية التأسيسية ، كانت الاتصالات منعدمة بين هذين الجهازين ووزارة الخارجية ، التى كان وزيرها – محمد توفيق حامد – قد تقدم باستقالته وغادر البلاد ، مصرِّحاً بأنه (خرج من الجوطة) [٢] وذلك اثر احتدام الخلاف بين الحزبين الحاكمين حول قضية ملء الفراغ الذي نشأ فى مقاعد مجلس رأس الدولة باستقالة العضو محمد الحسن عبدالله يسن ، وهو الخلاف الذي انسحب تأثيره منذ يوليو ١٩٨٧ إلى اكتوبر ١٩٨٧ ، [٣] ليمثل بأحداثه المتسارعة مزيداً من قطع الاتصالات ، وذلك بمانالاه من أهمية غطّت على كل الأحداث حولها ، ومنها أحداث الحرم المكى.

لذلك فالبرغم من أن وزير الخارجية قد عبّر عن موقف حزبه من أحداث الحرم فى الأيام الأولى بتأييده حكومة الرياض ، فإن استقالته قد جعلت وزير الخارجية بالانابة – آدم موسي مادبو – وهو من حزب الأمة ، يجيب على استفسارات الجمعية التأسيسية بدلاً من وزير الخارجية الأساسي ، وكانت المفارقة أن وزير الخارجية بالانابة قد اعلن امام الجمعية التأسيسية تأييده لسياسة رئيس الوزراء ، حيث قال : (إن ماصدر من المسئولين يتمشى تمشياً كاملاً مع سياسة عدم الانحياز) [٤] .

---

(١) السياسة ، (الخرطوم) ، ٨ سبتمبر ١٩٨٧ .

(٢) الأشقاء ، (الخرطوم) ، العدد ٤٦ ، ٢٠ اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٠ .

(٣) أنظر : وكالة السودان للأنباء ، ملف أحزاب سودانية : الحزب الاتحادي الديمقراطي ، في الفترة من ٢٥ يوليو إلى ٨ سبتمبر ١٩٨٧ .

(٤) السياسة ، (الخرطوم) ، ٨ سبتمبر ١٩٨٧ .

(ج) مؤثّرات الموقف

يجئ عامل الزمن فى قمة المؤثرات التى تحيط بصناعة القرار الخارجي ، (حيث أن الفاصل الزمني .. يمارس دوره فى التأثير من خلال كونه محدّداً أو قصيراً ، أو غير متاح تباح فيه لصانع القرار دراسة كافة أو أغلب احتمالاته [١]. وقد أحاطت بتعامل الحكومة السودانية مع أزمة أحداث الحرم ، مداخلة مهمة كانت تقتضي تصرفاً سريعاً يحول دون تفاقم سوء الفهم السعودي ، وهو مالم يحدث من وحدات اتخاذ القرار آنئذ .

ففى غمرة توالى الاتهامات بين السعودية وايران بشأن تلك الأحداث ، قام رئيس الوزراء باستقبال وفد ايراني يوم ٨ أغسطس ١٩٨٧ ، وعقب المقابلة صرح الوفد الايراني تصريحات أظهرت موقف رئيس الوزراء كما لو أنه مساند لايران . ولم يفنّد رئيس الوزراء تلك التصريحات إلا بعد ثلاثة أيام [٢] ، كانت كفيلةً بتزايد الاستياء السعودى، رغم تصريح رئيس الوزراء (لم أعلن شيئاً عما دار فى الزيارة ولم أفوض أحداً لاعلان أى شئ نيابةً عني [٣] ، بما يوضّح أن عامل التراخي فى الزمن مابين التصريحات وتفنيدها هو الذي أدى الى غضب القيادة السعودية، وهو مانقله الرئيس المصري حسني مبارك لعضو مجلس رأس الدولة علي حسن تاج الدين اثناء التقائهما فى أديس أبابا ، حيث جاء في تقرير اللقاء : (قال الرئيس المصري وهو يستشعر شيئاً من الحرج : أرجو ألا تغضبوا منى ان قلت لكم صادقاً ان صورة السودان « مش ولابد » فيما أسمعه من بعض الأخوة العرب ، واتضح أنه كان يشير بصورة خاصة الى ما تناقلته وكالات الأنباء عن أحداث الكعبة .. فأوضح له (الدكتور علي) ملابسات موضوع أحداث الكعبة وعملية التحوير التى عمد إليها الوفد الايراني الذي زار الخرطوم آنذاك للاستفادة من الموقف لصالح ايران ، وذكر الدكتور علي أن السودان تدخل وصحّح الوضع ، فردّ عليه الرئيس مبارك بأنه تابع ذلك ولكن التوضيح جاء متأخراً بعد أن ترك الخبر الأول الانطباع السلبي ، وأضاف ان عامل الزمن هام في مثل هذه الظروف وأنا سعيد انكم استطعتم تسوية الأمر مع الأخوة السعوديين الذين كانوا شديدي الحساسية ... وربما لاحظتم أننا تحركنا خلال ثواني) [٤] .

وبذا يتضح أن كل عناصر اتخاذ القرار قد كشفت عن قصور بالغ فى تعامل الحكومة السودانية مع أزمة احداث الحرم ، الأمر الذي ترتب معه عددٌ من النتائج الخطيرة على علاقة البلدين خلال السنة ونصف السنة المتبقية من عمر النظام الديمقراطي .

٢-٤-٢-٣-٢ نتائج مواقف الحكومة حيال أزمة الحرم المكي

ترتبت على مواقف الحكومة السودانيةالمتناقضة حيال أزمة الحرم المكي ، نتائج شديدة الخطر ، شكّلت

---

(١) هاني الياس خضر الحديثي ، مصدر سابق ، ص ٨٨ .

(٢) « بيان السيد رئيس الوزراء حول تصريحات نسبت إليه خلال زيارة الوفد الايراني للبلاد ، مصدر سابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) تقرير عن لقاء حسني مبارك مع وفد السودان فى احتفالات اثيوبيا بيوم الدستور الجديد ، ملف العلاقات السودانية الاثيوبية ، مصدر سابق

العلاقة بين الخرطوم والرياض حتي نهاية العهد الحزبي .

وقد تجسدت تلك النتائج في ازدياد معدل الصراع بين رئيس الوزراء الصادق المهدي والحكومة السعودية ، وقد تجلّى ذلك الصراع منذ آخر زيارة * قام بها رئيس الوزراء إلى الرياض ليقدم شكراً للملك فهد على مشاركة المملكة فى اغاثة السودان اثر كوارث السيول والأمطار عام ١٩٨٨ . وقد بدا اثناء المقابلة أن الملك السعودي مازال مستاءاً من موقف رئيس الوزراء حيال أحداث الحرم ، وقد تبدّى ذلك الاستياء من أن العاهل السعودي ظل يتحدث لمدة خمسين دقيقة لم يتح فيها فرصةً للصادق المهدي حتى لمجرد تقديم شكره (١) .

كما أن رئيس الوزراء من جانبه ، لم يلبث أن صرَّح في فبراير ١٩٨٩ بأن مساعدات السعودية ومصر كانت مساعدات ضئيلة ، وذلك في معرض دفاعه عن موقف حكومته في وجه مذكرة الجيش التى انحت باللائمة على الحكومة في أمر تدهور الأحوال الأمنية والاقتصادية بالبلاد ، وقد لاقت تصريحات رئيس الوزراء استياءاً من الحكومة السعودية على لسان وزير خارجيتها (٢) ، كما لاقت ذات القدر من الاستياء على لسان الرئيس المصري .

أما النتيجة الأخرى لتعامل الحكومة حيال احداث الحرم ، فقد تمثلت في مزيد من التقارب بين الحزب الاتحادي والرياض ، مما جعل الحزب منفّذاً لسياسة السودان الخارجية ازاء السعودية ، من منطلق انفراد زعيمه محمد عثمان الميرغنى بالتعامل المباشر مع القيادة السعودية فيما يختص بالمسألة السودانية ، رغم أنه لا يحمل أى صفة رسمية تمنحه تلك المسئولية .

ففي ديسمبر ١٩٨٧ قام محمد عثمان الميرغنى بزيارة إلى الرياض من أجل الدعم العسكري إبان احداث الكرمك . وقد صرّح الميرغنى عقب تلك الزيارة شاكراً حكومة السعودية (لحسن الاستقبال وتفهم قضايا السودان الملحة والاستجابة لاحتياجاتنا من المواد البترولية والضروريات الأخرى ، كما اعلن أن الملك فهد وجّه المسئولين بعدم استقبال وفد اثيوبي تزامن وصوله للمملكة مع وفد السودان كما جمدت المباحثات التى كان من المزمع أن يعقدها الوفد الاثيوبي مع مؤسسة النقد السعودي) (٣) .

وكان دليلاً آخر على حقيقة الدور الذى تولاه الزعيم الاتحادى تصريح له عقب تلك الزياره جاء فيه : (انه اثناء وجوده بالمملكة تلقى برقيةً من وزير التجارة يطلب فيها منحة من القمح والدقيق لمدة شهر وقد وافق خادم الحرمين على المنحة اضافةً لمنحة أخرى من المواد البترولية يتم خلال فترة تقديمها التفاوض بين الحكومتين السودانية والسعودية حول امداد السودان بالمواد البترولية لفترة طويلة بقروض ميسرة) (٤) .

وقد كان الميرغني يعي دوره تماماً في سياق العلاقة السودانية السعودية وهو ينهي ذلك التصريح بقوله :

---

* ضم الوفد بجانب رئيس الوزراء ، حسين أبوصالح وزير الصحة و أحمد عبدالرحمن وزير الرعاية الاجتماعية .

(١) من مقابلة مع أحمد عبدالرحمن ، عضو الوفد ، ١٧ سبتمبر ١٩٩٢ .

(٢) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١ مارس ١٩٨٩ .

(٣) الأسبوع ، (الخرطوم) ، ١٥ ديسمبر ١٩٨٧ .

(٤) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٥ ديسمبر ١٩٨٧ .

الشكل (٤)

تصوّر لنموذج صنع القرار فى النظام الديمقراطي ٨٦ - ١٩٨٩ ، من واقع تحليل عملية صنع القرار السياسي حيال أحداث الحرم المكي ١٩٨٧ .

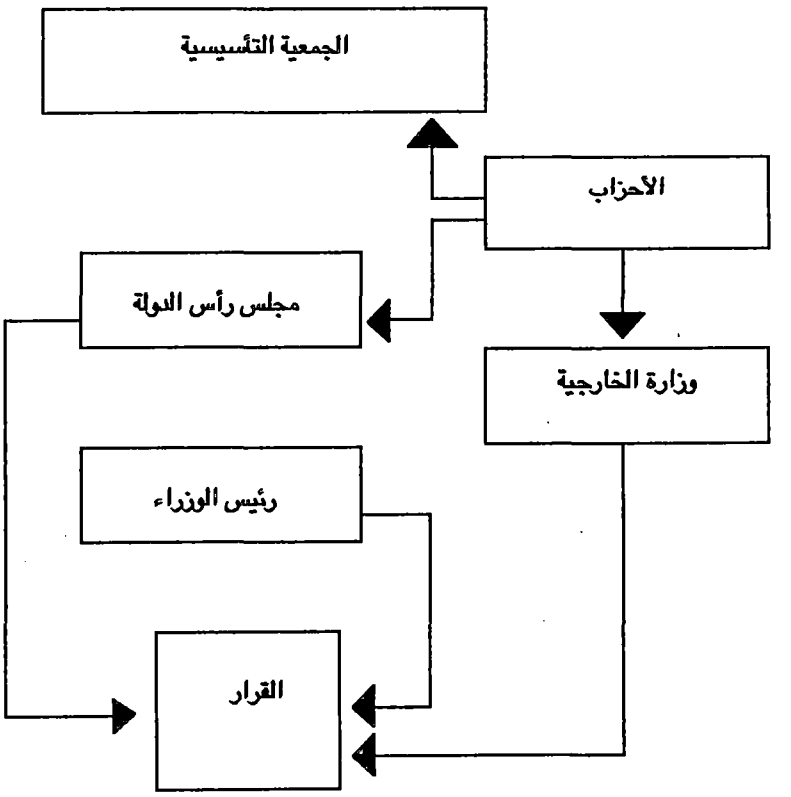

(أنه يعتز شخصياً بالقيام بهذا الانجاز الوطني الكبير) [١] .

كما أنه كان من مؤشرات دور الحزب الاتحادي الديمقراطي في سياسة السودان الخارجيه ازاء السعودية ، تلك اللقاءات المكثفة التي كانت تجمع بين رئيس مجلس رأس الدولة والسفير السعودي إلى درجة ملفته للنظر مقارنة بلقاء واحد تم مع رئيس الوزراء خلال الفترة منذ بداية أزمة الحرم المكي إلى نهاية العهد الديمقراطي { انظر الشكل (٥) } ، في حين أنه كان من المفترض أن تتم كثافة اللقاءات مع رئيس الوزراء ، فهو المسئول الأول في الحكومة عن سياسة البلاد الخارجية .

وبالرغم من اطّراد التقارب بين زعيم الحزب الاتحادي والقيادة السعودية إلاّ أنّ ذلك لم يقلّل من معدّل الصراع بين الحكومة السودانية والمملكة، { انظر الشكل (٦) } ، وذلك يعود إلى أن استياء الحكومة السعودية من رئيس الوزراء إنما كان استياء اً من النظام بكامله ، الأمر الذي حدا بالقيادة السعودية إلى الترحيب بالنظام الذي حمله انقلاب عسكري أطاح بحكومة الصادق المهدي في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

٤-٢-٣-٢ الإعلام الديمقراطي

يمثل الإعلام أحد أهم المرتكزات في الأنظمة الديمقراطية ، نسبة لما يرتبط به من إبراز للتعددية في ظل حرية تكفلها له الدساتير الديمقراطية . ولم يكن خافياً على أحدٍ ، أن أشهر ما تميز به العهد الحزبي في السودان هو التناول الإعلامي الصريح لمجريات الأحداث في البلاد إلى درجة الإثارة .

وقد كانت الحرية المتاحة لكل أجهزة الإعلام – في ظل غياب صحافة قومية رسمية * – مدعاةً لوقوع العلاقات السودانية السعودية تحت طائلة التناول الصريح مما أدى – في كثير من الأحيان – إلى إستياء الحكومة السعودية .

وقد كانت الصحف الحزبية ذات التوجهات الثورية المناهضة أيديولوجياً للنظام السعودي ، هى أكثر وسائل الإعلام صراحةً في إنتقادها سياسات الحكومة السعودية ، كصحيفة (الميدان) التابعة للحزب الشيوعي السوداني ، والتي ما انفكت تنشر خفايا السياسة السعودية مشيرةً دائماً إلى إرتباطها بالإمبريالية [٢] . أو كمجلة (الكلمة) التي كان يصدرها مجموعة من الشباب المتشدّد المنتمي للجبهة الإسلامية القومية ، والذين ما انفكوا في مقالاتهم يوجهون نقداً صاعقاً للنظام السعودي ، بل إن إنتقادهم لم تسلم منه قيادة الجبهة الإسلامية نفسها ، حيث نالتهاالإتهامات على صفحات المجلة إثر تصريحات أدلى بها وفد برئاسة الدكتور حسن الترابي أثنى فيها على إحتفاء المملكة بهم ، إثر زيارة قام بها الوفد الى الرياض، و قد كانت تلك الإنتقادات سبباً في غضبة القيادة السعودية [٣] .

ولم ينته الأمر عند حدود الصحافة الثورية ، بل تعداها إلى صحف ذات توجهات محافظة لم تتورع عن إظهار إخفاقات الحكومة السعودية ، فقد نشرت صحيفة (الأسبوع) في صدر صفحاتها أن(لأول مرة منذ

---

(١) المصدر السابق .

* أشار الصادق المهدي فى لقاءٍ أُجْرِيَ معه مؤخراً ، أن أكثر ماندم عليه هو عدم الابقاء على الصحافة اليومية الرسمية ممثلةً فى جريدة الصحافة التى تم ايقافها ، أنظر نص اللقاء فى : دارفور الجديدة ، (الخرطوم) ، ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢ .

(٢) أنظر على سبيل المثال : الميدان ، (الخرطوم) ، ١٧ ديسمبر ١٩٨٦ .

(٣) أنظر على سبيل المثال : « حول زيارة وفد الجبهة إلى السعودية » ، الكلمة ، (الخرطوم) ، العدد ١٠ ، ١٢ ديسمبر ١٩٨٨ ، ص ١١ .

الشكل (٥)

لقاءات رئيس مجلس رأس الدولة ورئيس الوزراء بالسفير السعودى منذ ٢٤ أغسطس ١٩٨٧ حتى ١٤ مايو ١٩٨٩

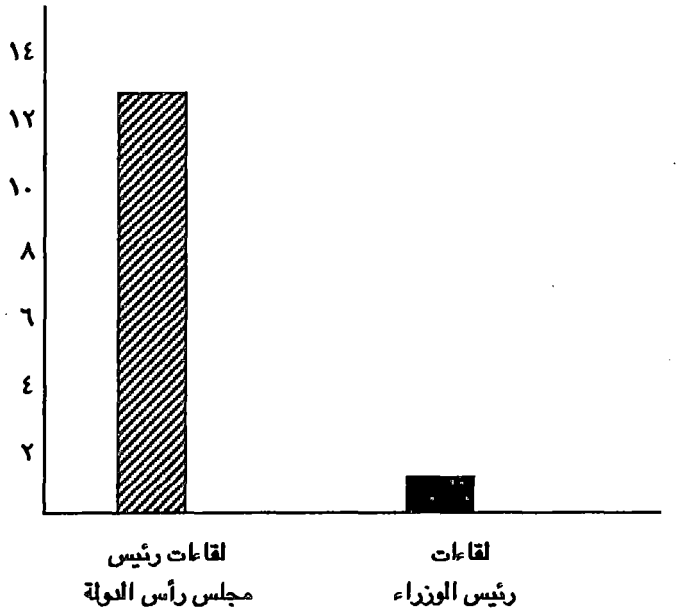

المصدر : قام الباحث برصد اللقاءات من : وكالة السودان للأنباء ، ملفات علاقات سودانية / عربية ، ٨٧ - ١٩٨٩ .

ربع قرن حكومة السعودية تقترض من البنوك ، ٣٥,٢ مليار ريال العجز في الموازنة عام ١٩٨٨) [١] ، ورغم صحة مثل هذه الوقائع إلا أن الحكومة السعودية تجتهد في التكتم عليها ، وتواجه نشرها بالسخط .

وأكثر من ذلك ، فقد سمح النظام الديمقراطي لصحف أجنبية بالإنتشار في السودان رغم ما اشتهرت به من عداء للنظام السعودي ،

فعلى سبيل المثال ، كان من مظاهر التعاون الثقافي السوداني الايراني (توزيع جريدة كيهان في السودان وظهور مطبوعات دعائية ايرانية في الخرطوم) [٢] .

وكان أخطر ما شنه الاعلام الديمقراطي السوداني ضد السعودية ، تلك الحملة الضارية التي تصدّت بها وكالة أنباء الخرطوم منذ نهاية عام ١٩٨٨م للنظام السعودي حيث جعلت الوكالة همّها الأكبر بثّ الأنباء المعادية لحكومة الرياض * ، وكان نتاج ذلك أن قدم السفير السعودي بالخرطوم إحتجاجاً لوزارة الخارجية ضد الوكالة المعنية (وطالب وزارة الخارجية ووزارة الثقافة والإعلام بمعالجة الموقف ، وبالعدم فإنه سيكون للملكة « موقف آخر ») [٣] ، وقد ردّ وزير الإعلام السوداني عبدالله محمد أحمد بـ (« إنهم بصدد إتخاذ إجراءآت صارمة ضد الوكالة المعنية لأن ما قامت به يعتبر تخريباً للعلاقة الودية الأزلية ») [٤] .

وقد بلغ التأثير السلبي للإعلام على العلاقة بين السودان والمملكة ، حداً أشارت معه وزارة الخارجية السودانية في إحدى مذكراتها الى عدم تفهم السعودية – وبعض الدول الخليجية الأخرى – (لطبيعة النظام الديمقراطي في السودان وعدم تفهّمها لما تنشره الصحافة السودانية في إطار الحرية والديمقراطية) [٥] ، مما أدى إلى فتور العلاقات معها [٦] .

---

(١) الأسبوع ، (الخرطوم) ، ١٣ يونيو ١٩٨٨ .

(٢) مجدي على عبيد ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

* تعود تلك السياسة الى موقف شخصي من مدير الوكالة ، نتيجة تظلمه من عقوبة طالته بها السلطات السعودية خلال وجوده بالمملكة . (الباحث) .

(٣) السياسة ، (الخرطوم) ، ٢٤ يناير ١٩٨٩ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) مذكرة : وصل العلاقات الخاصة وتكثيفها مع السعودية – الامارات – الكويت البحرين ، ٢٦ فبراير ١٩٨٩ ، الادارة العربية ، وزارة الخارجية ، الخرطوم .

(٦) المصدر السابق .

جدول (١٠)

أوزان الصراع بين السودان والسعودية ١٩٨٦ - ١٩٨٩ .

السنة	مجموع أوزان الصراع
١٩٨٦	٦٧
١٩٨٧	٦٦
١٩٨٨	٤٤ *
١٩٨٩	٩٥

* يعود انخفاض معدل الصراع عام ١٩٨٨ الى تجاوب المملكة فى أعمال الأغاثة عامئذ ، وهو تجاوب يأتي فى سياق النهج السعودي المعتاد على المسارعة بتقديم الاعانات الطارئة لأية دولة اسلامية مهما بلغت درجة الخلاف معها ، كمبرر للدور القيادي الذي تعمل المملكة على أدائه فى العالم الاسلامي . أنظر : وفاء فايد ، الأمة الاسلامية في عصر خادم الحرمين الشريفين ، (القاهرة : دار وهدان للطباعة والنشر ، ١٩٨٩) ، ص ١٠٣ .

الشكل (٦)

معدّلات الصراع بين السودان والمملكة العربية السعودية
١٩٨٦ - ١٩٨٩ ، (متوسط الأوزان) .

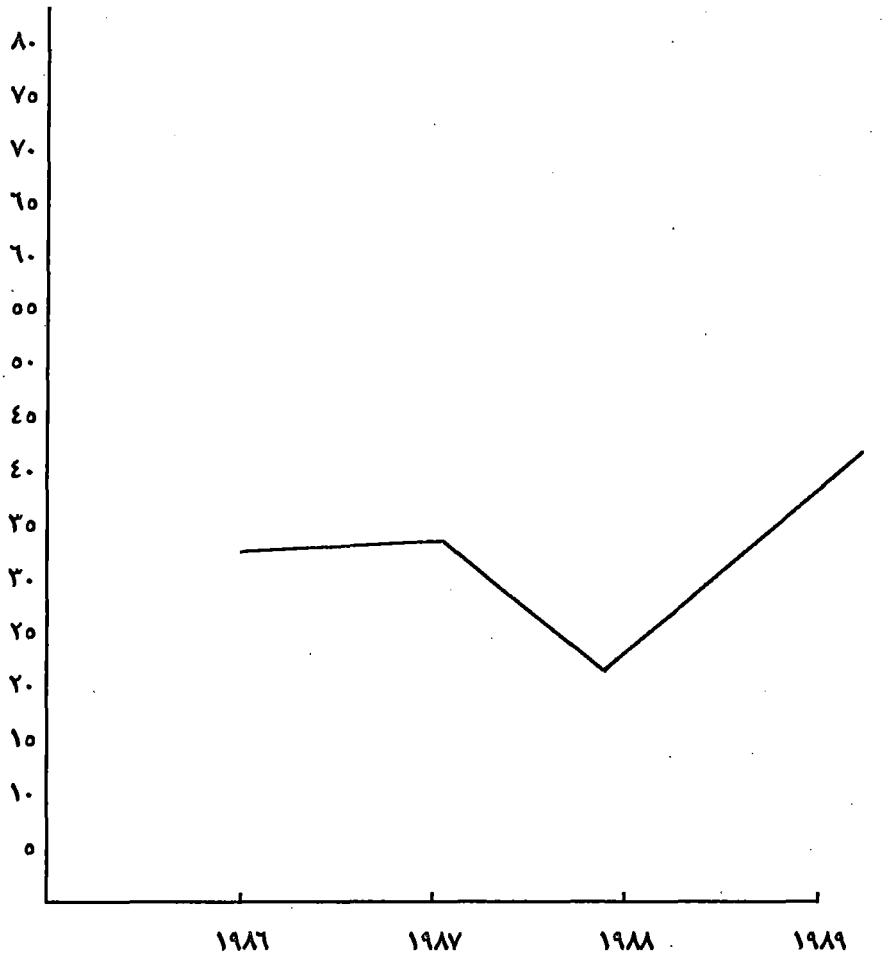

ملخص الفصل

تضاءلت قيمة العوامل الاقتصادية فى السياسة الخارجية السودانية ازاء السعودية خلال العهد الديمقراطي (١٩٨٦ - ١٩٨٩) ، ليتصاعد دور متغير النظام السياسي ، بتعدد أطروحاته الحزبية ، وسياسته المحورية ، وتنافر وحدات صنع السياسة الخارجية فيه ، وإعلامه الديمقراطي ، وهي العوامل التي نجم عنها طابع صراعي في السياسة الخارجية السودانية كما بيّن مقياس الصراع ، وقد قابلت السعودية السلوك السوداني بطابع صراعي أيضا ، أنتهى بتأييدها الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكومة الصادق المهدي فى يونيو ١٩٨٩ ، وقد تبدّت خلال الفصل أهمية متغير البيئة الخارجية .

الباب الثالث

السياسة الخارجية السودانية
ازاء المملكة العربية السعودية
١٩٨٩ - ١٩٩٢ .

* الفصل الأول : المرحلة الأولى (يوليو ٨٩ – ديسمبر ١٩٩٠ .

* الفصل الثاني : المرحلة الأولى (أغسطس ٩٠ – ديسمبر ١٩٩٠ .

الفصل الأول

المرحلة الأولى (يوليو ١٩٨٩ - يوليو ١٩٩٠)

١-١ معالم النظام السياسي

شهد يوم الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ ؛ تغييراً جديداً فى الحياة السياسية السودانية بتسلم الجيش زمام السلطة ، وهو التغيير الذى بات متوقعاً منذ تقديم قادة القوات المسلحة مذكرة الجيش فى فبراير ١٩٨٩ .

وقد أكدّ تدخّل المؤسسة العسكرية واقصاؤها النظام الديمقراطي [١] صدق الدورة التى ظلت تشكّل الحياة السياسية فى السودان مابين حكومة ثورة شعبية ، وحكومة ديمقراطية نيابية ، وحكومة عسكرية .

ولما كان القادة العسكريون لايقدمون على انتزاع السلطة إلا استناداً إلى دعم من الجماهير أو من نخبة ثقافية عقائدية [٢] ، فإن نظام الانقاذ الوطني قد أُحيط منذ بواكير أيامه بظنونٍ وتكهّناتٍ حامت حول هويته والعناصر الداعمة له .

ولم تخرج تلك الظنون والتكهّنات في غالبها - عن حيّز اتهام موجّه إلى الجبهة الإسلامية القومية بوصفها مدبّراً للتغيير [٣] .

ولم تلبث الأحداث أن كشفت عن مساندة واضحة من قبل عناصر الجبهة الاسلامية القومية للنظام الجديد ، وان لم تصبح تلك المساندة معياراً صريحاً على دعم الجبهة الاسلامية آنذاك ، برغم وضوح التأييد ، (فالاتحادات الطلابية التى تسيطر عليها الجبهة كانت هى الفئة الوحيدة من المنظمات الجماهيرية التى لم يصدر قرار بحلها كما كانت هى أيضاً الهيئة الوحيدة التى نظمت مسيرات تأييد الحكم الجديد ، والتى تولت فيما بعد التصدى لأعمال الاحتجاج القليلة التى وقعت .. وكان هذا الموقف من أنصار الجبهة الاسلامية هو الحجة الرئيسية التى إستند إليها أغلب المراقبين وكذلك الأحزاب السياسية المنحلة فى السودان للبرهنة على أن الانقلاب كان من تدبير الجبهة الاسلامية) [٤].

وفى مواجهة تلك الاتهامات كثيراً ما عمد قادة التغيير ومسئولى الحكومة إلى تكرار نفى الصلة بتنظيم الجبهة [٥] ، فيما تم تكوين وزارة من عناصر مدنية لا تمت فى غالبها بانتماء للجبهة الاسلامية .

---

(١) لمزيد من التفصيل حول دور المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية السودانية ، أنظر : جاك وودين ، الجيوش والسياسة ، ترجمة : عبدالحميد عبدالله ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٢) ، ص ص ١٠٧ - ١٢٧ ، و : صالح سالم زرتوقة ، أنماط الاستيلاء على السلطة فى الدول العربية ١٩٥٠ - ١٩٨٥ ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢) ، ص ص ٢٥٦ - ٢٦٢ .

(٢) أنظر :بوتومور ، الصفوة والمجتمع : دراسة فى علم الاجتماع السياسي ، ترجمة : محمد الجوهري وآخرين ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨) ، ص ١١٩ .

(٣) أنظر : رئيس التحرير ، « هل هؤلاء الرجال جبهة » ، القوات المسلحة ، (الخرطوم) ، ١٧ يوليو ١٩٨٩ .

(٤) جمال عبدالجواد ، « الحكم العسكري الثالث فى السودان » ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، (القاهرة) ، عدد ٩٩ ، (يناير ١٩٩٠) ، ص ١٠٦ .

(٥) أنظر على سبيل المثال : نفي وزير الاعلام فى : وكالة السودان للأنباء ، ملف مجلس قيادة الثورة ، ٢٧ أغسطس ١٩٨٩ ، ونفي الفريق عمر البشير في مقابلة أجرتها معه مجلة الوسط ، (لندن) ، العدد ٨ ، ٥ مارس ١٩٩٢ .

وبالرغم من أن النظام الجديد (قد عرف منذ عامه الأول بملامحه الاسلامية) [١]، إلا أن ذلك لم يخرج عن نطاق لهجة الخطاب إلى حيز التنفيذ ، حيث ظل النظام الجديد لأكثر من عام ونصف العام متحفظاً على اعلان تطبيق الشريعة الاسلامية [٢] ، أو الاستعانة الصريحة برموز وكفاءات الجبهة الاسلامية ، وتحقيق اطروحاتها الفكرية والسياسية التى تحققت فى مرحلة أخرى بما عدّه زعيم الجبهة الاسلامية السابق بالمفهوم الشرعي ، (تمكيناً)[٣] للحركة الاسلامية بانتقالها إلى ادارة الدولة .

وقد كان الدافع الرئيسي للنظام الجديد فى تكتمه على علاقته بالجبهة الاسلامية ومشروعها السياسي ، هو حاجة النظام الماسّة الى غطاء اقتصادى وأمني من الدول المجاورة ، كان من الصعب الظفر به فيما لو جاهر النظام بابداء ماتكتّم عليه .

وقد مثّل هذا النمط من التوجُّه فى سياسة نظام الانقاذ الوطني مرحلةً أولى فى علاقته بالدول المجاورة إذ نجح فى استقطاب دعمها له ، استناداً إلى نجاحه فى عدم الافصاح عن هويته .

وكانت واحدةً من تلك الدول ، المملكة العربية السعودية ، التى ظلت علاقة السودان بها وديَّة خلال هذه المرحلة. ففيما كان النظام السوداني يسعى جاهداً إلى تدفئة علاقته بالنظام السعودي، رغبةً فى استقطاب دعمه المادي والمعنوي ، كان النظام السعودي يسلك نمطاً من التقارب الحذر [٤] مع النظام الجديد ، الأمر الذى شكّل فى مجمله استقراراً فى العلاقة بين الخرطوم والرياض .

١ - ٢ أسباب استقرار العلاقة السودانية السعودية

كان هناك عاملان رئيسيان قادا إلى ذلك النمط المحافظ فى العلاقة بين السودان والسعودية خلال هذه المرحلة (يوليو ١٩٨٩ - يوليو ١٩٩٠) .

وقد تمثل العامل الأول فى الدور الذي لعبه النظام المصري فى حثّ النظام السعودي على تأييد نظام الانقاذ الوطنى ودعمه ، فيما تمثل العامل الثاني في الدور الذي لعبته الدوافع الاقتصادية للنظام السوداني ازاء العربية السعودية .

١ - ٢ - ١ الدور المصري

لعبت القاهرة الدور الأساسي فى تأييد العربية السعودية ودعمها لنظام الانقاذ الوطنى ،اذ أن القاهرة كانت قد (رحبت بنظام البشير ترحيباً بلا حدود) [٥] .

وقد شهدت العلاقة بين السودان ومصر بمجئ النظام الجديد دفئاً ملحوظاً (مما حمل البعض إلى الاعتقاد بوجود علاقة بين القاهرة ووقوع الانقلاب نفسه) [٦] .

وقد كان هنالك عدد من الدوافع الكامنة وراء ذلك التقارب من كلا النظامين .

فالنظام السوداني كان يسعى منذ تسلمه السلطة إلى ايجاد غطاء من الدعم المادي و المعنوي الذي لم

---

(١) محمد محجوب هارون ، « المشروع الاسلامي السوداني (١٩٨٩ - ١٩٩٢) : حصاد التجربة ،آفاق الغد » ، قراءات سياسية ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

(٢) تم اعلان تطبيق الشريعة الاسلامية فى يناير ١٩٩١ ، أنظر : ملف تطبيق الشريعة الإسلامية ، ارشيف دار الاعلام ، الخرطوم .

(٣) انظر : مقابلة مع الدكتور حسن الترابي ، قراءات سياسية ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(٤) مقابلة مع سفير السودان لدى السعودية عمر يوسف بريدو ، بوزارة الخارجية بالخرطوم ، فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٢ .

(٥) الأهالي ، (القاهرة) ، ٢٦ يوليو ١٩٨٩ .

(٦) محمد محجوب هارون ، مصدر سابق ، ص ٥٩ .

يكن من سبيل إليه إلا عبر النظام المصرى . لذا فقد جاء أول التحركات الخارجية لرئيس مجلس قيادة الثورة الفريق عمر البشير إلى القاهرة عقب التغيير مباشرة [١] .

أما من جانب القاهرة ، فقد كان هناك سببان رئيسيان حفزاها إلى تأييد نظام الانقاذ الوطنى منذ الوهلة الأولى .

فقد كان أول الأسباب هو : ضيق القاهرة بحكومة الصادق المهدي [٢] الذى بلغت العلاقة بمصر في عهده حداً عالياً من الصراع المشهود .

أما ثاني الأسباب ، فقد كان هو : ظنّ النظام المصري بأن الانقلاب العسكري الذي حدث هو انقلابٌ موالٍ للقاهرة ، ولم يُخفِ الرئيس المصري حسني مبارك مؤخراً هذا التقدير حين أجاب على أسئلة صحفية استفسرته عن سر التأييد (الخاطئ) لنظام البشير ، حيث قال : (تقديرنا كان غلط .. للأسف انضحك علينا .. مش ح اكابر) [٣] .

بهذه الدوافع سارع النظام المصري بتأييد التغيير العسكري فى السودان ، حيث صدر فى بيان رسمي عن الحكومة المصرية (ان هذا الاعتراف يأتي بالنظر إلى العلاقات الوطيدة التى تربط شعبى مصر والسودان ، واحترام مصر لارادة الشعب السودانى) [٤] .

وعقب ذلك مباشرةً ، بعثت القاهرة بباخرة تحمل شحنة من النفط [٥] إلى السودان فى ظروف ضائقة حادة من شح امدادات الوقود .

واضافة إلى ذلك بعثت الحكومة المصرية بوفود صحفية ، ساعدت كلها فى نفى شبهة انتماء النظام الجديد للجبهة الاسلامية القومية [٦] .

وبهذا الثقل الملحوظ فى المساندة ، لعبت القاهرة دوراً كبيراً فى اقناع الرياض بمساندة النظام الجديد فى السودان ، حيث أجرى الرئيس حسني مبارك اتصالاً هاتفياً بالملك فهد بن عبدالعزيز رجاه فيه بسرعة الدعم والتأييد [٧] .

وقد أكد الفريق البشير أهمية اتصالات الرئيس المصري حيث قال : (أدركت مصر منذ اليوم الأول لثورتنا أننا مجردون من اى انتماء حزبي أو عقائدي ، وطنيون سودانيون ، يهمهم صالح السودان ، ويهمهم أن يكون السودان على علاقات وثيقة مع كل الأشقاء ، مع السعودية الجار الكبير والصديق ، ومع ليبيا ومع العراق ، ومع كل الأشقاء .. والحق أن الرئيس مبارك بذل منذ هذا الوقت المبكر جهوداً كبيرة لكى يتعرف الأشقاء العرب على هوية الحكم الجديد فى السودان ، لقد قام الرئيس مبارك بدور عظيم كنا نتابعه بكل الحب من خلال اتصالاته مع الملوك والرؤساء العرب ..) [٨] .

وقد تمخّض عن اتصال الرئيس المصري بالعاهل السعودي ، أن استجابت السعودية [٩] ، فبادرت

---

(١) اكتوبر ، (القاهرة) ، العدد ٦٢٤ ، ١٦ يوليو ١٩٨٩ ، ص ١٨ .

(٢) الأهالى ، (القاهرة) ، ٢٦ يوليو ١٩٨٩ .

(٣) مفيد فوزي ، « ملامح من عفوية رئيس » ، صباح الخير ، (القاهرة) ، العدد ١٩٣٧ ، ١٨ فبراير ١٩٩٣ .

(٤) وكالة السودان للأنباء ، ملف مجلس قيادة الثورة ، ٢ يوليو ١٩٨٩ .

(٥) «مقابلة مع الفريق عمر البشير» ، الاتحاد ، (ابوظبي) ، ١٢ يوليو ١٩٨٩ .

(٦) أنظر علي سبيل المثال : عبدالكريم سليم ، « قادة السودان الجدد وظاهرة التدين » ، الجمهورية ، (القاهرة) ، ١٤ يوليو ١٩٨٩ .

(٧) خطاب الرئيس محمد حسني مبارك بمناسبة عيد العمال ، استماع الباحث من : اذاعة صوت العرب ، (القاهرة) ، ١ مايو ١٩٩٣ .

(٨) مكرم محمد أحمد ، « أول حوار مع عمر البشير قائد الثورة » ، المصور ، (القاهرة) ، العدد ٣٣٧٨ ، ٧ يوليو ١٩٨٩ ، ص ١٣ .

(٩) خطاب الرئيس محمد حسني مبارك بمناسبة عيد العمال ، مصدر سابق .

بتقديم مساعدات عاجلة للنظام السوداني [١] ، مثّلت مدخلاً جيداً لسياسة السودان الخارجية إزاء العربية السعودية فى تلك الآونة ، خاصة وأن دوافع النظام الاقتصادية قد راحت تؤطر سياسته الخارجية - بمجملها - سعياً وراء الدعم الاقتصادي .

٢-٢-١ دور المتغير الاقتصادي

شأنه شأن كل الأنظمة التى سبقته ، ورث نظام الانقاذ الوطنى أوضاعاً اقتصادية متردّية ، ظلت تمثل على الدوام معضلة الحكم فى البلاد .

وقد كانت هموم التردى الاقتصادي دافعاً أساسياً لتحرك القوات المسلحة فجر الثلاثين من يونيو ، حيث أوضح قائد التغيير فى الأيام الأولى أن (الأزمة الاقتصادية هى واحدة من المسائل الرئيسية التى جعلتنا نتحرك) [٢] .كما أعلن أيضاً أن أولويات النظام الجديد هى (تأهيل البنيات الأساسية واعادة تعمير المشاريع) [٣] .

ومن هذا المنطلق ، لم يكن أمام النظام الجديد سوى العمل على استقطاب العون الخارجي ، وهو ما أكّده الفريق البشير فى الأسبوع الثاني للتغيير مشيراً إلى أن الأزمة الاقتصادية (ليس من السهل حلها بين يوم وليلة أو موسم أو موسمين ، وليس لدينا فى الوقت الحاضر غير اللجوء للأشقاء والأصدقاء) [٤] .

وقد كان واضحاً من تواتر تصريحات مسئولى النظام الجديد فى أيامه الأولى ، أن الهاجس الاقتصادي وما استتبعه من سعى إلى استرفاد المساعدات الاقتصادية قد شكّل اطار (المصلحة الوطنية) السودانية - فى ذهنية النخبة الحاكمة الجديدة - والتى تطابقت مع (المصلحة الاقتصادية) ، وليس أدل على ذلك من أن أهداف السياسة الخارجية السودانية بات استقطاب العون الخارجي هدفاً أساسياً من بينها ، وهو ما أكّدته (اجتماعات الادارة العربية بالسادة السفراء المنقولين للعمل بالبلاد العربية والتى أمّنت على ضرورة اعمار علاقات السودان العربية وفق أولويات السلام والتنمية والأمن) [٥] وكلها أهداف تستدعي الدعم الخارجي المادي ، { أنظر الشكل (٧) }.

كما كان من المؤشرات الواضحة على ما تشكله الدوافع الاقتصادية من أولوية لدى النخبة الحاكمة السودانية - فى هذه المرحلة - النفى الذى قدمته الحكومة بشأن ما تردد من مشروع وحدة سودانية ليبية حيث كذّب العقيد سليمان محمد سليمان عضو مجلس قيادة الثورة (أن يكون للسودان توجه فى هذه المرحلة نحو دولة معينة للوحدة معها .. اننا الآن فى مرحلة البناء الداخلي للمجتمع السوداني بتحقيق نهضته اقتصادياً)[٦] ، ويبدو جلياً من هذا النفى أن تعويل النظام الجديد على دعم دول الجوار الاقليمي قد أملى عليه سياسة خارجية تقوم على مبدأ التوازن الاقليمي والبعد عن الاستقطاب المحوري ، (الشكل ٧).

وتأسيساً على ذلك ، جاءت السعودية فى مقدمة الدول التى تطلّع نظام الانقاذ الوطنى إلى مساعدتها الاقتصادية ، حيث سعى سعياً حثيثاً إلى تدفئة علاقته بها ، ملقياً بالاتهام واللائمة على رئيس الوزراء

---

(١) من حديث الفريق عمر البشير لصحيفة (الاتحاد) الظبيانية ، مصدر سابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) تقرير عن التعاون السوداني السعودي بتاريخ ٢٤ اكتوبر ١٩٨٩ ، ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، و خ / عربي / ٢ / ١ / أ / ٩ / أ ، فتح فى اغسطس ١٩٨٩ ، قفل في ديسمبر ١٩٨٩ ، الادارة العربية ، وزارة الخارجية ، الخرطوم .

(٦) وكالة السودان للأنباء ، ملف مجلس قيادة الثورة ، ١١ يوليو ١٩٨٩ .

الشكل (٧)

أهداف السياسة الخارجية السودانية وتأثيرها في السلوك الخارجي

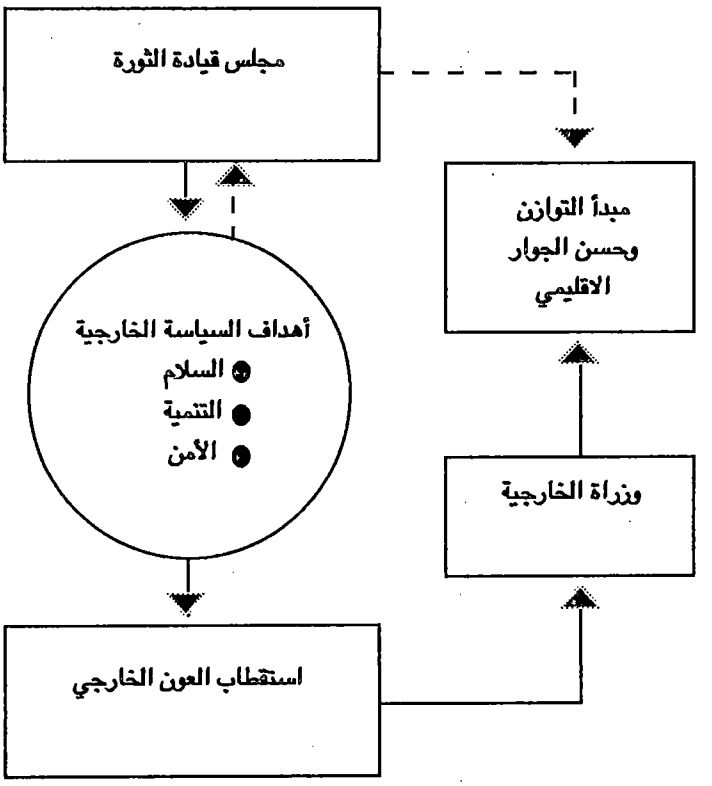

السابق - الصادق المهدي - باعتباره مسئولاً عن التدهور الذي آلت إليه علاقة السودان بالسعودية فى أخريات عهده ، حيث ذكر الفريق البشير أن المهدي (لم يرع العلاقات مع السعودية فى تحركه تجاه ايران ، باع القريب من أجل البعيد ، ففقد القريب ولم يكسب البعيد) (١) .

وفي سياق خطة زيارات ذات طابع اقتصادى نفّذها رئيس وأعضاء مجلس قيادة الثورة إلى الدول الخليجية ، { أنظر جدول (١١) }، قام الفريق عمر البشير بأولى زياراته إلى العربية السعودية فى يوليو ١٩٨٩، ولقى فيها ترحيباً حفاوياً مشهوداً من المسئولين السعوديين ، الذين استجابوا لكثير من الاحتياجات التى تقدم بها الوفد السوداني والذي كان يضم كل وزراء القطاع الاقتصادي (٢) .

وكانت تصريحات الرئيس السوداني فى ختام تلك الزيارة تفصح عن تثمين كبير للدور السعودي * ، حيث قال الفريق البشير : (إن خادم الحرمين الشريفين كان ملمّاً ** بكل المشاكل التى يعاني منها السودان وبادر بتوجيه الوزراء السعوديين بالجلوس مع رصفائهم السودانيين لدراسة احتياجات السودان العاجلة ، وقد تم وضع خطة دعم عاجلة تم رفعها *** لخادم الحرمين الشريفين لاجازتها) (٣) .

وفى شهر اكتوبر ١٩٨٩ ، لجأت الحكومة السودانية إلى الرياض لشراء ١٠٠ ألف طن من القمح السعودي إثر فجوة طارئة فى مخزون البلاد ، ولقى ذلك موافقةً من الحكومة السعودية ، وبشروط ميسرة تعكس (دعم حكومة خادم الحرمين الشريفين لحكومة وشعب السودام فى كافة المجالات) (٤) .

و فى ذات الشهر - اكتوبر ١٩٨٩ - بادرت وزارة الاقتصاد السودانية باحياء مشروع الاتفاقية الاقتصادية بين السودان والمملكة العربية السعودية لسنة ١٩٨٤ .

وكانت أهم الفعليات ذات الطابع الاقتصادي ، الزيارة التى قام بها فى اكتوبر ١٩٨٩ العقيد صلاح الدين كرار - رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس قيادة الثورة - إلى السعودية ، وكانت نتائج تلك الزيارة تتلخص في :

١ / استطلاع آراء ومقترحات السودانيين العاملين بالمملكة العربية السعودية حول توصيات وقرارات مؤتمر السودانيين العاملين بالخارج الذي عقد فى مطلع أغسطس ١٩٨٩ بالخرطوم .

٢ / الالتقاء بالأجهزة والشركات والمؤسسات الاقتصادية والتجارية بالمملكة العربية السعودية والتى لديها استثمار .. فى السودان أو من لديها رغبة في الاستثمار ، بالاضافة إلى القاء الضوء على مناخ الاستثمار بالسودان فى اطار ما تمخض عنه المؤتمر الوطنى للانقاذ الاقتصادي .

٣ / زيارة إلى المنطقة الغربية - التقى سيادته بالدكتور أحمد محمد على رئيس البنك الاسلامي ودار النقاش حول قرارات وتوصيات المؤتمر الوطنى للانقاذ الاقتصادي وعلى وجه الخصوص مشاركة البنك

---

(١) مكرم محمد أحمد ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

(٢) مقابلة مع سفير السودان لدى السعودية ، مصدر سابق .

* جاءت زيارة رئيس مجلس قيادة الثورة وحفاوة السعودية بها ، ثم التصريحات التى رافقتها ، مطابقةً تماماً للزيارة التى قام بها الفريق سوار الذهب إلى الرياض في يونيو ١٩٨٥ ، وهذا يوحي بتطابق المدخلات والمخرجات لكليهما .

** نفس التعبير الذي استخدمه الفريق سوار الذهب في أول زيارة للرياض .

*** كما أشرنا للخطأ البرتوكولي في التعبير الذى وقع فيه الفريق سوار الذهب في سياق اللغة الدافئة المستخدمة مع العاهل السعودي ، تُعدُّ هذه اللفظة أيضاً خطأً في تعبير الفريق البشير إذ الصواب أن يقول رئيس الدولة (تمّ تقديمها ..) لا (رفعها) ، حيث الخطاب في مواجهة رئيس دولة على ذات المقام .

(٣) وكالة السودان للأنباء ، ملف مجلس قيادة الثورة ، ١ اغسطس ١٩٨٩ .

(٤) خطاب من وكيل وزارة التجارة و التموين للتجارة الخارجية ، الى المدير العام للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق السعودية بتاريخ ٢٦ اكتوبر ١٩٨٩ ، ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ، فتح في اغسطس ١٩٨٩ قفل في ديسمبر ١٩٨٩، مصدر سابق .

جدول (١١)

الزيارات التي قام بها رئيس واعضاء مجلس قيادة الثورة لاستقطاب الدعم من الدول الخليجية (حسب الترتيب التاريخي) .

المسئول	الدولة	التاريخ
العميد عثمان أحمد حسن	الكويت	١٩ يوليو ١٩٨٩
الفريق عمر البشير	السعودية	٢٩ يوليو ١٩٨٩
اللواء الزبير محمد صالح	السعودية	١٨ أغسطس ١٩٨٩
الفريق عمر البشير	العراق	٣٠ أغسطس ١٩٨٩
العميد عثمان أحمد حسن	البحرين	٢ سبتمبر ١٩٨٩
العقيد صلاح الدين كرار	السعودية	٣٠ اكتوبر ١٩٨٩
الفريق عمر البشير	الأمارات	١٠ نوفمبر ١٩٨٩
اللواء الزبير محمد صالح	الأمارات	١٣ ديسمبر ١٩٨٩
الفريق عمر البشير	البحرين	٣٠ ديسمبر ١٩٨٩
العقيد محمد الأمين خليفة	السعودية	٨ يوليو ١٩٩٠
الفريق عمر البشير	السعودية	٢٥ يوليو ١٩٩٠
العميد ابراهيم نايل ايدام *	السعودية	٢٩ يوليو ١٩٩٠

المصدر : تم رصده بواسطة الباحث من : وكالة السودان للأنباء ، ملف مجلس قيادة الثورة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ .

* كانت زيارة العميد ابراهيم نايل ايدام مختصةً باستقطاب الدعم لقطاع الشباب والرياضة دون غيره من القطاعات .

الاسلامي للتنمية مع الأجهزة المختصة فى تنظيم لقاء رجال الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب المزمع عقده فى منتصف يناير بالخرطوم .... كما تطرق الاجتماع إلى القروض والمنح المقدمة من البنك الاسلامي للتنمية للسودان .

٤ / عقد اجتماع مع الغرفة التجارية والصناعية بجدة ودار الاجتماع حول الاستثمار ومناخ الاستثمار والتبادل التجاري .

٥ / عقد لقاء بين رجال الاعمال السودانيين والسعوديين بمباني الغرفة التجارية بجدة [١] .

وبلاضافة الى هذه النشاطات ، عقد رئيس اللجنة الاقتصادية اجتماعات مع كبار المسئولين السعوديين و أعلن بعدها عن موافقة العاهل السعودى على استخدام مبلغ ال ٢٠٧ (مئتين وسبعة مليون ريال) المخصصة لاغاثة منكوبي السيول والفيضانات [٢] والتى كانت قد رفضت السلطات السعودية تسليمها للحكومة الحزبية فى السودان - كما أشرنا سابقاً -.

ثم أعقبت زيارة رئيس اللجنة الاقتصادية ، زيارة أخري نفذها فى ذات الإطار العقيد محمد الأمين خليفة [٣] ، وقد بلغ مجمل تلك الزيارات ستّ زيارات إلى العربية السعودية من واقع اثنتي عشرة زيارةً نفّذها رئيس وأعضاء مجلس الثورة إلى كل الدول الخليجية ، ويعدّ ذلك مؤشراً على مدى ماكانت تجسّده العربية السعودية من أهميةٍ لنظام الانقاذ الوطنى اتّساقاً مع أهمية المتغيرات الاقتصادية فى سياسة النظام الخارجية .

١ -٢ - ٢ - ١ مدى الاستجابة السعودية

بالرغم من كثافة الزيارات والاتصالات التى قام بها المسئولون السودانيون إلى الرياض ، وبالرغم من الوعود الكثيرة التى قطعها المسئولون السعوديون إلا أن مجمل الاستجابة السعودية فى هذه المرحلة كان ضعيفاً .

والحق أن استجابة المسئولين السعوديين غير المتكافئة مع ما بذله المسئولون السودانيون حيالها من جهود ، قد شهدت فترتين فى هذه المرحلة * :

بدأت الفترة الأولى مع مجئ الحكم الجديد وانتهت بنهاية عام ١٩٨٩ .

أما الفترة الثانية فقد بدأت مع مطلع عام ١٩٩٠ ، وانتهت بنهاية هذه المرحلة من الدراسة (أغسطس ١٩٩٠) .

ففى المرحلة الأولى (يوليو ١٩٨٩ - ديسمبر ١٩٨٩) ، كانت الاستجابة السعودية تأخذ شكل منح صغيرة ** للحكومة السودانية [٤] ، أو تسهيلات فى التعامل التجاري ، كما سبق وأن تبيّن .

أما الفترة الثانية من هذه المرحلة (مطلع عام ١٩٩٠ - أغسطس ١٩٩٠) ، فلم تشهد أيّ مساعدات

---

(١) تقرير من السفارة السودانية بالرياض عن الجانب الاقتصادي لزيارة السيد عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى ورئيس اللجنة الاقتصادية ، بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٨٩ ، المصدر السابق .

(٢) القوات المسلحة ، (الخرطوم) ، ١٩ فبراير ١٩٩٠ .

(٣) مقابلة مع سفير السودان لدى السعودية ، مصدر سابق .

* أكدّ صحة هذا التقسيم للباحث السفير السوداني لدى السعودية .

** لم يشمل العرض الاقتصادي لعام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ، ذكر هذه المنح ، أنظر وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (الخرطوم) ، العرض الاقتصادي لعام ١٩٨٩/ ١٩٩٠ ، الخرطوم ، د . ن ، د . ت .

(٤) مقابلة مع سفير السودان السعودية ، مصدر سابق .

سعودية * ، بالرغم من تكاثر وعود المسئولين السعوديين فيها ** ، وبالرغم من المشاركة الفعّالة لرجال الأعمال السعوديين في ندوة ترقية الاستثمار العربي والأجنبي التى عقدت بالخرطوم في مايو ١٩٩٠ (١) .

ولم يأت ضعف الاستجابة السعودية - على وجه الخصوص فى هذه الفترة - من فراغ ، بل كان يعبّر عن تحفّظ الرياض فى دعم النظام السوداني الذى بدأت ارهاصات هويّته الثورية الاسلامية تتضح مع مطلع عام ١٩٩٠ ، وان لم تتخذ طابعاً علنياً .

وقد كان التحفّظ السعودي متزامناً مع التحفُّظ الذي أبدته الحكومتان المصرية والأميريكية ، بما يعني أنّ ثمة توافقاً فى السلوك بين الحكومات الثلاث ازاء نظام الانقاذ الوطنى ، من منطلق الحلف الذي ظل واصلاً بين واشنطن والرياض والقاهرة - كما تبيّن في الفصول السابقة .

فمع مطلع عام ١٩٩٠ ، بدأت الحكومة المصرية فكّ ارتباطها بالنظام السوداني الذى راحت تدعمه طيلة الأشهر الستة السابقة ، وكان ذلك ناتجاً عمّا بدا من علاقة بين الحكومة والجبهة الاسلامية القومية (٢) ، لتنتقل العلاقة بين الخرطوم والقاهرة بعد ذلك إلى نقطة الصراع ، حيث راح الاعلام المصري يشنّ حملةً من الهجوم على النظام السوداني ، قابلته الصحافة السودانية بهجوم مماثل (٣) .

أما الحكومة الاميريكية فقد ظلت تقدم الدعم لنظام الانقاذ الوطنى حتي فبراير ١٩٩٠ ، لتمتنع بعد هذا التاريخ عن تقديم أي مساعدة ، حيث (أوضح الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميريكية في بيان أن المعونة التنموية الأميريكية للسودان قد انتهت فى ٢٨ فبراير ١٩٩٠ الماضي اعمالاً للجزء ٥١٣ من قانون المساعدات الاميريكية الخارجية الذي يحظر تقديم المساعدات للأنظمة العسكرية التى تعقب أنظمة منتخبة ***) (٤).

وعلى ذات الغرار من التحفظ المصري والأميركي ، جاء التحفظ السعودي نتاجاً « لشكوك ساورتهم حيال هويّة النظام السوداني حيث « لعب المصريون دوراً كبيراً في تشجيع المخاوف السعودية من حكومة الانقاذ الوطنى » (٥).

وبالرغم من أن العلاقة بين الخرطوم والقاهرة أخذت تسير في اتجاه تصعيد الصراع كما أخذت تسير فى ذات الاتجاه العلاقة بين الخرطوم وواشنطن ، إلاّ أن السلوك السوداني ازاء العربية السعودية ظل على محاولة التقارب معها .

٢ -٢ - ٢ - ١ السلوك السوداني ازاء التحفظ السعودي

بالرغم من التحفظ السعودي عن تقديم المساعدات لحكومة الانقاذ ، وبالرغم مما قادت إليه المخاوف

---

* باستثناء مبلغ ٧٠٠,٠٠٠ (سبعمائة ألف دولار) قدمته الحكومة السعودية لتشييد طريق السفارة السعودية بالخرطوم ، والذي كان مزمعاً أن يطلق عليه (طريق الملك عبدالعزيز) ، أنظر: الانقاذ الوطني ، (الخرطوم) ، ٢٠ يوليو ١٩٩٠ .

** علي سبيل المثال امتنعت الحكومة السعودية عن تقديم مبلغ ال ٢٠٧ (مائتين وسبعة مليون) ريال المخصص للاغاثة .

(١) المدينة المنورة ، (جدة) ، ٨ مايو ١٩٩٠ .

(٢) خطاب الرئيس محمد حسني مبارك بمناسبة عيد العمال ، مصدر سابق .

(٣) أنظر : حسين خوجلي ، « البكاء جهراً على صدر القاهرة » ، المساء ، (الخرطوم) ، ٨ ابريل ١٩٩٠ .

*** ليس منطقياً أن الحكومة الأميريكية انتظرت حتي فبراير ١٩٩٠ لتعرف أن نظام الانقاذ نظام عسكري ، بما يدل على أن الدافع كان هو بدء ظهور هوية النظام الحاكم في السودان .

(٤) السودان الحديث ، (الخرطوم) ، ١٤ مارس ١٩٩٠ .

(٥) مقابلة مع سفير السودان لدى السعودية ، مصدر سابق .

السعودية من استقطاب لبعض عناصر المعارضة السودانية [١] ، فإن الحكومة السودانية لم تشأ انتهاج سلوك غير ودي مع الحكومة السعودية ، بل على عكس ذلك ، كانت مواقف الحكومة السودانية من النظام السعودي تشي برغبة في تدفئة العلاقة من الجانب السوداني . وكان أهم ما في السلوك السوداني أنه ظل مدفوعاً بمقومات (المصلحة الوطنية) ، متمثلةً في العمل على عدم خسارة الدعم السعودي .

وليس أدل على ذلك السلوك السوداني من تصريحات المسئولين السودانيين المشيدة بالحكومة السعودية، أو من مواقف النظام السوداني المؤيدة لسياسات المملكة العربية السعودية .

ففي ١ مارس ١٩٩٠ قال الفريق عمر البشير عن الملك فهد : (سنظل نذكر بالعرفان وقوف جلالته * وفي كل الأوقات مع شعب وثورة السودان) [٢] .

كما أشاد نائب رئيس مجلس قيادة الثورة بمسار العلاقات السودانية السعودية واصفاً إياها بأنها علاقات أزلية [٣] .

وفي حوار اجرته معه الصحافة السعودية في ابريل ١٩٩٠ ، نوّه وزير الاعلام السوداني - محمد خوجلي صالحين - (بمواقف المملكة الأخوية تجاه السودان ودعمها لموقفه التفاوضي مع المؤسسات الاقتصادية الاقليمية والدولية) [٤] .

كما تبدّى سلوك التقارب السوداني في عدد من المواقف المساندة للحكومة السعودية .

ومن ذلك موقف الحكومة السودانية المؤيد لاعدام السعودية ستة عشر شخصاً اتهمتهم السلطات بموالاة النظام الايراني وتدبير تفجيرات في موسم حج سنة ١٤٠٩ (سبتمبر ١٩٨٩) ، حيث صرّح الفريق البشير بأن قرار المملكة (قرار يستحق الاشادة بتطبيق ما أمر به الشرع الحنيف وقطع لدابر الفتنة في مهدها) كما أكد الفريق البشير - مستطرداً - (دعم بلاده لأي اجراء تتخذه السعودية لضمان أمن المقدسات الإسلامية وأمن حجاج بيت الله الحرام ورعايتهم) [٥] .

وفي يوليو ١٩٩٠ ، اعلنت الحكومة السودانية عن تأييد اتفاق الطائف ** الذي لعب السعوديون دوراً مهماً في انجازه حيث أكد اعلان الحكومة السودانية أن ذلك الاتفاق يعد بمثابة (اطار لانجاز الحل المرتجى) [٦] .

وفي موسم حج سنة ١٤١٠ (يوليو ١٩٩٠) وقفت الحكومة السودانية إلى جانب المملكة حيال ما أثارته الصحافة العالمية من اتهامات لها بالتقصير في مواجهة الأحداث المأساوية التي راح ضحيتها قرابة ألف حاج اثر اختناق بنفق (المعيصم) بمكة المكرمة .

فقد أكّد وزير الارشاد والتوجيه - عبدالله دينق نيال - (أن الهجمة الاعلامية الشرسة التي تعرضت لها المملكة فيما يتعلق بمأساة نفق المعيصم هي افتراء من جهات معادية ، فالحادث وقع قضاءً

---

(١) موسي يعقوب، « شئون سودانية سعودية » ، الانقاذ الوطني ، (الخرطوم) ، ٢٧ يونيو ١٩٩٢ .

* يعد هذا خطأً آخر في سياق اللغة الدافئة مع الرياض ، فلقب (جلالة الملك) تم الغاؤه منذ عام ١٩٨٦ ليحل بدلاً عنه لقب (خادم الحرمين الشريفين) .

(٢) الأنقاذ الوطني ، (الخرطوم) ، ٢ مارس ١٩٩٠ .

(٣) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ٢٥ مارس ١٩٩٠ .

(٤) عكاظ ، (جدة) ، ٢١ أبريل ١٩٩٠ .

(٥) الشرق الأوسط ، (لندن) ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ .

** هو وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي وقّع عليها أعضاء المجلس النيابي اللبناني بعد اجتماعات رعتها الحكومة السعودية بمدينة الطائف ، انظر : « لبنان الجديد صنع في الطائف » ، اليمامة ، (الرياض) ، العدد ١٠٧٤ ، ٤ اكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٢٨ .

(٦) وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٥ يوليو ١٩٩٠ .

وقدراً * ولانعتقد أن هناك تقصيراً قد حدث) [١] .

كما انتقد وزير الشباب والرياضة - ابراهيم نايل ايدام - فى ذات الاطار (اولئك الذين يحاولون النّيل من مكانة المملكة من خلال مساعيهم المتكررة لاختلاق الافتراءات والأباطيل حول جهودها النبيلة فى رعاية الديار المقدسة وصيانتها) [٢] .

وزيادةً على هذه التصريحات والمواقف المؤيدة ، جاءت زيادة الرئيس السوداني إلى السعودية فى نهايات يوليو ١٩٩٠ ، كأهم المؤشرات الدالة على السلوك السوداني إزاء المملكة فى هذه المرحلة .

وكان الأكثر أهمية فى تلك الزيارة أنها جاءت ذات طابع اقتصادي محض فى دوافعها ، لتثبت من جانب فاعلية العوامل الاقتصادية فى السلوك السوداني ازاء السعودية ، ولتثبت من جانب آخر أن السلوك السعودي طوال هذه المرحلة - والمتضمن نمطاً حذراً ازاء السودان - لم يقطع آمال الحكومة السودانية فى أن تستجيب الحكومة السعودية لنداءاتها الاقتصادية .

وليس أدلّ على ذلك من التصريح الذى أدلى به الفريق عمر البشير فى اعقاب تلك الزيارة والذي جاء فيه (طرح السودان بعض مجالات التعاون الاقتصادي والمجالات الأخرى وتم الاتفاق على أن تقوم المملكة بدراسة ماتقدم به السودان خلال المباحثات فى مجالات التعاون توطئة لتقديم المساعدات له) [٣] . و قد ساهم الاعلام السوداني فى تأكيد هذا السلوك الودى ، حيث ورد فى احدى افتتاحيات الصحف - إثر زيارة الرئيس السوداني - (لقد ظلت المملكة العربية السعودية مع السودان فى كل قضاياه المصيرية تقدم المعونات والمساعدات وتفتح قلبها وصدرها لأبناء السودان .. ولم تتوان السعودية فى ظل رعاية خادم الحرمين الشريفين عن تقديم كل عون للسودان وتساعد على تحقيق الرفاهية والتنمية و ان السودان لاينسي للمملكة العربية السعودية مواقفها فى كل الأوقات وسيبقي التاريخ يكتب هذه الحقائق ويعمق هذه العلائق [٤] .

ملخص الفصل

كان لتصاعد دور العوامل الاقتصادية التى شكّلت مفهوم (المصلحة الوطنية) لدى نظام الانقاذ الوطنى ، أثرٌ بالغ فى أن يجئ السلوك السياسي الخارجي للسودان سلوكاً سلوكاً ودياً ازاء المملكة العربية السعودية اتسم بمحاولات التقارب الدائبة من الجانب السوداني خلال الفترة من يوليو ١٩٨٩ الى يوليو ١٩٩٠ ، رغم السلوك الحذر من الجانب السعودي وقد اتضح من خلال الفصل أهمية الدور المصرى .

---

* نفس التعبير التى ظلت تستخدمه السلطات وأجهزة الاعلام السعودية أيام تلك الأحداث .

(١) المسلمون ، (لندن) ، ٣٠ اغسطس ١٩٩٠ .

(٢) المدينة المنورة ، (جدة) ، ٢ اغسطس ١٩٩٠ .

(٣) عكاظ ، (جدة) ، ٢٥ يوليو ١٩٩٠ .

(٤) السودان الحديث ، (الخرطوم) ، ٢٥ يوليو ١٩٩٠ .

الفصل الثاني

المرحلة الثانية (أغسطس ١٩٩٠ - ديسمبر ١٩٩٢) .

١ - ٢ أزمة الخليج وموقف السودان منها *

تظل أزمة الخليج التى نشبت فى الثاني من أغسطس ١٩٩٠ باجتياح القوات العراقية دولة الكويت ، هى أخطر الأزمات التى واجهتها المنطقة العربية منذ نشوء دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨ (١) .

وقد كانت الأزمة من المفاجاة والضخامة بحيث استولت على انتباه الرأي العام طيلة أشهرٍ ستة ، فتواترت خلالها الأحداث بوقعٍ متسارعٍ ، وتباينت حيالها المواقف والرؤى .

والحق أن موقف الحكومة السودانية من الأزمة الخليجية تميّز بظاهرتين : الأولى تكشف عن ظهوره المبكر دون غيره من مواقف كثيرٍ من الدول العربية ،والثانية تكشف عن تميزه بالثبات والوضوح القاطعين منذ بداية الأزمة حتي نهايتها .

ولما كان من خصائص (الأزمة الدولية) أنها تعمق (من الطابع العدائي للسياسة الخارجية) (٢) ، كنتاج حتمي لاختلاف المواقف بين الوحدات الدولية ، فإن السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية اتّسمت بطابع صراعي شديد الحدّة ، نتيجةً للتعارض بين الدولتين فى مفهوم (المصلحة الوطنية) والذى راح يؤطر سياسة كلا الحكومتين حيال الأزمة الخليجية من منظورين غايةٍ فى التباين .

ويعدّ أهم ما أفرزته الأزمة الخليجية فى سياق السياسة الخارجية السودانية ازاء العربية السعودية ، أنها قادت العلاقة بين الدولتين إلى حالة صراع ذى وتائر عالية لم يعهد لها مثيل فى تاريخ العلاقات السودانية السعودية .

وقد تميز هذا الصراع ، بخصائص ثلاث .

الخاصية الأولى : أنه جاء صراعاً (مباشراً) بين الدولتين على خلاف ماسبقه من أوجه الصراعات ، وذلك ناتج عن أن المملكة السعودية كانت فاعلاً رئيسياً فى الأزمة ، كما أن الدور السوداني كان شديد الوضوح .

الخاصية الثانية : أنه صراع ذو وتائر عالية - كما سيكشف عنه المقياس الكمي للصراع - على عكس ماسبقه من صراعات محدودة النطاق فى مسار العلاقات بين الدولتين .

الخاصية الثالثة : أنه صراع ذو طبيعةٍ (استمرارية) ، كنتيجة لاستمرار افرازات الأزمة نفسها وثبات مواقف كلا الدولتين حيالها .

ويتلخص موقف الحكومة السودانية فى نقطتين أساسيتين ، تتمثل الأولى فى رفض حكومة السودان

---

* سوف يقصر الباحث تحليله فى هذا الفصل ، فقط ، على تتبع العوامل التى أدت إلى السلوك الصراعي فى السياسة الخارجية السودانية ازاء السعودية ، من واقع موقف الحكومة السودانية من أزمة الخليج .

(١) أنظر : محمد السيد سعيد ، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج ، (الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٩٢) ، ص ١٣ .

(٢) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٣٦٦ .

لاحتلال دولة الكويت من قبل العراق ، وتتمثل الأخرى فى رفض التدخل الأجنبي لاجبار العراق على الانسحاب .

ففيما يتعلق برفض الاحتلال العراقي للكويت ، تبدّى ذلك فى اليوم الثاني من الأزمة حين اعلن وزير الخارجية – على سحلول – أمام المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامي ، أن السودان ملتزم (بمبادئ القانون الدولي وبمواثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي الرامية إلى احترام سيادة الدول وحل المنازعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء لاستخدام العنف لحل المنازعات بين الدول) (١) .

كما عبّر الرئيس السوداني عن ذات الموقف بذات الكلمات أمام مؤتمر القمة العربية الطارئة بالقاهرة فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠ (٢) .

غير أن الموقف السوداني الرافض لاحتلال الكويت تميّز بأنه جاء ضعيفاً ، نتيجةً لعدد من العوامل تتمثل فيما يلي :

أولاً : أن الحكومة السودانية نظرت الى احتلال الكويت نظرةً ثانويةً حيث احتل الأولوية في اهتمامها رفض التدخل الأجنبي . وقد عبّر عن هذه النظرة الثانوية ، الرئيس السوداني حين قال : (إن ما حصل في شأن الكويت مرفوض ولكن المرفوض أكثر هو ادخال القوات الأجنبية لضرب العراق) (٣) ، وهى ذات النظرة التى شايعتها الصحافة السودانية مشيرةً إلى أن (كل المآسي تتضاءل أمام دخول القوات الأميريكية وتوابعها أرض نجد والحجاز) (٤) .

ثانياً : أن أجهزة الاعلام المصرية قد لعبت دورا كبيرا فى اغفال وجهة النظر السودانية الرافضة للاحتلال العراقي ، حيث شنّ اعلام مصر حملات بالغة التأثير أظهرت الحكومة السودانية فى موقف المؤيد لاحتلال الكويت (٥) ، وقد تابعت أجهزة اعلام السعودية خطى الاعلام المصرى فى ذلك .

وكان نتاج هذين العاملين ، أن بدا الموقف السوداني كما لو أنه يؤيد العراق فى احتلاله الكويت ، وهو الأمر الذى حدا بوزير الخارجية بالانابة على التصريح بأن الحكومة (ستبدأ خلال الأيام القادمة تحركات اعلامية وسياسية وزيارات مباشرة للخارج لتصحيح المفهوم الخاطئ الذى شاب موقف السودان من أزمة الخليج) (٦) .

أما النقطة الثانية فى موقف الحكومة السودانية من الأزمة الخليجية فتتجسّد فى رفض التدخل الأجنبي، وهو ما احتلّ مرتبة الأولوية فى اهتمام الحكومة السودانية ، كما أنه مثّل بؤرة الصراع بين الحكومة السودانية والحكومة السعودية و وذلك لجملة الأسباب التالية :

أولاً : أن رفض الحكومة السودانية للتدخل الأحنبي كان يعني رفضاً مباشراً لسياسة سعودية مثّلت الدور الأساسي للمملكة فى أزمة الخليج .

فقد كان من المعطيات الرئيسية فى أزمة الخليج ، استدعاء الحكومة السعودية للقوات الأميريكية بحجة أن الاجتياح العراقي لن يقف عند حدود الكويت بل سيتعداها إلى الحدود السعودية .

---

(١) « كلمة السيد على سحلول وزير الخارجية أمام المؤتمر التاسع عشر لوزراء دول منظمة المؤتمر الاسلامي الذي عقد بالقاهرة مؤخراً عند مناقشة مشروع القرار الذي قدمه وفد الكويت) ، وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ١٩ اغسطس ١٩٩٠ .

(٢) أنظر : « خطاب الفريق عمر حسن أحمد البشير رئيس مجلس قيادة الثورة أمام مؤتمر القمة العربية الطارئة بالقاهرة » ، وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ٢٠ اغسطس ١٩٩٠ .

(٣) أنظر : « مقابلة مع الفريق عمر البشير » ، التضامن ، (باريس) ، العدد ٣٨٨ ، ١٧ سبتمبر ١٩٩٠ .

(٤) أحمد سليمان ، « قادم من بغداد بلد الصمود والامجاد » ، الانقاذ الوطنى ، (الخرطوم) ، ٣٠ اغسطس ١٩٩٠ .

(٥) مقابلة مع سفير السودان لدى السعودية ، مصدر سابق .

(٦) السودان الحديث ، (الخرطوم) ، ١١ اكتوبر ١٩٩٠ .

وبالرغم من أن الوجود العسكري الأميريكي فى العربية السعودية وبقية دول الخليج يعود الى بداية عقد السبعينات [١] ، إلاّ أنه لم يتخذ قط شكل الوجود العلني ، وذلك (باصرار من المسئولين الخليجيين أنفسهم والذين كانوا يبدون رغبةً دائمة فى اختفاء القوات العسكرية الأميريكية عن الأنظار) [٢] .

غير أن الجديد فى هذه المرة هو أن استدعاء السعودية للقوات الأميريكية جاء علنياً وعبر بيان رسمي اذاعه العاهل السعودي عقب الاتفاق الذي تم بينه وبين المسئولين الأميريكيين بجدة يوم ٦ أغسطس ١٩٩٠ [٣] ، وبذا أصبحت السياسة السعودية هى أساس التدخل الأجنبي فى المنطقة [٤] ، وعلى هذا الاعتبار فقد فهم المسئولون السعوديون أن الرفض السوداني لتدخل القوات الأميريكية يمثل رفضاً للسياسة السعودية . فقد ذكر الرئيس السوداني - لاحقاً - أنه قدّم في القمة الطارئة ملاحظةً بأن القوات الأميريكية لا يمكن أ تكون قوات صديقة (ويبدو أن كلامي أثار الملك فهد الذي شعر أنه هو المقصود بالملاحظة لأن السعودية هي الجهة المعنية بقدوم القوات الأجنبية ولذلك كان رد فعله حاداً) [٥] .

ثانياً : إن الصوت السوداني الرافض للتدخل الأجنبي كان هو أول أصوات الرفض العربية قاطبةً ، فعندما بدأت مناقشة مشروع القرار الذي تقدمت به دول الخليج ومصر فى قمة القاهرة لتبرير استدعاء القوات الأميريكية، كان الرئيس السوداني هو أول المتحدثين الذين علّقوا على مشروع القرار بالرفض ، وهو ما أخرج العاهل السعودي عن صمته حين قال : (إن الاخ السوداني لا يعرف ما يقول وكلامه ملئ بالخلط وأنا لم أكن أنوى التحدث اليوم ولكن قررت بعد كل ما سمعت أن أتكلم لأتعهد أمامكم بأن القوات الموجودة في السعودية الآن لن تقوم بأى عمل هجومى ، ولن تتحرك خارج حدود المملكة وهي موجودة فقط للدفاع عنها) [٦] .

ثالثاً : إن رفض السودان للتدخل الأجنبي تميز بالكثافة الكمية فى تكرار التعبير عنه ، ويكفي للاستدلال هنا تصريحات القيادة السودانية والتي أظهرت أن الفريق عمر البشير وحده أعلن ٢٥ (خمساً وعشرين) مرةً رفضه للتدخل الأجنبي ، فيما أعلن ٢٤ (أربعاً وعشرين)مرةً ضرورة حل الأزمة فى الإطار العربي ، وذلك فيما بين نشوب الأزمة (٢ أغسطس ١٩٩٠) واندلاع الحرب (١٦ يناير ١٩٩١) [٧] .

رابعاً : إن رفض السودان للتدخل الأجنبي كان رفضاً مبدئياً توالى على إثره رفض الحكومة السودانية لكل القرارات الصادرة عن الجامعة العربية و الأمم المتحدة بشأن حصار العراق ومعاقبته.

خامساً : إن رفض النظام السوداني للتدخل الأجنبي ارتبط ارتباطاً تلازمياً بالرفض الذى اعلنته الحركات الاسلامية الثورية في العالم العربي وفي مقدمتها الحركة الاسلامية السودانية ، وهو الارتباط الذي كشف لأول مرة عن العلاقة الوشيجيّة بين النظام الحاكم وتيار الحركة الاسلامية في السودان ، وهو الأمر الذي انتهى إلى استناد الحكومة السودانية على آليات الحركة الاسلامية (اعلامياً وجماهيرياً) بما أجّج من حدة الصراع مع المملكة، التى اعتبر مسؤولوها أن موقف الحكومة السودانية هو موقف الحركة الاسلامية ، كما سيتضح لاحقاً .

---

(١) أنظر : خالد فتح الرحمن عمر ، الآثار الاقتصادية والعسكرية للوجود الأميريكي فى منطقة الخليج ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، أطروحة دبلوم غير منشورة ، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، يونيو ١٩٩٠ ، ص ٣٢ .

(٢) الكونغرس الأميريكي ، الجغرافيا السياسية للنفط (تقرير) ، ترجمة : على فهمي ، (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١) ، ص ١١٩ .

(٣) بيار سالنجر وأريك لوران ، حرب الخليج : الملف السري ، (بيروت : دار أزال للتوزيع والنشر ، ١٩٩١) ، ص ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٤) محمد الطويل ، مؤامرة القرن ٢١ : دور السعودية في استدعاء القوات الأجنبية ، (القاهرة : الزهراء للاعلام العربي ، ١٩٩٠) ، ص ١٦٣ .

(٥) سعد البزاز ، حرب تلد أخري : التاريخ السري لحرب الخليج ، (عمان : الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢) ، ص ١١٦ .

(٦) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : اوهام القوة والنصر ، (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٢) ، ص ٤٣٤ .

(٧) تمّ احصاؤها بواسطة الباحث من : ملف أزمة الخليج - الموقف الرسمي لحكومة السودان ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، ارشيف دار الاعلام ، الخرطوم .

وقد كان التلازم بين موقف الحكومة السودانية وموقف الحركة الاسلامية فى السودان يشير إلى انتماء كليهما إلى نسقٍ عقيدي واحدٍ ألقى بظلال تأثيره على مابدا من موقفٍ ازاء الأزمة الخليجية .

٢-٢ تأثير (النسق العقيدي) فى موقف الحكومة السودانية

يقصد بالنسق العقيدي مجموعة القيم والافكار التى يمتثل اليها النظام السياسي * وينطلق منها فى تنفيذ سياسته الداخلية والخارجية .

وتنبع أهمية النسق العقيدي من أن قيمه تمثل دليلاً للعمل ، (فهى كنسق من الأفكار توجه الأفعال ويقال على أساسها السلوك الفردي والاجتماعي) (١) .

وفى مجال السياسة الخارجية تتبدّى أهمية النسق العقيدي فى وظائفه التى تمثّل :

(أ) قيوداً على خيارات السياسة الخارجية (ب) استمراراً للسياسة الخارجية (ج) أداة لتبرير السياسة الخارجية (د) استخداماً دعائياً لتبرير السياسة الخارجية (٢) .

كما تبرز أهمية النسق العقيدي بصورة أكثر وضوحاً فى معالجة الصراع السياسي (٣) ، ذلك الذى تفرزه الأزمات الدولية على وجه التخصيص ، حيث يؤثر النسق العقيدي تأثيراً بالغ الخطورة في عملية اتخاذ القرار حيال تلك الأزمات ، { انظر الشكل (٨) } ، اذ يمثّل مرجعيّة متكاملة تمنح صانع القرار رؤيةً مسبّقةً للتعامل مع (الازمات) ، وذلك اتّساقاً مع (القيم) التي يصوّرها النسق العقيدي ، لا من الادراك الحقيقي للواقع أو لما هو متوقّعٌ أن يكون ، وإن خالف ذلك الواقع تلك القيم .

ورجوعاً إلى الأهمية المتناهية للنسق العقيدي في مجال الصراع السياسي واتخاذ القرار حيال الأزمات، فإنه يصعب فهم موقف الحكومة السودانية من الأزمة الخليجية بعيداً عن مجموعة القيم التى راحت تشكّل هوية النظام، خاصةً وأن أزمة الخليج كانت بمثابة مفتاح لانطلاق تلك القيم ، ونعني بها الأطروحات الاسلامية فى مجال الحكم والحياة الاجتماعية ، وهى التى يتشكّل منها النسق العقيدي لنظام الانقاذ الوطنى .

ومن الأهمية بمكان ، الإشارة إلى أن تلك الاطروحات لا تمثل اطروحات اسلامية عامة ، بقدر ماهي ذات خصوصية يجسدها انفراد الحركة الاسلامية السودانية – الجبهة الاسلاميّة سابقاً – برسم معالمها وتحديد ملامحها منذ نشوئها – كحركة – وحتى انتهائها إلى شكلها التنظيمي فى العهد الديمقراطي .

فقبل أزمة الخليج كانت علاقة حكومة الانقاذ الوطنى بالجبهة الاسلامية القومية واطروحاتها لا يقوم عليها دليلٌ سوى بعض الملاحظات غير المكتملة والتى لم تخرج عن نطاق استعانة حكومة الانقاذ ببعض عناصر الجبهة الاسلامية فى مجال العمل العام ، حيث بقيت اطروحات (الاسلام السياسي) طيّ الكتمان،

---

* ثمة خلاف بين المفكرين السياسيين حول الارتباط بين الايديولوجيا (النسق العقيدي) والنظام السياسي ، حيث تذهب مدارس الفلسفة المنطقية الى الفصل بينهما من منطلق أن الايديولوجيا تشتمل على قيم ميتافيزيقية لا تخضع لموازين الضبط العلمي ، ويأخذ الباحث هنا بالرأى الآخر الذي يذهب الى تأكيد الارتباط بين الايديولوجيا والنظام السياسي باعتبار أن الايديولوجيا (النسق العقيدي) تمثل واحداً من متغيرات النظام السياسي كما يدل على ذلك واقع الانظمة ذات المنطلقات الايديولوجية ، وادبيات العلاقات الدولية التي تصدت لدراسة آثار الانساق العقيدية فى السياسة الخارجية المعاصرة ، كما يدل على ذلك واقع هذه المرحلة من الدراسة ، لمزيد من التفصيل حول هذا الخلاف أنظر : محمد أحمد مفتي ، المنهجية السياسية الغربية : تحليل نقدي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت : جامعة الكويت ، العدد الثاني ، (صيف ١٩٨٧) ، ص ص ٦٩ ، ٧٠ .

(١) سمير أيوب ، تأثيرات الأيديولوجيا فى علم الاجتماع ، (بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٣) ، ص ٨١ .

(٢) لويد جنسن ، مصدر سابق ، ص ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) محمد فايز عبد أسعيد ، قضايا علم السياسة العام ، الطبعة الثانية ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٦) ، ص ١٥٠ .

الشكل (٨)

تأثير النسق العقيدي في عملية اتخاذ القرار

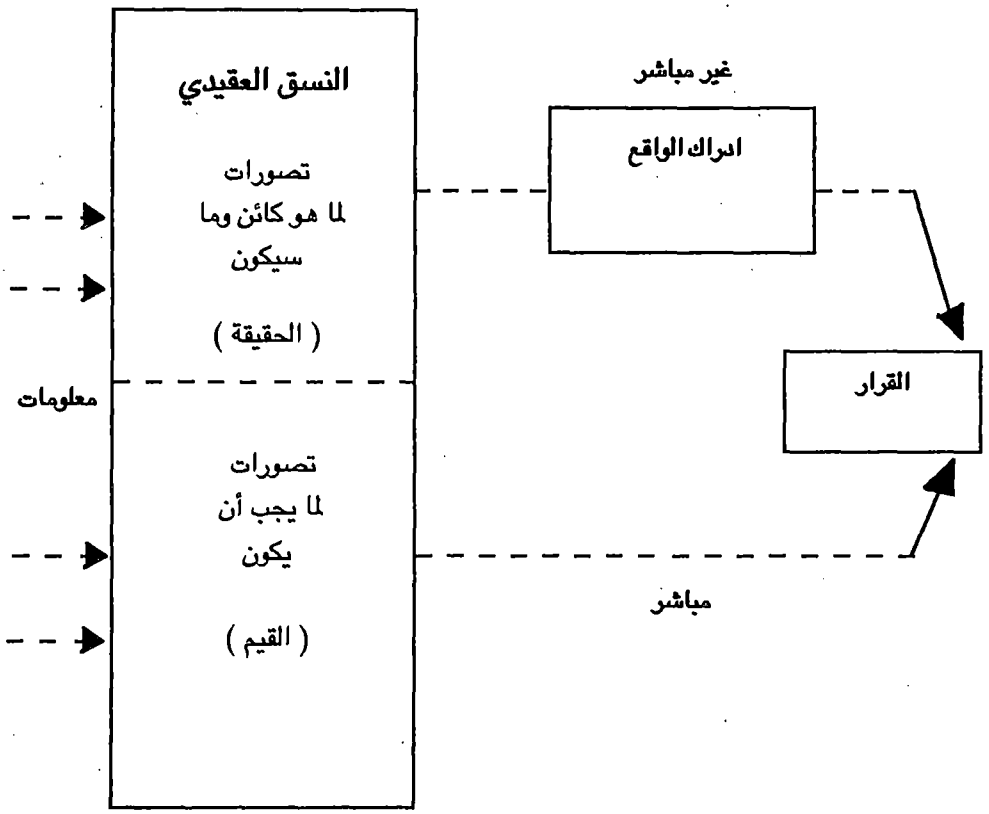

المصدر :

William D, Coplin & Charles W. Kegley (eds) , A multy -Method Introduction to international politics,
(Chicago : Markham publishing Company , 1971) , P 33 .

فلم يُعهد آنئذ عن المسئولين تصريح يفصح عن عزم على تطبيق الشريعة الاسلامية ، ولا مايشير الى علاقة بأنظمة ثورية اسلامية (كإيران) ، أو تعامل مع الحركات الاسلامية الثورية فى العالم العربي ، وهي الظواهر التى خرجت إلى سطح الأحداث تزامناً مع موقف الحكومة السودانية من الأزمة الخليجية ، بما يوضّح أن حكومة الانقاذ الوطنى التى تطابق لديها مفهوم (المصلحة الاقتصادية) بمفهوم (المصلحة الوطنية) في المرحلة الأولى ، قد راحت تستبدل ذلك المفهوم بمفهوم آخر ، كشف عن تطابق (المصلحة الوطنية) باطلاق قيم (النسق العقيدي) في هذه المرحلة .

فالأزمة الخليجية قد انتجت - ابتداءاً - مجالاً رحباً لتطبيق احدى قيم النسق العقيدي ممثلة في رفض النظام السوداني للتدخل الأجنبي . غير أن الذي افرزته أحداث الأزمة نفسها كان حافزاً لتنفيذ مزيد من اطروحات النسق العقيدى ، حتى إذا انتهت الأزمة كان النسق العقيدي لنظام الانقاذ الوطنى قد تشكّل برمته .

فاعلان تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان تزامن مع أحداث الأزمة الخليجية إذ تم ذلك الاعلان قبل اسبوعين فقط من اندلاع الحرب ضد العراق (١ يناير ١٩٩١) ، وكان ذلك يعنى عدم اهتمام الحكومة باية ضغوط - خارجية أو داخلية - بعد أن اصبح موقفها من أزمة الخليج هو الأساس فى الخلاف بينها وبين المتوجّسين -داخلياً وخارجياً - من تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان .

يضاف إلى ذلك أن العلاقة الوطيدة التى جمعت بين النظامين السوداني والايراني لم يُقدَّر لها أن تبدو للعيان إلا تزامناً مع الأزمة الخليجية ، حيث قام الرئيس السوداني بزيارة إلى طهران عقب أربعة أشهر من نشوب الأزمة (ديسمبر ١٩٩٠) ، بما يشير إلى أن اخفاء تلك العلاقة لم يعد مجدياً بعد الموقف الثوري للحكومة السودانية فى أزمة الخليج ، ويتضح ذلك من تصريح الفريق البشير اثناء تلك الزيارة إذ قال : (ان ثورة الانقاذ تعلم أن مدّ جسور العلاقات بين السودان وايران قد تأخر كثيراً وتأخرت مصالح حيوية للبلدين) [١]، ثم تمادى الرئيس السوداني فى كشف معالم العلاقة السودانية الايرانية مؤكداً (امكانية تأسيس تحالف استراتيجي بين البلدين) [٢] .

كما توطّدت العلاقة - إثر الأزمة الخليجية - بين النظام السوداني والحركات الاسلامية الثورية فى الوطن العربي، والتى توافق مواقفها مع الموقف السوداني لتنطلق الاتهامات بعد الأزمة موجّهةً إلى حكومة الانقاذ باعتبارها مسئولةً عن النشاطات التى تقوم بها الحركات الاسلامية فى مصر والجزائر وتونس .

وبهذه المؤشرات - فضلاً عن شعارات الجهاد الاسلامي والانعتاق ، التى اطلقها النظام السوداني - يتضح الدور الكبير الذي لعبته الأزمة الخليجية فى بعث قيم النسق العقيدي ومنحها حرية الحركة والنفاذ بما جعل النسق العقيدي يؤدى وظيفته كأهم متغيرات النظام السياسي السوداني .

أما الحركة الاسلامية السودانية فقد تولّت مهمة التعبير عن موقف النظام السوداني فى الأزمة ، وذلك بتسخير آلياتها - الاعلامية والتنظيمية والفئوية - وهو ماحمل المسئولين السعوديين على عدم التفريق بين موقف الحكومة وموقف الحركة الاسلامية السودانية ، كما سيتضح فى المباحث التالية .

١-٢-٢ علاقة الحركة الاسلامية السودانية بالنظام السعودي

تتكشّف علاقة الحركة الاسلامية السودانية بالمملكة العربية السعودية ، عن مفارقة واضحة انتهت إليها الأحداث إثر الازمة الخليجية .

ومؤدى تلك المفارقة ، أن العلاقة التى بدأت بدعم سعودي غير محدود للحركة الاسلامية أيام معارضتها

---

(١) القوات المسلحة ، (الخرطوم) ، ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٢) المصدر السابق .

لنظام النميري فى بداية السبعينات قد انتهت إلى قطيعة حادة بسبب موقف الحركة الاسلامية السودانية المناوئ للسياسة السعودية فى أزمة الخليج ، وذلك بعد تمكن هذه الحركة من السلطة فى بداية التسعينات .

وخلال هذه السنوات العشرين تراوحت العلاقة بين التقارب الوثيق والاقتراب الحذر ، ثم الصراع المحموم الذي استنفذ كل وسائله فى العداء .

فقد جاء تقارب الحركة الاسلامية السودانية مع النظام السعودي بعد استيلاء نظام جعفر النميرى ذي التوجهات اليسارية على الحكم فى مايو ١٩٦٩ ، حيث لجأ عدد من عناصر الحركة الاسلامية – الاخوان المسلمين عهدئذ – الى العربية السعودية نسبةً لاستهداف نظام النميري اليساري مشروع الحركة الاسلامية ورموزها المؤثرة (١) .

وقد اتاح النظام السعودي لتلك العناصر المهاجرة (دعماً مادياً ومعنوياً وأباحوا الاسترفاق بأرضهم أو شعبهم ضد النظام المايوي) (٢) ، وكان للملك فيصل بن عبدالعزيز أثر بالغ فى تقديم الدعم للحركة الاسلامية السودانية من منطلق ريادته لحركة المد الإسلامي فى وجه الشيوعية والقومية العربية .

وإثر انقلاب نظام النميرى على الفصيل الشيوعي واطروحاته عام ١٩٧١ ، نشأ تقارب بين النظامين السوداني والسعودي كان دافعاً لعودة عدد من قادة الحركة الاسلامية إلى السودان ، وانخراطهم فى النشاط الاقتصادي مقدِّمين التجربة الاسلامية فى هذا المجال ، مستفيدين فى ذلك من دعم مادي ومعنوي هائل من بعض المجموعات الاقتصادية السعودية ،انتهى إلى تكوين بنك فيصل الاسلامي بالسودان .

وفى الفترة مابين المصالحة الوطنية (١٩٧٧) ، وتأسيس الجبهة الاسلامية القومية (١٩٨٥) ، كان غالب علاقة الحركة الاسلامية بالعربية السعودية ذا طابع اقتصادي ، نسبة لانشغال الحركة آنذاك بتنظيم شتاتها ، وانخراطها في العمل السياسي . وفي هذه الفترة لم تمسك المملكة عن تقديم الدعم للحركة الاسلامية ممثلةً في مؤسساتها الدعوية -كمنظمة الدعوة الاسلامية – أو العلمية – كالمركز الاسلامي الافريقي – (٣) .

وبعد قيام تنظيم الجبهة الاسلامية القومية إثر انهيار نظام النميري ، راحت السلطات السعودية تبدي حذراً واضحاً في التعامل معها (٤) ، خاصةً وأن تيار الحركة الاسلامية كان هو المساند لقرارات تطبيق الشريعة الاسلامية فى أُخريات عهد النميري ، وهي القرارات التى لم يصادف اسلوب تطبيقها رضىً من النظام السعودي .

وقد نتج عن ذلك ، أن الجبهة (قد انقطعت علاقاتها المؤثرة مع السعودية الى حين مشاركتها فى الحكم .. عام ١٩٨٨) (٥) .

ورغم الحذر الذى شاب العلاقة من الجانب السعودي ، إلاّ أن قادة الجبهة الاسلامية سعوا جاهدين إلى تدفئة العلاقة مع المملكة ، وكان مردّ ذلك الى أمرين :

الأول : ادراك الجبهة للقيمة الاقتصادية والسياسية التى تمثلها المملكة السعودية بما يعني أن خسارة الدعم السعودي يعد خسارةً جسيمة .

---

(١) أنظر : حسن مكي ، الحركة الاسلامية فى السودان ٦٩ – ١٩٨٥ : تاريخها وخطابها السياسي ، (الخرطوم : بيت المعرفة ، ١٩٩٠) ، ص ٢٦ .

(٢) حسن عبدالله الترابي ، الحركة الاسلامية فى السودان : التطور والكسب والمنهج ، الطبعة الثانية ، (لاهور : الشركة العربية العالمية ، ١٩٩٠) ، ص ٣٠٥ .

(٣) مقابلة مع أحمد عبدالرحمن ، عضو القيادة التنفيذية للجبهة الاسلامية القومية (٨٦ – ١٩٨٩) ، مصدر سابق .

(٤) مقابلة مع سفير السودان الاسبق لدى السعودية ، مصدر سابق .

(٥) ادريس سالم الحسن ، العلاقات الخارجية لإحدي الحركات الاسلامية السوادنية ، ورقة غير منشورة ، ندوة علاقات السودان الخارجية ، معهدالدراسات الافريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٠ الى ١٣ مارس ١٩٩٠ ، ص ١٤ .

والثاني : الثقل الجماهيري الضخم الذي تتمتع به الجبهة الاسلامية في أوساط المغتربين السودانيّين والذين شكّلوا سنداً قوياً لها مكّنها من الفوز بكل مقاعد دوائر الخريجين (١) .

من هذين المنطلقين عمل قادة الجبهة الاسلامية على كسب الجانب السعودي ، ويتضح هذا السلوك في تصريحات الأمين العام للجبهة - حسن الترابي - الذى صرّح في اعقاب الزيارة التى قام بها وفد الجبهة إلى السعودية في نوفمبر ١٩٨٨قائلاً : (إن الوفد وجد لدى المسئولين السعوديين عاطفة حب نحو السودان وانفعال بهمومه ، وتنسق المملكة لعلاقة وطيدة مع السودان مبنية على الأخوة الاسلامية) (٢) .

وتحدث حسن الترابي مشيداً بالنظام القضائي السعودي ، مشيراً إلى (تقدير الوفد لجلالة المرحوم الملك عبدالعزيز الذي قام بسن السُنّة الأولى لذلك النظام وقام بتعهده وارسائه قاعدة للحكم وارساءً للدولة والذى يحظى اليوم برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز اهتماماً بمكانة النظام القضائي في الاسلام كوظيفة دينية يحكم باسم الله وبحكم الله الذي جعل النظام القضائي في المملكة يتبوّأهذه المكانة) (٣) .

وكان أخطر ما في تلك التصريحات ، أن النظام السعودي احتفظ بها ليستخدمها استخداماً تشهيرياً بالترابي إثر موقف الحركة الاسلامية من أزمة الخليج ، حيث جاء في أحد البيانات السعودية الرسمية (اننا نشير إلى تصريح رجل نراه اليوم وقد نكص على عقبيه وتنكر لكل ماقاله عن المملكة ذات يوم وهو الدكتور حسن الترابي ..) (٤) .

٢-٢-٢ موقف الحركة الاسلامية السودانية فى أزمة الخليج

جاء موقف الحركة الاسلامية السودانية متفقاً مع موقف الحركات الاسلامية الثورية فى الوطن العربي مثل (جبهة الانقاذ الجزائرية)، و (حزب النهضة التونسي) ، و (جماعة حماس الفلسطينية)، و (حزب العمل المصري)، وا (الاخوان المسلمون الأردنيون) .

و يشترك جميع هذه الحركات في الطرح الفكرى - الذي يقدم المشروع الاسلامي أساساً لنظام الدولة - ، وفى الأسلوب الحركى الذى يتميز بالثورية .

وقد جاء موقف هذه الحركات مناصراً للعراق خلال الأزمة ، وذلك من منطلقين :

المنطلق الأول ، هو رفض الحركات الاسلامية القاطع للتدخل الأجنبي .

والمنطلق الثاني، هو تأييد الشعارات الإسلامية التى رفعها النظام العراقى خلال الأزمة .

ففيما يتعلق بالمنطلق الأول يلاحظ أن جميع هذه الحركات جعل من التدخل الأجنبي أساس الأزمة ، ويعود ذلك الى تاريخية النظرة إلى الغرب من قبل هذه الحركات والتى ظلت على عداء مع معطيات الجانب الثقافي للحضارة الغربية (٥) ، كما أنها ظلت تُحمِّل الغرب مسئولية القهر الذى تعرضت له الحركة الاسلامية فى الماضى (٦) .

وعلى هذا الاساس فقد تبنّت هذه الحركات الاسلامية الرأى الشرعي القائل بعدم جواز استعانة

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٢) النهار ،(الخرطوم) ، ٩ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٣) الراية ،(الخرطوم) ، ٣ نوفمبر ١٩٨٨ .

(٤) « تصريح مصدر مسئول رداً على تصريحات أدلى بها الرئيس السوداني الفريق عمر البشير » ، عكاظ ، (جدة) ، ؟ يونيو ١٩٩٢ .

(٥) أمين هويدي ، العسكرة والأمن فى الشرق الأوسط ، (القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩١) ، ص ١٨٧ .

(٦) فهمي هويدي ، « الفتنة الكبري » ، المجلة ، (لندن) ، العدد ٥٥٢ ، ٥ سبتمبر ١٩٩٠ ، ص ٣٣ .

المسلمين بغير المسلمين * ، ومضت تبني عليه عديداً من المواقف كانت كلها انتصاراً للموقف العراقي .

أما المنطلق الثاني الذي دفع الحركات الاسلامية إلى مناصرة العراق ، فقد تجسّد فى الشعارات الاسلامية التى احتشد بها الخطاب العراقي ، فكان أن وجدت فيه هذ الحركات بغثاً لقاموس ضخم من تعبيرات الجهاد الاسلامي التى لم يتسنّ لها من قبل أن تحظى بمثل هذه السانحة ، وهو الأمر الذى فاق أقصي أمنيات وتوقعات الحركات الاسلامية فى هذه الفترة .

فباستخدام شعارات المعركة الاسلامية ، أفلح النظام العراقي منذ أول يوم في كسب الشارع الاسلامي إلى جانبه ، حيث خرج أول بيان أصدره مجلس قيادة الثورة العراقي حافلاً بالروح الاسلامي فى خطابه [١]. كما أن نداء الرئيس صدام حسين فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠ - والذي جاء رداً على الادانة الصادرة عن قمة القاهرة - كان نداءاً اسلامياً محضاً فى صياغته ، حيث اشتمل على ٥٥ (خمسة وخمسين) تعبيراً جهادياً اسلامياً [٢] .

وبهذا النهج ** فى استخدام الشعارات الاسلامية استطاع النظام العراقي أن يحظي بتأييد الحركات الاسلامية الثورية ، والتي أفلحت من جانبها فى استثارة الشارع العربي ، الذي جاء تأييده للعراق كأحد أبرز الظواهر التى أفرزتها أزمة الخليج ، إذ كشف ذلك التأييد عن (توحد الجماهير مع الشعارات التى رفعها الرئيس صدام حسين بغض النظر عن جديته فى رفعها أو عمله الحقيقي فى تحقيقها) [٣] .

ومن هذين المنطلقين : (رفض التدخل الأجنبي ، وتأييد شعارات العراق الاسلامية) ، جاء موقف الحركة الاسلامية السودانية شديد الصلابة رغم ماعرف عنها من ميلها للمرونة السياسية [٤] .

والحق ، أن الحركة الاسلامية السودانية برغم انتقاداتها للسياسات الغربية [٥] ، فإنها لم تكن - شأن كثير من الحركات الاسلامية - منغلقةً في علاقاتها بالغرب ، حيث (تجاوزت الحركة كسب غالب الحركات الاسلامية التي قعد بها الحذر والتحفظ أو ضآلة الواقع فزهدت في العالم وزهد فيها) [٦] ، غير أن الأزمة الخليجية بالنسبة للحركة الاسلامية السودانية كانت ذات شأن آخر . فهي من جانب مثّلت امتحاناً لمبدئيتها وإيمانها بقيم الجهاد دون التفات للمصالح المادية ، إلى الحد الذي جعل موقفها (لا يمكن تفسيره بالحسابات السياسية المجردة .. فقد وقفت موقفاً أفقدها الكثير من علاقاتها ومصالحها وخصوصاً مع دول الخليج فى وقت كانت تحتاج اليهم) [٧] .

---

* أيدت بعض الجماعات والهيئات الاسلامية السياسات السعودية من منطلق فقهي آخر يرى جواز استعانة المسلمين بغير المسلمين ، مستنداً الى بعض الشواهد الاسلامية التاريخية ، أنظر علي سبيل المثال : « بيان الازهر الشريف حول الاستعانة بالقوات الاجنبية » ، اللواء الاسلامي ، (القاهرة) ، ٢٣ اغسطس ١٩٩٠ .

(١) أنظر : رضا هلال ، الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة ، (القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١) ، ص ١٥٤ .

(٢) تم احصاؤها بواسطة الباحث من نصّ النداء ، فى : سعد البزاز ، مصدر سابق ، ص ص ١٢٣ ، ١٢٦ .

* بلغ هذا النهج قمته في تصريح الرئيس العراقي القائل : « إن حزب البعث هو حزب الله » ، أنظر : القادسية ، (بغداد) ، ٢٦ اكتوبر ١٩٩٢ .

(٣) السيد يسن ، « التحليل الثقافي لأزمة الخليج » ، في : أحمد صدقي الدجاني وآخرين ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، اوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩١) ، ص ٥٣ .

(٤) انظر : الجبهة الاسلامية القومية ، برنامج السياسة الخارجية ، المؤتمر العام الثاني للجبهة الاسلامية القومية ، الخرطوم ، د. ن ، ديسمبر ١٩٨٨ .

(٥) حيدر ابراهيم علي ، أزمة الاسلام السياسي : الجبهة الاسلامية القومية في السودان نموذجاً ، الطبعة الثانية ، (الرباط : مركز الدراسات السودانية ، ١٩٩١) ، ص ١٩٤ .

(٦) حسن عبدالله الترابي ، مصدر سابق ، ص ٣٠٨ .

(٧) طارق الاعظمي ، (مراجعاً) ل : جيمس بسكتوري ، « الأصولية الاسلامية وأزمة الخليج » ، قراءات سياسية ، واشنطن : مركز دراسات الاسلام والعالم ، العدد الأول ، (شتاء ١٩٩٢) ، ص ٢٠٦ .

ومن جانب آخر كانت الأزمة فرصة للحركة الاسلامية لكى تظهر قوتها وتأثيرها في مجريات الأحداث ، وهذا ما أكّده الترابي نفسه حين قال : (ومثل هذا الحدث سيستفز الحركة الاسلامية استفزازاً بالغاً وربما يحييها بأقدار هائلة ستتولد طاقات هائلة) (١) .

وكان أخطر ما في موقف الحركة الاسلامية السودانية أنها أحتلّت مكان القيادة بالنسبة للحركات الأخرى ، حيث شارك حسن الترابي مشاركة فعالة (في قيادة وفد الحركات الاسلامية الذي ناصر العراق) (٢) .

وقد كانت فعالية زعيم الحركة السودانية مؤشّراً على القدر الهائل من الحرية الذى كانت تتمتع به الحركة فى السودان ، على عكس الحركات الأخرى التى لم تكن بمنأى عن ضغوط وتحجيمات تعرضت لها من السلطات الحاكمة فى بلدانها .، وقد كانت الحرية المتاحة للحركة الاسلامية السودانية سبباً فى عدم فصل المسئولين السعوديين بين الموقف الرسمي للحكومة وموقف الحركة الاسلامية السودانية ، خاصةً وأن بروز الحركة الاسلامية على سطح الأحداث فى السودان قد تزامن مع نشوب أزمة الخليج ، إذ لم يُعهد لها نشاط منذ حلّ الجبهة الاسلامية القومية مع غيرها من الأحزاب السياسية فى يونيو ١٩٨٩ ، وليس أدلّ على أهمية هذا المؤشّر من أنه مثّل جزءاً فى الادراك السعودي لتطابق الموقف الرسمي مع موقف الحركة ، حيث أبانت أجهزة الاعلام السعودية عن اهتمام بالغ بتصريح أدلى به الدكتور الترابي لاحدى المطبوعات العربية ، جاء فيه (لوقت قريب اقتصرت اختصاصات الحركة الاسلامية على دور المراقب لكن لجلال هذه الأزمة وللنمو النسبي الذي طرأ على الحركة الاسلامية نطمع أن يكون لنا صوت ودور ولعلها فرصة لانتقال الحركة الاسلامية من دور المراقب الى دور الفاعل ومن دور المنعزل إلى دور العمل الاسلامي الموحّد) (٣) . وتأسيساً على هذا الادراك فقد انتظمت أجهزة الاعلام السعودية فى الإشارة إلى أن ثمة مؤامرةً تم رسمها بين الخرطوم وبغداد لاقتسام ثمرة الغزو العراقي ، وأن الترابي والبشير قاما (بزيارة سرية إلى بغداد وضعت التفاصيل النهائية لدور السودان فى المؤامرة) (٤) .

وزيادة على ما قاد إليه بروز تأثير الحركة الاسلامية – ابتداءاً – ، فإن تفاعل الحركة السودانية مع الأزمة أدىّ إلى مزيدٍ من تأكيد الادراك السعودي ، حيث بدا واضحاً تأثير النسق العقيدى فى تطابق الموقف الرسمي مع موقف الحكومة عبر عدد من المؤشرات .

٣-٢-٢ المؤشّرات الدّالة على تأثير النّسق العقيدى فى تطابق الموقف

بالرغم من أن كل الفعليّات كانت تشير إلى أهمية النسق العقيدي كمرجعية أدّت إلى تطابق الموقف الرسمي مع موقف الحركة الاسلامية السودانية ، إلاّ أن هنالك أربعة مؤشرات دلّت بصورة حاسمة على تأثير النسق العقيدى تأثيراً نهائياً فى تطابق ذلك الموقف .

وتلك المؤشرات هى : عملية اتخاذ القرار ، والتصريحات ، وتعبئة الرأى العام ، والحملات الاعلامية .

(أ) عمليّة اتّخاذ القرار

كان من المؤشرات ذات الدلالة البالغة على أثر النسق العقيدى فى الموقف الرسمي لحكومة السودان ، ماقاد إليه النسق من تأطيرٍ لعملية اتخاذ القرار السوداني حيال الأزمة ، إذ تبدّى ذلك فى عامل الادراك ،

---

(١) « مقابلة مع الدكتور حسن الترابي » ، الشعب ، (القاهرة) ، ٤ سبتمبر ١٩٩٠ .

(٢) محمد طه محمد أحمد ، محاولة اغتيال الترابي : اسرار وخفايا ، (الخرطوم : دار الاعلام للطباعة والنشر ، ١٩٩٢) ، ص ٧٥ .

(٣) عبدالله الجفري ، « اعلام الفكر الاسلامي المتحزبون » ، عكاظ ، (جدة) ، ٢٤ اكتوبر ١٩٩٠ .

(٤) عكاظ ، (جدة) ، ١٠ اكتوبر ١٩٩٠ .

وعامل الزمن ، وعامل الفاعلين الرئيسيين ، وهى العوامل التى مثّلت اجرائيات لموقف السودان الرافض للتدخل الأجنبي .

فاستناداً إلى **عامل الادراك** ، يلاحظ أن القيادة السودانية كانت على وعى تام بخطورة التدخل الأجنبي ومنذ وقت مبكر ، حيث كانت وجهة النظر السودانية قد سبقت فى الطرح كل وجهات نظر الحكومات العربية .

ففي الاسبوع الأخير من شهر يوليو ١٩٩٠ ، تزامنت زيارة الرئيس السوداني إلى الرياض مع بدء المناوشات الحدودية بين العراق والكويت . وبرغم ضبابية الموقف آنئذ ، إلاّ أن المباحثات السودانية السعودية تطرقت لتلك المناوشات ، ليصرّح بعدها الفريق البشير أنه اتفق مع العاهل السعودي (على بذل الجهود العربية داخلياً لاحتواء المشكلة الطارئة بين العراق والكويت وعدم تصعيد الموقف والخروج به من دائرة الساحة العربية) (١) .

ولمّا كان (ادراك القائد السياسي يتحدّد من خلال عقائده) (٢) ، فقد بات واضحاً أن تصريح القيادة السودانية المبكر قد أبان عن موقف مبكر أيضاً ، كانت السمة الغالبة عليه هى الثبات ، وذلك من منطلق عقيدى محض عبّر عنه الفريق البشير فى أكثر من موقف .

فرداً على استدعاء السعودية القوات الأميريكية باعتبارها قوات صديقة ، قال الفريق البشير فى عرضه لموقف السودان أثناء القمة الطارئة فى القاهرة (إن القوات الأجنبية لا يمكن أن تكون قوات صديقة ولا ينبغي أن نأتي بها تحت أيةذرائع وأسباب) (٣) وهذا التصريح يدل بوضوح على استناد الرئيس السوداني إلى ذات الرأى الشرعي الذي استندت إليه الحركة الاسلامية السودانية والقاضي بعدم جواز الاستعانة بغير المسلمين مهما اقتضت الظروف . كما أكّد الفريق البشير الموقف نفسه حين قال : (إن مصالحنا ومصالح القوى الأجنبية ليست واحدة) (٤) ، والحديث عن (المصلحة) هنا يشير إلى أن الافتراق بين وجهتي النظر السودانية والسعودية – رغم التصريح الذى أكد فيه البشير اتفاقه مع العاهل السعودي على حصر الخلاف في النطاق العربى – إنما جاء افتراقاً فى (المصلحة) ، فعلى حين تنصلّت القيادة السعودية عن ذلك الاتفاق باستدعائها القوات الأجنبية – انطلاقاً من مصالحها الأمنية – نجد أن القيادة السودانية ظلّت على ثبات في موقفها الرافض لتدخل تلك القوى انطلاقاً من مصالحها المتمثلة فى قيم النسق العقيدى ، وهو ما يعبّر عن استناد الادراك السوداني إلى مرجعيّة ذلك النسق .

أما **عامل الزمن** ، فبتداخله مع عامل الادراك المبكر لدى الحكومة السودانية ، يكشف عن السرعة التى اتّبعها المسئولون السودانيون فى التعبير عن رفض التدخل الأجنبى ، إلى الحد الذي جعل النظام السوداني أول من نبّه إلى خطورة التدخل الأجنبي – قبل نشوب الأزمة – كما جعل النظام السوداني أول الأنظمة العربية فى الإعراب عن رفض التدخل الأجنبي – كما أشرنا سابقاً – ، وهو ما يوضّح عدم التفات الحكومة السودانية إلى وضع خيارات وبدائل ، إذ كانت استماتتها فى الثبات على موقفها دليلاً على أنه ليس ثمة بديل آخر يفرزه النسق العقيدى للنظام ، كما كشفت السرعة فى اتخاذ القرار السوداني ، عن تجاوز متخذي القرار لاجرائيّة المعلومات المتضمنة لعمليات (الفحص ، الانتقاء ، التنقية ، الربط اعادة التنظيم ، التدوين) (٥) . وقد بات واضحاً أن تجاوز متخذي القرار السوداني لتلك الاجرائية لم يكن بدافع من نقص فى المعلومات ولا بدافع من خللٍ فى التعامل معها ، بقدر ما كان الدافع الأساسي هو (النسق

---

(١) القوات المسلحة ، (الخرطوم) ، ٢٥ يوليو ١٩٩٠ .

(٢) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٤١٦ .

(٣) سعد البزاز ، مصدر سابق ، ص ١١٦ .

(٤) « مقابلة مع الفريق عمر البشير » ، التضامن ، مصدر سابق .

(٥) William D. Coplin & Charles W. Kegley , Op. Cit , P 32 .

العقيدى) الذي اختزل كل تلك المساحة الزمنية . وقد كان نتاج سرعة القرار السوداني أن رمى العاهل السعودي الرئيس السوداني بتهمة خلط المعلومات (١) ، وذلك اثناء مناقشات القمة الطارئة.

أما عامل **الفاعلين الرئيسيين** فى عملية اتخاذ القرار السوداني فقد جسَّد مؤشّراً آخر منح الحكومة السعودية فرصةً في ادراك تطابق الموقف الرسمي مع موقف الحركة الاسلامية .

فشأنه شأن كل الأنظمة العقائدية ، اقتصر نظام الانقاذ الوطني فى عملية ادارة الأزمة على مركزية السلطة ورموز النسق العقيدي ، الأمر الذي أدىّ إلى حجب كل الأصوات المناهضة لموقف الحكومة ، وهى القوى التى اختارت معارضة النظام وأعلنت عن تأييد للسعودية خلال الأزمة * ، مما حمل الصحافة السعودية على اعتبار (موقف السودان هو موقف حكومة الجبهة) (٢) .

كما كان من الدلائل بالغة الأهمية على تأثير النسق العقيدي فى اتخاذ القرار السوداني – من منطلق (الفاعلين الرئيسيين) – خروج رئيس اللجنة السياسية بمجلس قيادة الثورة عن الحكومة نتيجةً لرفضه موقف الحكومة من الأزمة ، وهو الموقف الذى كشف عن ظهور النسق العقيدي للنظام ممثلاً فى قرار الحكومة من الأزمة ، وظهور تأثير الجبهة الاسلامية القومية (٣) ، وكلاهما من الأسباب التى أوردها رئيس اللجنة السياسية فى حيثيات استقالته (٤) .

فقد كان العميد عثمان أحمد حسن – وهو من قادة التغيير الأساسيين – شديد الحرص على التصريح المتكرر برفض الاجتياح العراقي للكويت وبأسلوب لم يعهد عند قادة النظام الآخرين .

فعلى سبيل المثال كان العميد عثمان أحمد حسن صريحاً فى وصفه السلوك العراقى (بالعدوان) حين قال لدى استقباله الوفد الشعبي الكويتي فى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ : (السودان لم يكن مع العدوان أو ضد الشرعية الدولية) (٥) . وبينما كان قادة النظام السوداني ينظرو ن إلى التدخل الأجنبي بوصفه أساس الأزمة ، كان العميد عثمان أحمد حسن يرى أن أساس الأزمة هو السلوك العراقي ، فلدى مخاطبته أحد الوفود عبّر رئيس اللجنة السياسية (عن بالغ أسفه للشرخ الذى أحدثه تدخل العراق فى الكويت) (٦) .

ولم يمض على انتهاء حرب الخليج سوى شهرين حتى كان العميد عثمان أحمد حسن قد خرج عن منصبه نتيجة لتعارض مواقفه مع مواقف حكومته (٧) ، وهذا يدل على أن الفاعلين الرئيسيين فى اتخاذ القرار السوداني حيال الأزمة كانوا يعبرون عن مرجعيةٍ لم يكتب البقاء فى الحكومة لمن خالفوا أطروحاتها .

(ب) التصريحات الرسميَّة

ينتهى بنا تحليل مضمون التصريحات التى أدلى بها المسئولون السودانيون خلال الأزمة الخليجية ، إلى

---

(١) محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ٤٣٤ .

* اعلن آل المهدي تأييدهم للسعودية في : الشرق الأوسط ، (لندن) ، ١٩ أغسطس ١٩٩٠ ، كما اعلن المتحدث الرسمي باسم الحزب الاتحادي الديمقراطي تأييد الحزب للسعودية في : عكاظ ، (جدة) ، ٦ سبتمبر ١٩٩٠ ، وكلا الموقفين أكدهما للباحث زعيم حزب الأمة ، ونائب الأمين العام للحزب الاتحادي في المقابلتين اللتين أجراهما الباحث معهما .

(٢) عكاظ ، (جدة) ، ٦ سبتمبر ١٩٩٠ .

(٣) لنظر : محمد طه محمد أحمد ، « أشواك السيال » ، الانقاذ الوطني ، ٢٤ ابريل ١٩٩١ .

(٤) انظر : حيدر طه ، الأخوان والعسكر : قصة الجبهة الاسلامية والسلطة في السودان ، (القاهرة : مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر ، ١٩٩٣) ، ص ٣٣ .

(٥) السودان الحديث ، (الخرطوم) ، ٢٦ ديسمبر ١٩٩٠ .

(٦) الانقاذ الوطنى ، (الخرطوم) ، ١٩ فبراير ١٩٩٠ .

(٧) أنظر : مدير التحرير ، « إقالة أم استقالة » ، الملتقي ، (الخرطوم) ، العدد ١٠ ، ١٥ مايو ١٩٩١ ، ص ص ٥، ٦ .

أن النسق العقيدى للنظام السياسي كان هو الحافز الأساسي فى موقف الحكومة السودانية حيال الأزمة .

فقد احتشدت تلك التصريحات بكم هائل من تعبيرات الجهاد الاسلامي تطابقت مفاهيمها مع ما راح يردده قادة الحركة الاسلامية .

فمن ذلك كلمة العقيد محمد الأمين خليفة امام الملتقى الطلابي العربي فى اكتوبر ١٩٩٠ والتى جاء فيها (إن الأمة العربية الاسلامية تشهد اليوم مداً استعمارياً عسكرياً جديداً .. حيث حطّت الامبريالية بحشودها العسكرية على الأرض الطاهرة التى تضم مقدساتنا الاسلامية الشريفة .. إن بقاء هذه الحشود العسكرية غير الاسلامية إنما يمثل فى الحقيقة السيطرة على ثروات المسلمين والهيمنة على سيادة أراضيهم ويعدُّ غزواً ثقافياً مباشراً يهدد تقاليدنا وأصالتنا فى قلب الأرض المقدسة .. إن القوى الامبريالية تخشي من تحرك سلاح العقيدة الاسلامية) (١) .

وعلى ذات الغرار قال الفريق البشير فى ١٨ يناير ١٩٩١ : (إن أكثر من ثمانية وعشرين دولة تحالفت ضد العراق ولكن العراق سينتصر طالما وقف دفاعاً عن الشرف العربي والحق العربي وإذا كانوا يظنون العراق وحده فإن الله هو الجبار ذو القوّة المتين) (٢) .

كما قال الفريق البشير فى ٢٠ يناير ١٩٩١ : (إن المقصود هو تدمير العراق كقوة عربية اسلامية ، فبعد انهيار الشيوعية الدولية اصبح الاسلام هو العدو الأول للامبريالية الدولية ولهذا السبب كان الهدف من وراء العدوان هو منع وجود أى قوة ضاربة اسلامية وتدميرها كبداية لتدمير القوة الإسلامية كلها) (٣) .

وقوله : (ان العراق سيظل معياراً للصدق العربي .. والجهاد العربي لا يعرف التخاذل والنكوص وستظل بلاد الرافدين اشعاعاً دينياً فى النجف وكربلاء وستظل اشعاع الجهاد الدافق اعلاءاً لراية الحق وراية الدين) (٤) . وغير هذه التصريحات كثيرٌ مما يتشابه مع تصريحات قادة الحركة الاسلامية السودانية ، مثل تصريح حسن الترابي الذي قال فيه : (علمتنا الأحداث أن كل هجمة امبريالية صليبية ولّدت عند المسلمين تصدياً للباطل .. وغالب اليقظات الاسلامية جاءت استجابة للتحديات وكلما كانت التحديات عظيمة كلما جاءت الاستجابة أكبر) (٥) .

(ج) تعبئة الرأى العام

كان من الظواهر التى وقف عندها دارسو السياسة كثيراً فى أزمة الخليج ، مالقيه العراق من مساندة شعبية هائلة أبدتها الجماهير فى معظم الدول العربية والاسلامية ، وتعدّتها إلى دول أخرى لا ترتبط بالعروبة والاسلام .

ولم يكن التأييد الشعبي وقفاً على جماهير الحركات الاسلامية ، بل ان كثيراً من تلك المجاميع خرجت على غير اتفاقٍ مع تلك الحركات ، مدفوعة - شأن غيرها - اما بالحماس للخطاب العراقي (٦) ، أو من واقع نظرة سلبية نحو الشعوب الخليجية (٧) .

---

(١) القوات المسلحة ، (الخرطوم) ، ٢ اكتوبر ١٩٩٠ .

(٢) الانقاذ الوطنى ، (الخرطوم) ، ١٩ يناير ١٩٩١ .

(٣) الانقاذ الوطنى ، (الخرطوم) ، ٢١ يناير ١٩٩١ .

(٤) القوات المسلحة ، (الخرطوم) ، ٢٤ يناير ١٩٩١ .

(٥) « مقابلة مع الدكتور حسن الترابي » ، مصدر سابق .

(٦) محمد سعيد أبو عامود ، « أزمة الخليج واشكالية الديمقراطية في الوطن العربي » ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٥٢ ، (اكتوبر ١٩٩١) ، ص ١٠١ .

(٧) أنور قرقاش ، « الصورة المشوّهة للانسان الخليجي : الادراك والادراك الخاطئ ، الذات والآخر » ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٥٣ ، (نوفمبر ١٩٩١) ، ص ٦٧ .

جدول (١٢)

المسيرات الجماهيرية السودانية المساندة للعراق فى أزمة الخليج .

تاريخ المسيرة	الجهة المنظمة
١٠ أغسطس ١٩٩٠	النقابات والاتحادات واللجان الشعبية بالخرطوم .
١١ أغسطس ١٩٩٠	طلاب جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا بالخرطوم .
١٣ أغسطس ١٩٩٠	الهيئة الشعبية لمناصرة العراق بالخرطوم .
١٦ أغسطس ١٩٩٠	الهيئة الشعبية لمناصرة الشعوب بمدني .
١٦ أغسطس ١٩٩٠	جماهير الأبيض .
١٦ يناير ١٩٩١	الهيئة الشعبية لمناصرة الشعوب بالخرطوم .
١٨ يناير ١٩٩١	النقابات والاتحادات بالخرطوم .
١٩ يناير ١٩٩١	جماهير كسلا .
٢٠ يناير ١٩٩١	الهيئة الشعبية لمناصرة الشعوب بالخرطوم .
٢٠ يناير ١٩٩١	جماهير الفاشر .
٢٣ يناير ١٩٩١	جماهير دنقلا .
٢٧ فبراير ١٩٩١	النقابات واتحادات الطلاب بالخرطوم .

المصدر : تم رصده بواسطة الباحث من : ملف أزمة الخليج : الموقف الرسمي لحكومة السودان ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، أرشيف دار الاعلام ، الخرطوم .

وقد كانت الجماهير السودانية فى مقدمة الشعوب العربية التى أظهرت تأييداً منقطع النظير للعراق إلى الحد الذى جعل بعض دارسي السياسة يرون أن (السودان عبَّر تعبيراً جماهيرياً منسجماً وواضحاً) (١) .

ورغم أنه من أعتساف الحقائق القول بأن الجماهير التى خرجت تؤيدّ العراق فى السودان هى جماهير الحركة الاسلامية وحدها ، إلاّ أن الحركة الاسلامية لعبت من جانبها الدور الأكبر في اخراج تلك المسيرات الجماهيرية على ذلك النحو من الضخامة والتأثير ، حيث كانت فصائل الحركة الاسلامية – كالاتحادات الطلابية والمنظمات الشعبية – هى مناط تنظيم تلك التظاهرات ، ويبدو الأثر الواضح للحركة الاسلامية فى هذا الاطار من تصريح للدكتور حسن الترابي زعيم الحركة ، يقول فيه : (أما نحن الاسلاميين فما علينا الآن إلا أن نبادر ونعجّل بتعبئة الشارع الإسلامي والقوى الشعبية التى ترهبها أمريكا لتوقف تماديها نحو العرب) (٢) .

أما الحكومة السودانية فمن جانبها أسهمت اسهاماً كبيراً فى تعبئة الرأى العام السوداني ، حيث أن (المجهودات الشعبية ما كانت لتتم لولا رضاء الحكومة السودانية وتقديم التسهيلات الضرورية لها) (٣) . ومن ذلك –على سبيل المثال – (أوردت كل وسائل الاعلام السودانية أن وزير شئون الرئاسة يهيب بمدراء المصالح الحكومية السماح للعاملين بالدولة بالمشاركة فى المسيرة الجماهيرية لصالح العراق ..) (٤) .

وقد كان للتظاهرات نصيبٌ وافر فى زيادة معدل الصراع مع المملكة ، فقد لفتت تلك التظاهرات الانظار بتكرار حدوثها ، { انظر جدول (١٢) }، وبكثافة المشاركين فيها الى الحد الذي حمل أجهزة الاعلام العراقية على الاحتفاء بها ، حيث ذكر بعض تلك الأجهزة أن من تلك المسيرات مافاق المليون شخص (٥) .

وزيادةً على كثافة تلك المسيرات ، فإن مضامين الهتافات التى ردّدتها الجماهير استهدفت مباشرةً النظام السعودي * ، مما أغضب المسئولين السعوديين الذين لم يخفوا تضجّرهم من السلوك الجماهيري السوداني (٦) ، وهو الادراك الذى جعل تلك المسيرات تساهم بفاعلية فى زيادة معدّل الصراع بين الدولتين .

(د) الحملات الاعلاميَّة

كان لأجهزة الاعلام الرسمية دور بالغ الخطورة فى سياسة السودان الخارجية ازاء العربية السعودية خلال أزمة الخليج وبعدها .

وكان أخطر ما دفعت به هذه الأجهزة أنها مثّلت – على الاطلاق – أهم بؤر الصراع ** بين السودان والسعودية خلال هذه المرحلة.

---

(١) على أومليل ، « من أجل المستقبل » ، فى : أحمد صدقي الدجاني وآخرين ، مصدر سابق ، ص ١٤١ .

(٢) « مقابلة مع الدكتور حسن الترابي » ، مصدر سابق .

(٣) حامد عثمان أحمد ، موقف الحكومة السودانية من ازمة الخليج ، ورقة غير منشورة ، سمنار الاثنين ، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٢ اكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٨ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٨ .

(٥) الدستور ، (لندن) ، العدد ٦٥١ ، ٢٠ اغسطس ١٩٩٠ ، ص ٩ .

* مثل : « العار العار عرب الدولار » ، و« يهود يهود آل سعود » ، و« الكعبة لازم تتطهر » .

(٦) افصح المسئولون السعوديون عن ذلك التضجّر لسفير السودان الأسبق لدى السعودية إثر زيارة قام بها بعد الأزمة ، من المقابلة معه ، مصدر سابق .

** نسبة الى أن الحملات الصحفية بين السودان والسعودية كانت هي الأداة الأكثر فعالية في رفع معدلات الصراع بين الدولتين ، وهو الأمر الذي سيؤدي الى مفارقة في معدل الصراع فيما لو تم اثبات اوزان كل تلك الحملات ، فإن الباحث – رغم توفره على مادة القياس لكلا الجانبين – آثر اتباع المحاذير التالية :

وبالرغم من أن الأجهزة الاعلامية الرسمية كلها كانت تؤدي ذات المهمة ، إلا أن تأثير الصحافة المقروءة فاق تأثير بقية الأجهزة ، ويعود ذلك إلى سببين ، : الأول ، أن الصحافة السودانية كانت تميزت بتكثيف حملاتها المناوئة للسياسات السعودية بصورة تشهيرية . والثاني ، أن الصحافة - عموماً - تتميز بقابلية الحفظ والتخزين لتستخدم فى الوقت المناسب دليلاً على الإدانة ، وهو ماحدث تماماً بين الحكومتين السودانية والسعودية .

ومن منطلق الكثافة فى التعبير عن موقف النظام السوداني ، تكفي الاشارة إلى أن الفترة مابين ١٠ أغسطس ١٩٩٠ و ١٠ يناير ١٩٩١ - أى مابين القمة الطارئة واندلاع الحرب الخليجية - قامت الصحافة السودانية بشن ٧٠ (سبعين) من الحملات الصحفية ، الرافضة للتدخل الأجنبي والمؤيدة للعراق .

ومن الأهمية بمكان الاشارة إلى أن الحملات التى شنَّتها الصحافة السودانية لم تصبح أداةً مباشرةً فى الصراع السوداني - السعودي ، إلاّ منذ شهر اكتوبر ١٩٩٠ ، وذلك كرد فعل مباشر لحملة صحفية سعودية استهدفت بشراسة الحكومة السودانية والحركة الاسلامية منذ سبتمبر ١٩٩٠ ، غير أن الصحافة السودانية صمتت عن الرد شهراً كاملاً .

وكانت الحملات الصحفية السعودية ضد النظام السوداني من الكثافة والسفور * بحيث عدّها بعض المراقبين السياسين انقلاباً فى نهج الاعلام السعودي كأداة فى السياسة الخارجية ، (فقد كان التعبير السعودي عن عدم الرضا فى العلاقات الخارجية لايتجاوز قبض اليد والضغوط الاقتصادية إلى خلع الابتسامة والبوح بما يُفهم منه عدم الرضا) [١] .

١- أن الباحث اكتفي باثبات اوزان الحملات الاعلامية السودانية دون السعودية .

٢ - التزم الباحث باثبات الحملات التي وردت في الصحف الرسمية فقط .

٣ - اخرج الباحث من مادة القياس : الرسوم الكاركاتورية ، والمواد الخبرية ، والقصائد الشعرية ، واكتفي باثباتالآراء والموضوعات القلمية .

* على سبيل المثال افردت صحيفة عكاظ ، في ١٠ اكتوبر ١٩٩٠ صفحتيها الحادية عشرة والثانية عشرة لحملة ضد النظام السوداني وقيادة الحركة الاسلامية السودانية تضمنت العناوين التالية :

- الزبير صالح يقود وفد السودان بعد أن انزوى البشير خوفاً على حياته .
- حشد عشرين ألف جندي عراقي على الحدود المصرية و١٦ ألفاً فى امدرمان في مواجهة شواطئ المملكة .
- هل حطمت مصر الصواريخ العراقية بالسودان قبل تهديد الرئيس مبارك بتدميرها .
- ماهو سر الخرائط العسكرية التي حملها ضباط صدام الى البشير .
- صدام والبشير اعادا توزيع القوات في السودان بعد فضيحة الصواريخ .
- مطارات السودان استقبلت ٤٠ طائرة قادمة من اليمن قبل اسبوعين فقط .
- من هم الوسطاء في صفقة صدام البشير .
- البشير يطلق على صدام لقب القائد المنقذ .
- أشاع البشير أن صدام اطلعه على محاولة انقلاب فبدأت الاعتقالات والاقالات في السودان .
- لا نخشي علي السودان لأن شعبه قادر على ان يقذف بأي متواطئ خارج السلطة .
- نرفض التعامل مع الامعات ولا نملى ارادتنا علي احد .
- السفارة العراقية تدفع ١٥٠٠ دولار لكل متطوع سوداني الي العراق .
- سمعنا الكثير عن علاقات البشير وتوجهاته ورفضنا التدخل في شئون السودان .
- قبل تورطه اشتكى البشير من محاولات صدام لاحتوائه .

(١) موسي يعقوب ، « العلاقات السودانية السعودية » ، السودان الحديث ، (الخرطوم) ، ٢٣ اكتوبر ١٩٩٠ .

ولما كان الاعلام المصري قد لعب دوراً كبيراً فى دفع الاعلام السعودي الى مواجهة النظام السوداني [١]، فإن الصحافة السعودية - ولأول مرة - راحت تستخدم أسلوباً فى الهجوم يشابه كثيراً أسلوب الصحافة المصرية المتميز بالاثارة وعدم التحرج ، وهو مايشير إلى نهج جديد على الصحافة السعودية ، (فما كانت تمارسه فى الماضي فى صمت وعلى استحياء أخذت تتعاطاه فى وضح النهار وبنبرة لم تُعرف عنها) [٢] .

وبعد شهر من الانتظار انطلقت الصحافة السودانية فى شن حملات بالغة الشراسة ضد النظام السعودي [٣] ، وهو ما أثار حفيظة المسئولين السعوديين الذين عبروا لرصفائهم السودانيين عن غضب من تلك الحملات [٤] . ومع استمرار الصحافة السودانية فى انتقاد الحكومة السعودية ، سارعت السلطات فى المملكة إلى ايقاف حملات الصحافة السعودية على السودان فى نوفمبر ١٩٩٠ [٥] ، غير أنها لم تلبث أن عاودت الهجوم من جديد فى يناير ١٩٩١ .

٣ - ٢ تداعيات أزمة الخليج وموقف الحكومة السودانية منها

كانت أزمة الخليج هى أول أزمة واجهت النظام الدولي الناشئ مع التحولات الجذرية في العالم اثر انهيار المعسكر الشرقي [٦] . لذا فإن تداعيات هذه الأزمة كانت هائلة بذات قدر مواجهتها للنظام الدولي الجديد ، إذ انها مثّلت منطلقاً فى الترتيبات الأمنية التى مضت ترسم ملامحها الولايات المتحدة وحلفاؤها على المستوى العالمي كله .

وكما كانت الأزمة الخليجية ذات تداعيات كبيرة على المستوى العالمي والاقليمي ، فإنها مثّلت كذلك تداعيات واضحةً على مستوى العلاقة السودانية السعودية ، خاصةً وأن الصراع الذي نتج عن اختلاف مواقف الدولتين من الأزمة ، كان صراعاً أساسياً ، بمعني (أنّ له جذوراً في كيان أساسي دائم لأحد الطرفين أو كليهما) [٧] . وقد ظلت جذور الصراع بين الحكومة السودانية والحكومة السعودية مجسّدةً في اختلاف المصالح ، والذى استمر بعد نهاية عملية (عاصفة الصحراء) موغلاً في تباينه ، مستمداً قوته في الجانب السوداني من ثبات قيم النسق العقيدي واطّراد تأثيرها ، ومستمداً قوته في الجانب السعودي من الارتباط المتزايد بالترتيبات الأمنية الأميريكية في المنطقة * .

---

(١) مقابلة مع سفير السودان لدى السعودية ، مصدر سابق .

(٢) موسي يعقوب ، مصدر سابق .

(٣) أنظر علي سبيل المثال : أحمد سليمان ، « الى الفئة الظالمة من صحفيي الخليج » ، الانقاذ الوطنى ، (الخرطوم) ، ٤ اكتوبر ١٩٩٠ . و : عبدالمنعم قطبي ، « لحمنا مرّ يا صحافة المملكة » ، الانقاذ الوطني ، (الخرطوم) ، ١٦ اكتوبر ١٩٩٠ .

(٤) مقابلة مع سفير السودان السابق لدى السعودية ، مصدر سابق .

(٥) تقرير من السفارة السودانية بالرياض عن مقابلة السفير السوداني لوكيل وزارة الخارجية السعودية ، تحت رقم س س ر /١ / ٢ / سري للغاية ، وتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٩٠ ، ملف تقارير سياسية - السعودية ، و خ / عربي / ٢ /١ /أ / ٩ ، فتح في اكتوبر ١٩٨٨ ، قفل في نوفمبر ١٩٩١ ، الادارة العربية ، وزارة الخارجية ، الخرطوم .

(٦) ابراهيم البيومي غانم ، « الحركة الاسلامية المصرية والنظام العالمي » ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، واشنطن : معهد العالم العربي للدراسات الدولية ، العدد الثالث / الرابع ، (ربيع / صيف ١٩٩٢) ، ص ٣٣ .

(٧) كارل دويتش ، مصدر سابق ، ص ١٤٦ .

* كان من مؤشرات الارتباط السعودي المتزايد بالترتيبات الأمنية الأميريكية بعد أزمة الخليج ، التأييد السعودي الكبير لمشروع السلام الأميريكي في منطقة الشرق الأوسط ، انظر : تقرير خاص عن مؤتمر مدريد ، الحرس الوطني ، (الرياض) ، العدد ١١١ ، (نوفمبر ١٩٩١)، ص ص ١٠ ، ١٥ . كما كان من تلك المؤشرات المساندة السعودية الكبيرة لعملية (الأمل) الأميريكية في الصومال ، أنظر : الرياض ، (الرياض) ، ٣٠ ديسمبر ١٩٩٢ .

فقد راحت العربية السعودية توطّد من صلاتها مع المعسكر " المحافظ " الذي ناصر سياساتها في حرب الخليج بقيادة الولايات المتحدة ، متبلورةً تلك الصلات في اعلان دمشق الصادر في ٥ - ٦ مارس ١٩٩١ عن دول الخليج ومصر وسوريا (١). بينما مضت الحكومة السودانية - وسط عزلة كبيرة توطّد صلاتها مع قوىً ثورية فى المنطقة مثل ايران والجماهيرية الليبية * ، تعبيراً عن تمسكها بقيم النسق العقيدي رغم اشتداد طوق الأزمات عليها كنتيجة لموقفها من أزمة الخليج ، حيث لعبت المملكة السعودية دوراً واضحاً في خلق ازمات متلاحقة للنظام السوداني بغية الاطاحة به ليس فقط لموقفه من الازمة ، بل لأن بقاء النظام نفسه راح يشكل للمملكة قلقاً نسبةً لعدم اتساقه مع الترتيبات الجارية من جانب ، ومن جانب آخر نسبة لما يشكله نسق النظام السوداني من قدوة لجماعات الاسلام السياسي السعودية **، والتي أخذت تسبب قلقاً متزايداً للنظام السعودي جراء اختلافها معه في سياسات الحكم منذ نشوب الازمة الخليجية . ومن هذه المنطلقات مضى النظام السعودي ينتهج سلوكاً عدائياً نحو النظام السوداني ، قابله النظام السوداني بردود أفعال عدائية ، لترتفع إثر ذلك معدلات الصراع بينهما .

١-٣-٢ السلوك السعودي

اتبع النظام السعودي منذ نهاية حرب الخليج ، ثلاثة أساليب ازاء النظام السوداني ، كانت كلها تنمُّ عن رغبةٍ فى الاطاحة به .

وقد تبلور الأسلوب الأول فى العقوبات الاقتصادية ، وتبلور الأسلوب الثاني فى دعم المعارضة السودانية ، فيما تبلور الأسلوب الثالث فى الحصار الدبلوماسي .

(أ) العقوبات الاقتصاديَّة

تعتبر العقوبات الاقتصادية إحدى أهم آليات السياسة الخارجية السعودية (٢) ، إذ بواسطتها تعبر الحكومة السعودية عن سخطها أو رضائها ازاء الحكومات الأخرى .

وقد كانت العقوبات الاقتصادية هى أول أسلوب اتبعته الحكومة السعودية فى مواجهة الدول التى ساندت العراق خلال الأزمة الخليجية ، حيث كان اليمن (٣) ، ثم الأردن (٤) ، أول دولتين طبقت عليهما المملكة عقوبات اقتصادية ، نتيجةً لموقفهما المماثل لموقف السودان فى الأزمة .

ولما كانت العربية السعودية على ادراك تام بقيمة ادواتها الاقتصادية ازاء السودان ، فقد عمدت إلى فرض عقوبات اقتصادية عليه ، شأن كل الدول التى تسعى إلى (أن يكون الضغط الاقتصادي وسيلة لإثارة الخصم باضافة متاعب اقتصادية يمكن من خلالها تبديد ارادته بصورة قوية) (٥) .

---

(١) محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ٩٥ .

* ذكر حسين أبو صالح للباحث أنه في سياق محاولته التقريب بين الصادق المهدي ونظام الانقاذ الوطنى ركّز على التوافق في السياسة الخارجية لنظام الانقاذ وسياسة رئيس الوزراء السابق ممثلةً في التقارب مع ايران وليبيا . من المقابلة معه ، مصدر سابق .

** ذكرت مجلة (جون أفريك) أن (المشايخ السعوديون بدأوا ينظرون إلى الخرطوم على أنها : مكة الجديدة) ، انظر : الملتقي ، (الخرطوم) ، العدد ٧٩ ، ١ يونيو ١٩٩٣ .

(٢) أنظر : عبدالله القباع ، مصدر سابق ، ص ٢٠٢ .

(٣) أنظر : نعوم شومسكي ، اعاقة الديمقراطية : الولايات المتحدة والديمقراطية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢) ، ص ٢٢٣ .

(٤) أنظر : « تحسين العلاقات الأردنية السعودية مرهون بتراجع العلاقات الاردنية العراقية » ، العالم ، (لندن) ، العدد ٤١٩ ، ٢٢ فبراير ١٩٩٢ ، ص ١٨ .

(٥) أنور السباعي ، التخطيط الاعلامي السياسي ، (دمشق ، د. ن ، ١٩٧١) ، ص ٥٧ .

وقد شملت العقوبات الاقتصادية السعودية ازاء السودان ، ايقاف مشروعات تنموية كانت المملكة تتولى تمويلها ، أو التضييق على العمالة السودانية ، أو الغاء معاملات تجارية كان قد جرى الاتفاق عليها .

ففيما يختص بايقاف المشروعات التنموية ، فقد توقفت المملكة - ممثلةً في الصندوق السعودي للتنمية - عن تمويل مشروع طريق الخرطوم شندي عطبرة ، رغم الموافقة السعودية المسبقة وما تبعها من اتصالات وزيارات [١] ، ورغم أن تمويل المشروع كان قد اشترطت الحكومة السعودية أن يكون استثماراً لمبلغ ال٢٠٧,٠٠٠,٠٠٠ (مئتين وسبعة مليون) ريال سعودي ، المخصص للاغاثة [٢] ، والذي امتنعت الحكومة السعودية عن تسليمه للحكومة الديمقراطية ، ثم امتنعت فيما بعد عن تقديمه لحكومة الانقاذ الوطني .

أما فيما يتعلق بالعمالة السودانية ، فقد عمدت السلطات السعودية إلى فرض قيود ثقيلة عليها جراء موقف الحكومة السودانية من الأزمة الخليجية . ولو لا ماتتمتع به العمالة السودانية - تاريخياً - من ثقة المخدّمين واطرائهم في المملكة لطالتهم ذات الاجراءات التي فرضتها السلطات السعودية على العمالة اليمنية * .

وقد زادت الحكومة السعودية من تشديدها على العمالة السودانية عقب انتهاء الحرب في الخليج إما بالاحجام عن استيعابها ، أو الغاء عقودات المتعاقدين ، أو التشديد في اجراءات العمل ، وهو ما أغضب الحكومة السودانية ، حيث (استنكر المهندس السعيد عثمان محجوب وزير جهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج الأسلوب الذي يعامل به السودانيون بالسعودية ، وقال ان الخبرة السودانية لعبت دوراً كبيراً في ازدهار السعودية في كافة المجالات) [٣] .

أما أخطر الأساليب التي اتبعتها السلطات السعودية في مجال العقوبات الاقتصادية ، فهو ما تبدّى في حظر المملكة التعامل التجاري مع السودان حيث قطعت الحكومة السعودية امدادات البترول عن السودان وأوقفت الاستيراد منه . وكان أخطر معالم هذا الأسلوب هو الغاء السلطات السعودية اتفاقية بيع ٢٠٠,٠٠٠ (مئتي الف) طن من القمح السعودي ، كانت الحكومتان قد وقّعتا اتفاقاً بها في يونيو ١٩٩٠ ، قبل شهر واحد من اندلاع أزمة الخليج .

وقد جاء امتناع السلطات السعودية عن تنفيذ بنود تلك الاتفاقية في وقتٍ بالغ الحرج بالنسبة للنظام السوداني ، إذ كانت البلاد تمرُّ بحالة فجوة غذائية اعتمدت الحكومة في تجاوزها على ما أبرمته من اتفاقٍ مع المملكة [٤] .

كما قامت السلطات السعودية بالغاء اتفاق آخر تم التعاقد عليه في أول ديسمبر ١٩٩٠ [٥] ، غير أنه مع اشتداد حدة الصراع اثناء الأزمة الخليجية قامت المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق

---

(١) أنظر : تقرير السفارة السودانية بالرياض عن مقابلة السفير السوداني السيد وكيل وزارة الخارجية السعودية ، مصدر سابق .

(٢) الانقاذ الوطني ، (الخرطوم) ، ٦ مارس ١٩٩٠ .

* ذكر السفير السوداني لدى السعودية للباحث ، أن ضغوطاً تمت ممارستها من قبل وزارة التجارة السعودية على الغرفة التجارية والصناعية بجدة خلال أزمة الخليج للعمل على استغناء القطاع السعودي الخاص عن العمالة السودانية واحلال العمالة المصرية بدلاً عنها ، إلاّ أن تلك الضغوط قوبلت بالرفض من الغرفة التجارية ، حيث اتخذ مسئولوها من التاريخ الناصع للعمالة السودانية في المملكة سنداً في عدم الاستجابة لضغوط وزارة التجارة السعودية .

(٣) السودان الحديث ، (الخرطوم) ، ٢٠ فبراير ١٩٩١ .

(٤) مقابلة مع الكندي يوسف وكيل وزارة التجارة الخارجية ، الخرطوم ، في ١٩ سبتمبر ١٩٩١ .

(٥) خطاب من نائب المدير العام للمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق السعودية إلى القنصلية العامة لسفارة السودان بجدة ، تحت رقم ٤٤٢ / ٨ / س ، وتاريخ ١٤١١/٧/٤ (١ ديسمبر ١٩٩٠) ، ملف القمح السعودي ، و ت ت ت / م و ت د / ت / ١ ، د. ت ، وزارة التجارة والتعاون والتموين ، الخرطوم .

السعودية باخطار الحكومة السودانية عن الغاء تلك الاتفاقية نسبة (لعدم التزام الجانب السوداني بفتح الاعتمادات المطلوبة) (١) .

وقد كان واضحاً أن التصرف السعودي يعبر عن موقف سياسي حيال السودان ، وذلك من واقع تفنيد المستشار الاقتصادي بسفارة السودان لما ذكرته المؤسسة السعودية من أسباب ، حيث أكّد في خطاب بعث به الى مدير عام المؤسسة السعودية أن الحكومة السودانية (قد أتمت فتح الاعتمادات المطلوبة ... وأن كل المكاتبات والمحادثات التى دارت تؤكد موافقة الصوامع على قبول الاعتماد علماً بأنه قد تمت برمجة الشحن عليه خلال الفترة ٧ فبراير ١٩٩١ ولم يصلنا ما يفيد الغاء الاتفاق المبرم ، ثانياً الاتفاق المبرم في ١٤١١/٧/٤ ، الموافق ١٩٩١/١/١٩ بخصوص تصدير مائة الف طن ينص على فتح الاعتماد والشحن خلال شهري فبراير مارس ١٩٩١ وقد تم فتح اعتمادين عليه في ١٤١١/٧/١٩ الموافق ١٩٩١/٢/٣ لشحن ٤١,٥٠٠ طن وتحدد الباخرة أمدرمان للشحن يوم ١٩٩١/٢/٦ .. في تقديرنا أن الأسباب الواردة فى خطابكم غير كافية لالغاء العقود) (٢) . ولما كان التصرف السعودي يمسّ مباشرة الأمن الغذائي السوداني ويمثل تهديداً لحياة المواطنين السودانيين ، فقد اتخذت الجهات المسئولة تدابير رفع شكوى فى المحافل العالمية المختصة ضدّ الحكومة السعودية (٣) .

(ب) دعم المعارضة السودانيَّة

توثقت العلاقة بين معارضي حكومة الانقاذ الوطنى والنظام السعودى بصورة علنية اثر موقف الحكومة السودانية فى أزمة الخليج ، حيث اعلنت فصائل المعارضة السودانية عن تأييدها للسياسات السعودية ، فيما أتاحت الحكومة السعودية للمعارضين السودانيين فرصة التعبير عن مناهضتهم للنظام السوداني عبر الصحافة السعودية (٤) .

ولم يقف دعم المملكة عند حدود المعارضة السودانية ، بل تعدّاها إلى دعم أنظمة حكم تعتبر مسانداً رئيسياً لمعارضي النظام السوداني ، مثل النظام الأثيوبي الذي مضت السعودية في توطيد علاقاتها به ، تزامناً مع ماتناقلته الدوائر الاعلامية العالمية من دعم مالي قدمته سلطات المملكة لحركة جون قرنق .

ففى وقت كان فيه (ثمة تداخل قوي بين مايجري في اثيوبيا ومستقبل جنوب السودان) (٥) ، تمت اتصالات على مستوى رفيع بين الحكومتين السعودية والاثيوبية ، تمثلت في زيارة قام بها فى اكتوبر ١٩٩٠ وكيل وزارة الخارجية الاثيوبي (اجتمع خلالها بالملك فهد وعدد من الوزراء السعوديين مؤكداً عن استعداد اثيوبيا لارسال قوات عسكرية للمشاركة مع القوات الدولية ومشيراً الى ضرورة التنسيق بين بلاده والسعودية نظراً لاشتراكهما فى سواحل البحر الأحمر وبالتالى يهمهما سوياً أمن هذا البحر المربوط ربطاً

---

(١) خطاب مدير عام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق السعودية إلى قنصلية جمهورية السودان بجدة ، تحت رقم ٦٤١٨ - ٨ ، و تاريخ ١٤١١/٧/٢٦ (٢٣ ديسمبر ١٩٩٠) ، ملف القمح السعودي ، مصدر سابق .

(٢) خطاب المستشار الاقتصادي بالقنصلية السودانية بجدة إلى معالي الشيخ صالح بن حمد السليمان مدير عام المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق السعودية ، د. ر ، د. ت ، ملف القمح السعودي ، مصدر سابق .

(٣) مقابلة مع وكيل وزارة التجارة للتجارة الخارجية ، مصدر سابق .

(٤) أنظر علي سبيل المثال - : تقريراً من السفارة السودانية بالرياض عن المقابلة التى نشرتها صحيفة عرب نيوز مع الدكتور منصور خالد ، تحت رقم س س ر / ١٠ / ٢ ، وتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٩٠ ، ملف تقارير سياسية - السعودية ، فتح في اكتوبر ١٩٨٨ قفل في نوفمبر ١٩٩١ ، مصدر سابق .

(٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١ ، (القاهرة : مطابع الاهرام التجارية ، ١٩٩٢) ، ص ١٢٩ .

وثيقاً بأمن الخليج العربي) [١] .

وقد اعقبت زيارة المسئول الاثيوبي للرياض ، زيارة قام بها الأمير بندر بن عبدالعزيز نائب وزير الدفاع السعودي الى أديس أبابا في الفترة من ٢٦ - ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ ، (أجرى خلالها سلسلة من المحادثات الاقتصادية مع المسئولين الاثيوبيين لتوفير قرض عاجل لشراء مواد بترولية من المملكة العربية السعودية لفك الضائقة) [٢] . وبالرغم من المصالح المباشرة للنظام السعودي فى منطقة القرن الأفريقى ، إلاّ انه لا يمكن فهم التقارب السعودي الحميم مع النظام الاثيوبي دون التفات إلى ماوراءه من دلائل تشير إلى سياسة تضييق سعودية ضد النظام السوداني فى وقت راحت الصحافة العالمية تشير فيه إلى دعم مالى سعودي لحركة جون قرنق [٣] ، وهو ما مضى النظام السوداني يؤكده فى أعقاب الأزمة الخليجية .

فقد كان أقصى درجات الدعم التى قدمتها السلطات السعودية لمعارضي النظام السوداني ، تلك الشحنات الهائلة من الاسلحة التى تم شحنها من الموانئ السعودية إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان عبر ميناء ممبسا الكيني ، حيث جاء فى بيان سوداني رسمي (أن الحكومة السعودية قامت بتنسيق شحنات الأسلحة على باخرتين احداهما تحمل اسم MY LAND وصلتا إلى ميناء ممبسا في منتصف مايو ١٩٩٢ وترسوان حالياً بالمراسي رقم ١٥ و١٦ تحت حراسة مشددة من الأمن الكيني وأفراد من مجموعة قرنق ، وقد أرسلت الحكومة السعودية الشحنات ببوالص رقم ٣٨٤٤٩٨ و ٣٨٤٥٠٠ بتاريخ ١٩٩٢/٥/١١ لصالح التمرد عن طريق القس كوان اندرسون المقيم بمدينة كيتالي) [٤] .

وفى سبتمبر ١٩٩٢ أشارت أجهزة الاعلام الرسمية فى السودان إلى أن ثمة تورطاً سعودياً فيما يتعلق بصفقة أسلحة تمت لصالح حركة العقيد قرنق بالولايات المتحدة لترسل عبر يوغندا الى داخل الأراضي السودانية ، وقد أوردت الصحف (أن كشف صفقة الأسلحة أغضب السعودية ومصر) [٥] .

وقد مثّل السلوك السعودي فى مجال شحنات الاسلحة تلك ، أخطر إحداثيات الصراع بين السودان والمملكة ، حيث شكلّ ذلك السلوك - فى الادراك السوداني - فعلاً صريحاً للاطاحة بنظام الانقاذ الوطنى [٦] .

(ج) الحصار الدبلوماسي

عمدت السلطات السعودية الى محاصرة النظام السوداني فى المنظمات الاقليمية والدولية ، وذلك اما بالتصويت ضده ، أو بافشال جهوده الدبلوماسية فى تلك المنظمات .

فقد صوّتت المملكة العربية السعودية ضد الحكومة السودانية في اجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص باصدار قرار يدين النظام السوداني فيما يتعلق بحقوق الانسان . وقد جاء موقف الحكومة السعودية في الأمم المتحدة مناقضاً لموقف سابق ساندها السودان فيه حين قام بتأييد ترشيح السفير

---

(١) تقرير من السفارة السودانية بالرياض عن زيارة نائب وزير الخارجية الاثيوبي للسعودية تحت رقم س س ر / ١ / ١ ، وتاريخ ١ نوفمبر ١٩٩٠ ، ملف تقارير سياسية - السعودية ، فتح في اكتوبر ١٩٨٨ قفل في نوفمبر ١٩٩١ ، مصدر سابق .

(٢) تقرير من السفارة السودانية باديس أبابا عن زيارة الأمير بندر بن عبدالعزيز لاثيوبيا ، تحت رقم س س أ / ١ / ٢ / ٨ ، وتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ ، المصدر السابق .

(٣) العالم ، (لندن) ، العدد ٣٤٤ ، ١٥ سبتمبر ٣٤٤ ، ص ٧ .

(٤) بيان من الحكومة السوداني رداً على بيان النفي السعودي ، بتاريخ ٤ يونيو ١٩٩٢ ، وكالة السودان للأنباء ، ملف علاقات سودانية / عربية ، ٦ يونيو ١٩٩٢ .

(٥) الانقاذ الوطنى ، (الخرطوم) ، ١٨ سبتمبر ١٩٩٢ .

(٦) بيان من الحكومة السودانية رداً على بيان النفي السعودي ، مصدر سابق .

السعودي (سمير الشهابي) مندوب المملكة الدائم فى نيويورك لرئاسة الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة [١] ، وهو التأييد الذى سبقه طلب رسمي من الحكومة السعودية إلى الحكومة السودانية تأمل فيه منها مساندة المرشح السعودي [٢] .

وفى مجال الحصار الدبلوماسي نفسه ، عملت الحكومة السعودية على عدم تمكين السودان من استضافة الدورة الحادية والعشرين لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، وقد كانت حكومة السودان تعوّل كثيراً على استضافة تلك الدورة ، الأمر الذي كان سيمثل - فيما لو تم - نصراً دبلوماسياً كبيراً للحكومة السودانية فى ظروف تواجه فيها حصاراً اقليمياً وعالمياً حاداً .

وقد بات واضحاً للحكومة السودانية أن السلطات السعودية اسهمت اسهاماً فعّالاً في عدم تمكينها من استضافة الدورة ، وذلك بالنظر إلى ثقل المملكة فى منظمة المؤتمر الاسلامي ، التى تتخذ من السعودية مقراً لسكرتاريتها العامة ، لذا فقد اصدرت الحكومة السودانية بياناً اعلنت فيه سحب ثقتها من الأمانة العامة للمنظمة ووجهت فيه اتهاماً صريحاً لمساعِدَيْ الأمين العام * بالتواطؤ فى افشال جهودها الرامية إلى استضافة تلك الدورة [٣] .

٢ - ٣ - ٢ ردود الفعل السودانية

في مقابل (الأفعال) السعودية التى اطّردت بعد أزمة الخليج مستهدفةً الحكومة السودانية ، جاءت ردود الفعل من الجانب السوداني على قدر كبير من الانفعال ، رغم أنها كانت أقلّ تأثيراً فى نتاجها من (الأفعال السعودية) ، وهذا عائدٌ أساساً إلى الفارق الكبير بين الحكومتين فى الامكانات الاقتصادية والاعلامية والدبلوماسية.

لذا فقد اقتصرت ردود فعل الحكومة السودانية على استخدام وسائلها الاعلامية فى التنديد بالسلوك السعودي والتشهير بالنظام الملكي الحاكم .

وبالرغم من اقتصار الحكومة السودانية على الوسائل الاعلامية في الرد على السياسة السعودية إلاّ أن وقع تلك الحملات نتج عنه انزعاج السلطات السعودية والافصاح عن ذلك الانزعاج للمسئولين السودانيين .

فرداً على الحملات الاعلامية السعودية التى عاودت تشهيرها بنظام الانقاذ الوطنى عقب حرب الخليج ، عادت الصحف السودانية الى شن حملات مماثلة ، مما دعا إلى تدخل العاهل السعودي فى مايو ١٩٩١ وتوجيهه بوقف تلك الحملات من الجانب السعودي ، وهو ما صادف تجاوباً من الحكومة السودانية ، حيث عبّر نائب رئيس مجلس قيادة الثورة عن اشادته (بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين بوقف الحملات الاعلامية) [٤] .

ونسبة إلى أن العام ١٩٩١ لم يشهد في مجمله الا قليلاً من الأفعال السعودية ذات السلوك الصراعي ازاء السودان ** ، فإن الصحافة السودانية لم تعاود الهجوم على المملكة العربية السعودية منذ توقف

---

(١) مقابلة مع السفير حسن آدم عمر ، مدير ادارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية ، الخرطوم ، ١٣ سبتمبر ١٩٩٢ .

(٢) أنظر : تقرير عن لقاء السيد الوكيل بالسفير السعودي محمد صبري ، بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٩١ ، ملف تقارير سياسية - السعودية ، فتح في اكتوبر ١٩٨٨ قفل في نوفمبر ١٩٩١ ، مصدر سابق .

* أحدهما سعودي الجنسية .

(٣) أنظر نصّ البيان في : الانقاذ الوطني ، (الخرطوم) ، ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢ .

(٤) عبدالرازق بشير ، العلاقات السودانية السعودية ، الانقاذ الوطني ، (الخرطوم) ، ١٣ مايو ١٩٩١ .

** يعود ذلك الى انشغال المملكة في الفترة التي تلت الازمة مباشرةً بترتيب أوضاعها الداخلية ، وتنسيق تحالفاتها الخارجية .

الحملات الاعلامية في مايو ١٩٩١ ، بل إن بعض الاقلام القيادية في الصحافة السودانية ذهبت إلى حدّ الثناء على النظام السعودي في ظروف كانت تبحث فيها الحكومة السودانية عن مداخل لتسوية علاقاتها بالمملكة .

غير أن الاعلام السوداني عاود حملاته الهجومية على الحكومة السعودية اثر الاتهامات التى وجهتها حكومة السودان إلى النظام السعودي بتقديمه شحنة اسلحة إلى حركة جون قرنق في مايو ١٩٩٢ .

وقد تميزت تلك الحملات بالانفعال الحاد ، والصراحة في الهجوم ، حيث تم رصد ٣١ (واحد وثلاثين) عنواناً كبيراً في الصحف الرسمية كانت كلها تصوب هجومها على السعودية ، وذلك خلال الفترة مابين ٤ يونيو الى ٣٠ يونيو ١٩٩٢، { انظر جدول (١٣) } .

جدول (١٣)

أهم عناوين الحملة الصحفية السودانية ضد السعودية ، (٤ يونيو - ٣٠ يونيو ١٩٩٢) .

الصحيفة	العـــــناوين	التاريخ
السودان الحديث	الشعب السعودي اختار المنبر والكاسيت وفي ايران الثورة البدء كان الشريط .	٤ يونيو
الانقاذ الوطنى	كم أبغض اليهود فيصلاً وكم أحبوا فهداً .	٩ يونيو
الانقاذ الوطنى	لدينا شهداء سقطوا برصاص صنع فى أرض الحرمين .	٩ يونيو
السودان الحديث	المملكة سلطة مطلقة لفرد ... أربعة ألاف أمير يشددون قبضتهم ورياح التغيير هبت نسماتها .	١٠ يونيو
الانقاذ الوطنى	هذا الملك يحفر قبره بيده .	١٠ يونيو
السودان الحديث	اموال السعودية تساهم فى مخطط تدويل القدس.	١٢ يونيو
السودان الحديث	السعودية تسئ معاملة الحجيج وملوكها يدعون زوراً بأنهم خدام الحرمين الشريفين .	١٣ يونيو
الانقاذ الوطنى	نبيذ فرنسى معتق ضمن قائمة طعام تكريم خادم الحرمين .	١٥ يونيو
الانقاذ الوطنى	ملاليم فهد للسودان لا تساوي فتافيت موائد القمار فى مونت كارلو .	١٥ يونيو
السودان الحديث	انتهى زمان الصمت يا فهد .	٢٥ يونيو
السودان الحديث	فهد والى المشركين وسجن دعاة الشورى وغيّب سنة الجهاد .	٢٥ يونيو

جدول (١٤)

أوزان شرائح الصراع السوداني/السعودي للأعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٢ .

عام ١٩٩٠			عام ١٩٩١			عام ١٩٩٢		
رقم الشريحة	تكرار التفاعلات	وزنها	رقم الشريحة	تكرار التفاعلات	وزنها	رقم الشريحة	تكرار التفاعلات	وزنها
١٦	١	٣٤	١٦	١	٣٤	١٣	٢	٧٤
١٩	١	٣١	٢١	١	٢٩	١٦	١	٣٤
٢١	١	٢١	٣١	١	١٩	١٨	٢	٦٤
٣٢	٣٠	٥٤٠	٣٢	٣	٥٤	٢١	٢	٣٨
٣٣	١	١٧	٣٣	١	١٧	٣٢	١٧	٣٠٦
٣٨	٥	٦٠	٣٨	٧	٨٤	٣٩	١	١١
٤٧	١	٣	٣٩	١	١١	٤٧	١	٣
٤٩	١	١	٤٧	١	٣			
			٤٩	١	١			
المجموع	٤١	٧٠٧	المجموع	١٦	٢٥٢	المجموع	٢٧	٥٣٠

الشكل (٩)

معدّلا ت الصراع بين السودان والمملكة العربية السعودية ، ١٩٨٦ - ١٩٩٢ (متوسط الأوزان) .

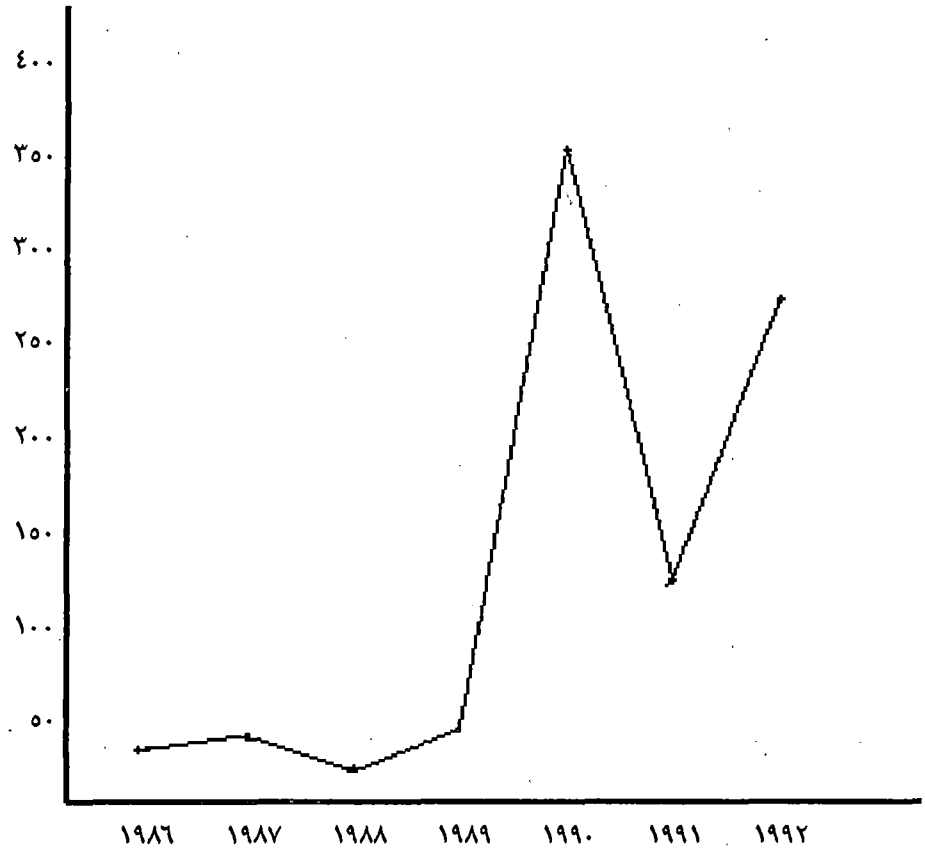

ملخص الفصل

كانت الأزمة الخليجية سبباً فى تصاعد تأثير متغير النظام السياسي في السياسة الخارجية السودانية وانحسار تأثير متغير العوامل الاقتصادية ، مما انتج سلوكاً صراعياً ازاء السعودية ، حيث لعب النسق العقيدى دوراً حاسماً فى صياغة موقف الحكومة السودانية من الأزمة ، والذي جاء مناهضاً للسياسة السعودية ، بما جعل العلاقة بين الدولتين تشهد معدلات عالية من الصراع لم تشهدها في السنوات السابقة ، كما بيّن مقياس الصراع .

خاتمة الدراسة : تلخيص ونتائج

تصدّت هذه الدراسة لتحليل السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٩٢ ، وهي الفترة التى تعاقبت فيها ثلاث حكومات ، هي : الحكومة الانتقالية ، والحكومة الديمقراطية ، وحكومة الانقاذ الوطنى .

ولما كانت المناهج الحديثة في حقل العلاقات الدولية تهدف أساساً إلى الخروج من الطابع الوصفي إلى الأبعاد التحليلية في دراسة السياسة الخارجية ، فإن هذه الدراسة سعت الى اتباع منهج علمي يقوم على الاستفادة من التطور الهائل الذي أحدثته أدبيات العلاقات الدولية في مجال السياسة الخارجية .

وقد اشتمل الباب الأول من الدراسة على توضيح الأسس النظرية الحديثة في دراسة السياسة الخارجية ، تلك التى تقوم على تتبع المتغيرات المؤثرة بشكل رئيسي فى السياسة الخارجية للوحدات الدولية ، وذلك عبر اجراء تحليلى لمدخلات السياسة الخارجية متمثّلةً فى البيئة الداخلية للدولة ، والبيئة النفسية لنخبة اتخاذ القرار الخارجي ، والبيئة الخارجية ، وصولاً إلى مخرجات هذه البيئات الثلاث مجسّدةً في أنماط السلوك السياسي الخارجي .

وانطلاقاً من تلك الأسس النظرية ، عمدت هذه الدراسة إلى الاجابة عن سؤال أساسي حول ماهية المتغيرات الأكثر أهميّةً في تفسير سلوكيات السياسة الخارجية السودانية ازاء العربية السعودية .

وقد انطلقت الدراسة في محاولة الاجابة على هذا السؤال ، من افتراض رئيسي مؤدّاه أن متغيرى العوامل الاقتصادية والنظام السياسي هما المتغيران الأكثر أهميةً فى تفسير تلك السلوكيات ، وقد جاء ذلك الافتراض بعد قراءات أولية مكثّفة لواقع السياسة الخارجية السودانية ، وتتبع لمسيرة العلاقات السودانية السعودية .

ولما كان (الطابع الرسمي) هو السمة المميزة لعملية السياسة الخارجية ، فإن هذه الدراسة اعتمدت اعتماداً أساسياً على (المعلومات الأولية) حيث قام الباحث بجمعها من الدوائر الرسمية للسياسة الخارجية السودانية وهي : القصر الجمهوري ، والأمانة العامة لمجلس الوزراء ، ووزارة الخارجية ، كما أجرى الباحث مقابلات شملت احدى عشرة شخصية من الفاعلين الرئيسيين فى السياسة الخارجية السودانية خلال الفترة المقصودة بالدراسة .

لقد كان نتاج تلك المقابلات أن توفّرت الدراسة على كم وفير من معلومات بالغة الأهمية لم تتضمنها التقارير الرسمية ، إما لخطورة تلك المعلومات أو لخروج موضوعاتها عن نطاق التناول بين الأجهزة الرسمية في مجال السياسة الخارجية .

وبالرغم من ذلك فإنه بالمضاهاة بين أقوال تلك الشخصيات وأفعال الدوائر الرسمية ، فإن تلك الأقوال جاءت متّسقةً فى مجملها مع ما حملته التقارير الرسمية من أنماط السلوك الخارجي .

كما تبدّت أهمية المعلومات الرسمية فى هذه الدراسة من توضيحها لرؤية الجانب السعودي التى شكّلت جانباً مهماً فى عملية السياسة الخارجية السودانية ازاء السعودية ، وذلك من واقع نسق (الأفعال وردود الافعال) . فلما كانت هذه الدراسة معنيّةً أساساً بالنظر إلى السياسة الخارجية بوصفها (فعلاً سودانياً) ، لذا فإن المعلومات من الجانب السعودي لم تشكل أهميةً إلاّ بمقدار ادراك صانعي السياسة الخارجية لها ، وهو ما حملته التقارير الرسمية واجابات الشخصيات التى التقى الباحث بها .

وبالرغم من الاعتماد المتعاظم على المصادر الأولية في هذه الدراسة ، فإن المعلومات التى حصل الباحث

عليها من المصادر الثانوية ، كالكتب والدوريات والصحافة والندوات ، اسهمت اسهاماً فاعلاً في تعضيد وجهة الدراسة واثبات افتراضاتها ، خاصةً وأن من تلك المصادر ما كان يرتقي إلى مرتبة المصادر الأولية مثل الصحف المعبّرة عن وجهة النظر الرسمية للدولة .

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة منهجين من المناهج الحديثة في مجال السياسة الخارجية ، هما (المنهج التحليلى) ، و (منهج اتخاذ القرار) ، وقد ثبتت صحة استخدام هذين المنهجين فى دراسة حالة السياسة الخارجية السودانية ازاء العربية السعودية .

(فالمنهج التحليلى) كان ذا فعالية واضحة فى الكشف عن أهمية متغيرى العوامل الاقتصادية والنظام السياسي ، وذلك من منطلق البحث عن المتغيّر المعبّر عن المصلحة الوطنية في كل فترة من الفترات ، وذلك عبر الأهداف المحددة فى مجال السياسة الخارجية أو عبر السلوك الفعلي ازاء الوحدات الدولية الأخرى .

أما (منهج اتخاذ القرار) فقد ثبتت فاعلية استخدامه من تطبيقه على حالات الأزمات التى كانت السعودية طرفاً فيها ، الأمر الذي استدعى أن يكون قرار السودان حيال تلك الأزمات ذا تأثير مباشر في العلاقة بين الدولتين .

وبجانب هذين المنهجين ، استخدم الباحث أداتين كميّتين فى اثبات افتراضات الدراسة ، تمثلت الأداة الأولى فى أداة تحليل المضمون والتى طبّقها الباحث على تصريحات وأقوال الفاعلين الرئيسيين فى السياسة الخارجية السودانية . وقد كان تحليل مضمون تلك التصريحات والأقوال بالغ الأهمية ، نسبةً إلى أن ضعف المقدرات السودانية جعل التعبير الشفاهي هو أهم الوسائل فى الافصاح عن السلوك السوداني الخارجي .

أما الأداة الثانية فقد تمثلت في مقياس الصراع الذي قدّمه عالم السياسة الأميريكي ادوارد عازار ، وعدّله بما يتفق والصراعات العربية / العربية ، الدكتور أحمد يوسف أحمد استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على مقياس الصراع نتيجةً لاستنادها إلى البحث عن (أهمية) المتغيرات المؤثرة فى السياسة الخارجية السودانية ازاء العربية السعودية ، وكان معيار تلك (الأهمية) هو مدى تأثير متغيرى العوامل الاقتصادية والنظام السياسي فى درجتي التعاون والصراع بين السودان والسعودية ، وقد ثبتت من خلال الدراسة فاعلية مقياس الصراع فى رصد أنماط السلوك السوداني الخارجي والمتغيرات الكامنة وراءه .

وبالرغم من أن الباحث قد اجتهد فى اتباع درجة عالية من الدقّة فى تتبع أحداث العلاقات السودانية السعودية لاجراء مقياس الصراع بين الدولتين ، وبالرغم من المحاذير التى اتبعها الباحث فى الرصد الكمي لاحداثيات الصراع السوداني السعودي ، إلاّ أن استخدام مقياس الصراع في هذه الدراسة يظل محاولة لتحليل السياسة الخارجية السودانية تحليلاً علمياً ، يفتتح به الباحث المجال لجهود أكبر وعزائم أقوى في رصد أحداث العلاقات السودانية الخارجية ، خاصة وأن الوقت الذي بذله الباحث في رصد الأحداث يشي بأن عملاً كهذا لابد أن تتصدى لتحقيقه فرق عملٍ كاملة لا جهودٌ فردية .

وفى الباب الثاني من الدراسة تم التعرّض للسياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٨٩ وهى فترة شهدت حكومتين جاءتا نتاجاً مباشراً للانتفاضة الشعبية التى أطاحت بنظام الرئيس الأسبق جعفر النميري .

وقد تم تقسيم هذا الباب إلى فصلين ، تناول الفصل الأول منهما السياسة الخارجية السودانية ازاء

المملكة العربية السعودية خلال العهد الانتقالى ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، وهى مرحلةً - رغم قصرها - شهدت أحداثاً حافلة بالكثافة والخصوصية مع المملكة العربية السعودية ، حيث ارتفعت فيها معدّلات التقارب من الحكومة السودانية ازاء الحكومة السعودية نتيجة لتصاعد تأثير المتغيرات الاقتصادية فى السياسة الخارجية للحكومة الانتقالية .

أما الفصل الثاني من الباب الثاني ، فقد تطرق بالدراسة للعهد الحزبي الديمقراطي الذى جاء فى اعقاب العهد الانتقالى (ابريل ١٩٨٦) واستمر حتي وقوع الانقلاب العسكري في يونيو ١٩٨٩ . وقد شهدت هذه المرحلة فتوراً في العلاقة السودانية السعودية انتهى إلى صراع محدود بين الدولتين كنتاج لافرازات النظام الديمقراطي السوداني الذى غدا المتغير الرئيسي فى التأثير على السياسة الخارجية السودانية آنئذٍ .

أما الباب الثالث فقد تم إفراده لدراسة مرحلة نظام الانقاذ الوطنى منذ تسلمه السلطة فى يونيو ١٩٨٩ وحتي تاريخ نهاية الدراسة (١٩٩٢) ، حيث تم تقسيم هذا الباب الى فصلين ، تناول الفصل الأول ، المرحلة الاولى (يوليو ١٩٨٩ - يوليو ١٩٩٠) وهى المرحلة التى شهدت العلاقة فيها بين الدولتين استقراراً ، حيث كان متغير العوامل الاقتصادية مؤثراً بشكل رئيسي فى السياسة الخارجية السودانية .

أما الفصل الثاني فقد تناول المرحلة الثانية (اغسطس ١٩٩٠ - ديسمبر ١٩٩٢) ، وهى المرحلة التى قفزت فيها العلاقة الى وتائر عالية من الصراع بين الدولتين نتيجة لاختلاف موقفيهما من أزمة الخليج التى نشبت في أغسطس ١٩٩٠ .

وقد كان أبرز النتائج التى توصّلت إليها هذه الدراسة ، هو صحّة الافتراض الرئيسي الذي انطلقت منه ، والقائل بأن متغير العوامل الاقتصادية ومتغير النظام السياسي هما المتغيران الأكثر أهميةً فى تفسير أنماط سلوك السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية فى الفترة من عام ١٩٨٥ الى عام ١٩٩٢ .

كما كشفت الدراسة عن صحة الافتراضات المتفرعة عن الافتراض الرئيسي ، والقائلة بأن تصاعد أثر المتغيرات الاقتصادية يقود إلى سلوك متعاون فى السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية ، فيما يؤدى تصاعد أثر متغير النظام السياسي إلى انحسار دور متغير العوامل الاقتصادية ، ومن ثمّ يقود إلى نمطٍ صراعيٍّ فى السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية.

ويجئ تفصيل تلك النتائج على النحو التالي :

أولاً : لقد لعب متغير العوامل الاقتصادية دوراً خطيراً فى السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية من ١٩٨٥ الى ١٩٩٢ .

وذلك من واقع أن الأنظمة الثلاثة التى تعاقبت خلال هذه الفترة كانت كلها قد افتتحت سياساتها الخارجية ازاء السعودية من منطلق الدوافع الاقتصادية ، حيث كانت الأنظمة الثلاثة قد حدّدت أهدافها الخارجية - ابتداءاً - بوصفها أهدافاً تنموية اقتصاديةً ، فمن تلك الأنظمة ما استمر على قناعته بتلك الأهداف فاستمر النمط المتعاون فى سلوك سياسته الخارجية ازاء السعودية ، ومنها ما استجدّت لديه أهداف أخرى انتقل معها سلوك السياسة الخارجية ازاء السعودية الى نمط آخر .

فخلال الفترة الانتقالية أفرزت السياسة الخارجية السودانية نمطاً من التعاون الوثيق استمرَّ طوال

مرحلة الحكم الانتقالى نتيجةً لاستمرارية السياسة الخارجية الانتقالية فى أهدافها الاقتصادية ، حيث استجابت الحكومة السعودية لتلك الأهداف وقامت بدعم الحكومة الانتقالية نسبةً لسياساتها المحافظة التى كانت تحقق غايةً تسعى إليها الحكومة السعودية .

وقد كان نتاج دعم المملكة العربية السعودية للنظام الانتقالى ، أنَّ الحكومة الانتقالية اتبعت نمطاً متعاوناً مع الحكومة السعودية تمثل فى تأييد السياسات السعودية ، والالتزام بالتوجهات المحافظة ، وتنفيذ زايارات مكثّفة إلى العاصمة السعودية ، واتباع سياسة الاطلاع المنتظم للقيادة السعودية .

وقد استمر تأثير متغير العوامل الاقتصادية فى السياسة الخارجية السودانية ازاء السعودية خلال العهد الحزبي الديمقراطي ، حيث افتتح النظام الديمقراطي علاقته مع المملكة العربية السعودية من منطلق الدوافع الاقتصادية ، إذ كان يسعى الى نيل ذات القدر من المساعدات الاقتصادية السعودية التى حظيت بها الحكومة الانتقالية ، لذا فقد نفّذت الحكومة الديمقراطية زايارات مكثفة فى العام الأول من الحكم كانت كلها زيارات ذات طابع اقتصادي ، كما سعت الحكومة الديمقراطية إلى إحياء الاتفاقية الاقتصادية بين السودان والسعودية لعام ١٩٨٤ . وفى مقابل الجهود السودانية لاستقطاب الدعم السعودي كانت تتوالى وعود الحكومة السعودية التى لم تَرْقَ إلى مستوى التنفيذ .

كما اطّرد تأثير المتغير الاقتصادي مع مجئ حكومة الانقاذ الوطنى إذ بدا واضحاً منذ الأيام الأولى لنظام الانقاذ أن العوامل الاقتصادية هى التى راحت تشكّل مدخل العلاقة بين الحكومتين .

فقد سعت حكومة الانقاذ الى استقطاب المعونات السعودية عبر زيارات مكثّفة نفذها رئيس واعضاء مجلس الثورة الجديد إلى العاصمة السعودية ، عرضوا فيها احتياجات حكومتهم لمواجهة الأزمة الاقتصادية ، فلقى ذلك بعض التجاوب من الحكومة السعودية خلال الأشهر الستة الأولى لنظام الانقاذ ، مالبثت بعدها الحكومة السعودية أن أوقفت حتى الدعم القليل الذى كانت تقدمه واستبدلته بأسلوب الوعود التى لم يتم تنفيذ أى منها ، وكان ذلك نتيجةً لظهور بوادر الهوية الاسلامية الثورية لنظام الانقاذ ، كما أن ضغوطاً خارجية أفلحت فى اقناع السلطات السعودية بايقاف الدعم ، غير أن حكومة الانقاذ الوطنى – انطلاقاً من عدم يأسها فى الظفر بالدعم السعودى – واصلت جهودها لاستقطاب ذلك الدعم ، فيما استمر سلوكها المتقارب مع الحكومة السعودية ، والذي كانت تدل عليه تصريحات المسئولين القياديّين لمواقف المملكة ومساعداتها ، كما كان يدل عليه التأييد المتواصل للسياسات السعودية . وقد استمر ذلك النمط من السلوك حتى نشوب أزمة الخليج فى أغسطس ١٩٩٠ .

ثانياً : لقد لعب متغيّر النظام السياسي دوراً مماثلاً فى الأهمية للدور الذي لعبه متغيّر العوامل الاقتصادية ، غير أنه فى حين كان متغير العوامل الاقتصادية حافزاً لنمط التعاون فى سلوك السياسة الخارجية السودانية ازاء العربية السعودية ، كان متغير النظام السياسي حافزاً لنمط الصراع فى سلوك السياسة الخارجية السودانية ازاء العربية السعودية خلال الفترة ١٩٨٥ – ١٩٩٢ ، وذلك من منطلق أن متغير النظام السياسي كان فى تصاعد تأثيره يؤدي إلى انحسار تأثير متغير العوامل الاقتصادية .

وقد بدأ يتضح أثر متغير النظام السياسي مع ظهور افرازات النظام الديمقراطي ١٩٨٦ – ١٩٨٩ ، تلك الافرازات التى جعلت سلوك السياسة الخارجية السودانية يتخذ طابعاً صراعياً ، نتيجةً لتناقض طبيعة النظام الديمقراطي وطبيعة النظام الملكى السعودي ، حيث كان النظام السعودي يخشى من تشكيل الديمقراطية السودانية نموذجاً يُقتدى به فى المنطقة .

ومن جانب آخر كان النظام الديمقراطي السوداني بتعدُّدية اطروحاته الحزبية سبباً فى خلق جوٍّ من

الصراع مع النظام السعودي نتيجةً لاختلاف الحزبين الحاكمين فى توجهاتهما الخارجية ، إذ بينما كانت قيادة حزب الأمة تسعى إلى تطبيع العلاقات مع قوىً اقليمية مناهضة للسياسة السعودية – مثل ايران وليبيا – ، كانت قيادة الحزب الاتحادي الديمقراطي تسير فى اتجاه تطبيع العلاقات مع قوىً حليفة للسعودية ، مثل مصر والعراق ، حيث تبدّى موقف الحزبين الحاكمين من هذين المحورين خلال الحرب العراقية الايرانية التى حظى فيها العراق بمساندة قيادة الحزب الاتحادى الديمقراطي ، بينما كان موقف قيادة حزب الأمة أقرب إلى مساندة الجانب الايراني .

كما تبدّى تباين الحزبين الحاكمين ، فى علاقتهما بالولايات المتحدة الأميريكية ، ذات العلاقة الحليفة بالعربية السعودية .

فبينما كانت قيادة حزب الأمة على خلافٍ مع السياسات الأميريكية ، كانت قيادة الاتحادي الديمقراطي على علاقة حسنة بالحكومة الأميريكية . وقد أدى تباين توجهات الحزبين الحاكمين إلى تقارب الحزب الاتحادى الديمقراطي مع المملكة ، فيما تباعدت المسافة بين قيادة حزب الأمة والقيادة السعودية ، وهو ما ظهر جلياً في موقفي قيادتي الحزبين حيال أزمة احداث الحرم المكي فى عام ١٩٨٧ ، حيث ساند الحزب الاتحادي الديمقراطي السياسات السعودية ، بينما ارتضت قيادة حزب الأمة موقف الحياد الذى عدّته الحكومة السعودية مناوئاً لاجراءاتها .

وأكثر من ذلك ، أسهمت الصحافة الديمقراطية في خلق أجواء من الصراع مع الحكومة السعودية نتيجةً للتناول الصريح من بعضها لقضايا السياسة السعودية ، أو للحملات التشهيرية التى كانت تشنها بعض القوى السياسية المناوئة للتوجهات السعودية .

كما برز تأثير متغير النظام السياسي فى السياسة الخارجية لنظام الانقاذ الوطنى ازاء السعودية بعد عامٍ كامل من محاولات التقارب معها .

فمع نشوب أزمة الخليج فى أغسطس ١٩٩٠ ، انبعثت قيم النسق العقيدي ذات الطابع الاسلامي الثوري لنظام الانقاذ الوطنى ، مما قاد الحكومة السودانية الى اتخاذ موقفٍ من أحداث الأزمة اتسم بالعداء للسياسات السعودية خلال النزاع فى منطقة الخليج .

وقد نجم عن الموقف السوداني ارتفاع كبير فى وتائر الصراع مع السعودية أخذ يزداد – وباطّراد – بعد انتهاء الأزمة الخليجية نتيجةً لاطّراد ظهور قيم النسق العقيدي ، حتى بلغت العلاقة فى نهاية عام ١٩٩٢ حداً من الصراع لم تشهده من قبل .

ثالثاً : بالرغم من أن الدراسة انطلقت من افتراضٍ رئيسي مؤدّاه أن متغيري العوامل الاقتصادية والنظام السياسي هما المتغيران الأكثر أهميةً في تفسير سلوكيات السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية ١٩٨٥ – ١٩٩٢ ، إلاّ أن سياق الدراسة كشف أن متغير البيئة الخارجية لم تكن أهميته تقل عن أهمية متغيرى العوامل الاقتصادية والنظام السياسي .

فقد أثّرت القوى الاقليمية والدولية تأثيراً كبيراً على السياسة الخارجية السودانية ازاء المملكة العربية السعودية خلال الفترة المقصودة بالدراسة.

وقد كان أبرز الأدوار التى لعبتها القوى الخارجية ، الدور الذى لعبته الحكومة المصرية والدور الذى لعبته الحكومة الأميريكية ، وذلك من منطلقين ، الأول : هو الثوابت التى تنطلق منها تلك القوى في علاقاتها مع السودان ، والمتمثلة في دعم الأنظمة السودانية المحافظة في سياساتها الداخلية والخارجية . أما المنطلق

الثاني فيتجسّد في التحالف القائم بين الحكومات الثلاث السعودية والمصرية والأميريكية .

ففي العهد الانتقالى ١٩٨٥ - ١٩٨٦ ، أسهمت العلاقة الوطيدة التى أنشأتها الحكومة الانتقالية مع الحكومتين المصرية والأميريكية اسهاماً فاعلاً فى بلورة نمط التعاون فى السياسة الخارجية السودانية ازاء السعودية .

وفى العهد الديمقراطي أسهمت مصر والولايات المتحدة في حفز السعودية للتوقف عن تقديم المساعدات الاقتصادية للحكومة السودانية نسبةً لعدم توافق سياسات رئيس الحكومة السودانية مع السياسات المصرية والأميريكية ازاء السودان والمنطقة .

كما أسهم النظام المصري اسهاماً بالغاً في تشكيل السياسة الخارجية لنظام الانقاذ الوطنى ازاء السعودية ، حيث شكّلت المساندة المصرية لحكومة الانقاذ مدخلاً لسلوك متقارب مع السعودية فى المراحل الأولى للحكومة السودانية .

ومع ظهور بوادر (النسق العقيدي) لنظام الانقاذ دفع النظام المصري الحكومة السعودية إلى الاحجام عن تقديم الدعم للحكومة السودانية . كما تبدّت خطورة الدور المصري خلال أزمة الخليج ، حيث أفلح النظام المصري في تضخيم مناهضة حكومة الانقاذ للسياسات السعودية .

* وبذا تكون المتغيرات الأكثر أهمية فى تفسير سلوكيات السياسة الخارجية السوداني ازاء المملكة العربية السعودية ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ، هى : متغيِّر العوامل الاقتصادية ، ومتغيِّر النظام السياسي ، ومتغيِّر البيئة الخارجية .

مصـــادر الدراســـة

الكتب

(أ) بالعربية

إبراهيم سعد الدين ، محمد السيد سليم ، وليد خدوري ، كيف يصنع القرار فى الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥ .

أحمد سويلم العمري ، أصول النظم السياسية المقارنة ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ .

أحمد صدقي الدجاني وآخرين ، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، اوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩١.

أحمد محمد طاشكندي ، الاستراتيجية النفطية السعودية و منظمة اوبك ، جدة :تهامة للنشر،١٩٨٢.

أحمد يوسف احمد، الصراعات العربية – العربية (١٩٤٥-١٩٨١) ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨.

أحمد يوسف احمد (محرر) ، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ، اعمال المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية ٣-٥ ديسمبر ١٩٨٨، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٠.

أسامة عبد الرحمن ، البيروقراطية النفطية و معضلة التنمية : مدخل الي دراسة ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٨٢.

اسماعيل صبري مقلد ، قضايادولية معاصرة ، السياسة الدولية من الحرب الباردة الي الوفاق ، الكويت : مؤسسة الصباح ، ١٩٨٠.

———— العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات ، الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٨٤.

———— الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية ، الطبعة الثالثة ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥.

أمين هويدي ، لعبة الأمم في الشرق الأوسط : نحن وأمريكا واسرائيل ، القاهرة : دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤.

———— العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩١.

انور السباعي ، التخطيط الأعلامي السياسي ، دمشق : د . ن ، ١٩٧١.

بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، المدخل في علم السياسة ، الطبعة السابعة ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠.

بطرس غالي ، أحاديث سياسية ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠.

بنسون لي جريسون ، العلاقات السعودية الأميركية ، ترجمة : سعد هجرس ، القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١.

بوتومور ، الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الأجتماع السياسي ، ترجمة : محمد الجواهري وآخرين ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٨.

بو قنطار الحسان ، السياسة الخارجية الفرنسية ازاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ .

بيارسالنجر وأريك لوران ، حرب الخليج : الملف السري بيروت : دار أزال للتوزيع والنشر ، ١٩٩١.

بيير رونوفان ، تاريخ العلاقات الدولية : أزمات القرن العشرين (١٩١٤-١٩٤٥) ، تعريب : جلال يحي ، القاهرة : دار المعارف،١٩٧٩.

———— تاريخ العلاقات الدولية :القرن التاسع عشر (١٨١٥-١٩١٤) ، تعريب : جلال يحي ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٠.

جاك وودنز ، الجيوش والسياسة ، ترجمة : عبد الحليم عبد الله ، بيروت : مركز الأبحاث العربية ، ١٩٨٢.

جعفر محمد نميري ، النهج الأسلامي لماذا ؟ ، القاهرة :المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٠.

———— رؤية استراتيجية لمهددات الامن القومي في الشرق الاوسط في الثمانينات ، القاهرة :المكتب المصري الحديث ، ١٩٨٤.

جمال الدين الديناصوري ، الجغرافيا التطبيقية : طرق التطبيق وانجازاته ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨.

جمال محمد احمد ، في الدبلوماسية السودانية ، الخرطوم :مصلحة الثقافة ، ١٩٨٤.

جميل مطر وعلي الدين هلال ، النظام الأقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية ، الطبعة الثالثة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٣.

جورج بوردو ، الدولة ، ترجمة : سليم حداد ، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥.

حامد ربيع ، الأسلام والقوى الدولية ، القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨١.

ـــــــــ نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي فى منطقة الشرق الأوسط ، القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨٤ .

حامد عثمان أحمد ومدني محمد أحمد (محرران) ، علاقات السودان الخارجية : البعد العربي والأفريقي ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٩١ .

حسن أبو طالب ، من يحكم فى السعودية ؟ ، القاهرة : يافا للدراسات ، ١٩٩٠ .

ـــــــــ ، المملكة السعودية وظلال القدس ، القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٢ .

حسن عبدالله الترابي ، الحركة الاسلامية فى السودان : التطور والكسب والمنهج ، لاهور : الشركة العربية العالمية ، ١٩٩٠ .

حسن على الإبراهيم ، الدول الصغيرة والنظام الدولي : الكويت والخليج ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٢ .

حسن على الساعوري ، ديمقراطية السودان إلى أين ؟ ، الخرطوم : دار الفكر ، ١٩٨٧ .

ـــــــــ المشاركة السياسية في ديمقراطية الأحزاب السودانية ، الخرطوم : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠

حسن مكى ، الحركة الاسلامية في السودان ، ٦٩ - ١٩٨٥ : تاريخها وخطابها السياسي ، الخرطوم : بيت المعرفة ، ١٩٩٠ .

حيدر ابراهيم على ، أزمة الاسلام السياسي : الجبهة الاسلامية القومية فى السودان نموذجاً ، الطبعة الثانية ، الرباط : مركز الدراسات السودانية ، ١٩٩١ .

حيدر طه ، الأخوان والعسكر : قصة الجبهة الاسلامية والسلطة فى السودان ، القاهرة : مركز الحضارة العربية للطباعة والنشر ، ١٩٩٣ .

خيرية قاسمية وآخرين ، السياسة الأميريكية والعرب ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ .

دانيال ف. دفيز ونورمان لنجر ، تاريخ الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ ، ترجمة : عبدالمنعم الأبيض ، القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ .

دانيال كولار ، العلاقات الدولية ، ترجمة : خضر خضر ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٥ .

راشد البراوي ، اقتصاديات العالم العربي من المحيط إلى الخليج ، الطبعة الرابعة ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٧ .

رضا هلال ، الصراع على الكويت : مسألة الأمن والثروة ، القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١ .

رمضان لاوند ، الحرب العالمية الثانية ، الطبعة التاسعة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٢ .

سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية فى العالم المعاصر ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية . القاهرة : دار النهضة العربية . ١٩٨٢ .

سعاد الصحن ، الجغرافيا البشرية العامة ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٠ .

سعد البزّاز ، حرب تلد أخرى : التاريخ السري لحرب الخليج ، عمّان : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢

سمير أيوب ، تأثيرات الأيديولوجيا فى علم الاجتماع ، بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٣ .

سناء عبدالله العمرى ، نحو استراتيجية للتنمية العربية ، بغداد : دار الشئون الثقافية العامة ، ١٩٨٦ .

السيد يسن (مشرف) ، تحليل مضمون الفكر القومي العربي : دراسة استطلاعية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ .

الصادق المهدي ، رسالة الاستقلال ، الخرطوم : مطبعة النور ، ١٩٨٢ .

صالح سالم زرتوقة ، أنماط الاستيلاء على السلطة فى الوطن العربي ، ١٩٥٠ - ١٩٨٥ ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩٢ .

صلاح عبداللطيف ، الفلاشا : الخيانة والمحاكمة ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦ .

صلاح العقاد ، التيارات السياسية فى الخليج العربي ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣ .

عبدالله سعود القباع ، السياسة الخارجية السعودية ، الرياض : مطابع الفرزدق ، ١٩٨٦ .

عبدالله عبدالمحسن السلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي الاسرائيلي : الصراع بين استراتيجيتين ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ .

عبدالمنعم سعيد (محرر) ، تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربي ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٠ .

عثمان ابراهيم السيد ، الاقتصاد السوداني ، الرياض : مطابع النهضة ، ١٩٨١ .

العجب أحمد الطريفي (محرر) ، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، الخرطوم : مجلس دراسات الحكم الاقليمي بجامعة الخرطوم ، ١٩٨٨ .

عزالدين الصالحاني ، صندوق النقد الدولي والمساهمة السعودية ، بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٣ .

غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية ، بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٠ .

فرد هاليداي ، السياسة السوفيتية في قوس الأزمة ، ترجمة : عفيف الرزاز ، بيروت : مركز الابحاث العربية ، ١٩٨٢ .

فضل الله على فضل الله ، من يحكم السودان ؟ ، الخرطوم : مطابع المختار الاسلامي ، ١٩٨٧ .

فؤاد عبدالسلام الفارسي ، قضايا سياسية معاصرة ، جدة : تهامة للنشر ، ١٩٨٢ .

فوزي أبو دياب ، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧١ .

فوزي درويش ، الشرق الأقصى : الصين واليابان (١٨٥٣ - ١٩٧٢) ، طنطا ، مطابع غباشي ، ١٩٨٨ .

كارل دويتش ، تحليل العلاقات الدولية ، ترجمة : محمود نافع ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٢ .

لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة : محمد مفتى ومحمد السيد سليم ، الرياض : عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود ، ١٩٨٩ .

مجموعة من الباحثين ، ندوة مانيلا حول مفهوم الديمقراطية في الكتاب الأخضر سبتمبر ١٩٨٨ ، طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ١٩٨٨ .

محمد أحمد محمد خير ، الختمية : العقيدة والتاريخ والمنهج ، الخرطوم : دار المأمون ، ١٩٨٧ .

محمد أحمد المحجوب ، الديمقراطية في الميزان ، الطبعة الثالثة ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٩ .

محمد جلال كشك ، السعوديون والحل الاسلامي : مصدر الشرعية للنظام السعودي ، القاهرة : المطبعة الفنية ، ١٩٨٤ .

محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج : أوهام القوة والنصر ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٢ .

محمد الحلوة ، العلاقات الدولية : دراسة في العوامل والظواهر وصنع القرار ، الرياض : مطابع الفرزدق ، ١٩٨٧ .

محمد سعيد محمد الحسن ، وقائع أطول يوم في تاريخ السودان الحديث ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم لنشر ، ١٩٨٦

محمد السيد سليم : تحليل السياسة الخارجية ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٩ .

محمد السيد سليم (مشرف) ، التوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٥ .

محمد الطويل ، مؤامرة القرن ٢١ : دور السعودية فى استدعاء القوات الأجنبية ، القاهرة : الزهراء للاعلام العربي ، ١٩٩٠ .

محمد طه بدوي ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٧ .

محمد طه محمد أحمد ، محاولة اغتيال الترابي .. أسرار وخفايا ، الخرطوم : دار الاعلام للطباعة والنشر ، ١٩٩٢ .

محمد العوض جلال الدين ، هجرة السودانيين الى الخارج ، الخرطوم : المجلس القومي للبحوث ، ١٩٧٩ .

محمد فايز عبد أسعيد، قضايا علم السياسة العام ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٦ .

محمد محمد أحمد كرّار ، انتخابات وبرلمانات السودان : توثيق وتحليل ، الخرطوم : معهد البحوث ولادراسات الاجتماعية ، ١٩٨٩ .

---------- ، الأمن القومي السوداني ، الخرطوم : د . ن ، ١٩٩١ .

محمد مرسي الحريري ، دراسات الجغرافيا السياسية ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩١ .

محمد نصر مهنا ، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

محمد وقيع الله ، الأخوان وسنوات مايو ، الخرطوم : دار الفكر ، د. ت.

محمود إسماعيل محمد ، مشكلات دولية معاصرة ، الجزء الأول ، القاهرة : دار النهضة ، ١٩٨٢ .

محمود عبدالفضيل ، مشكلة التضخم فى الاقتصاد العربي : الجذور والمسببات .. الأبعاد والسياسات ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ .

محمود فوزي ، حوار فى المنفي : نميري والعودة لحكم السودان ، القاهرة : سفنكس للطباعة والنشر ، ١٩٩١ .

مصطفي كامل السيد (معد ومقدم) ، التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربي أبحاث الندوة المصرية الفرنسية المشتركة الأولى ، القاهرة ١٥ - ١٨ يناير ٨٨ ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

ناجي علّوش ، الوطن العربي :الجغرافيا الطبيعية والبشرية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .

ناصيف يوسف حتي ، القوي الخمس الكبري والوطن العربي : دراسة مستقبلية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ .

نعوم شقير ، جغرافية وتاريخ السودان ، بيروت : دار الثقافة ، د. ت.

نعوم شومسكى ، إعاقة الديمقراطية : الولايات المتحدة والديمقراطية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .

نيفين عبدالمنعم مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨ .

نيكولاس بولا نتزاس ، نظرية الدولة ، ترجمة : ميشيل كيلو ، بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨٧ .

هاني الياس خضر الحديثي ، فى عملية صنع القرار السياسي الخارجي ، بغداد : دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢ .

هيلين كارير دانكوس ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط ١٩٥٥ -١٩٧٥ ، ترجمة عبدالله أسكندر ، بيروت : دار الكلمة العربية ، د. ت.

وفاء فايد ، الأمة الاسلامية فى عصر خادم الحرمين الشريفين ، القاهرة : دار وهدان للطباعة والنشر ، ١٩٨٩ .

وليام كوانت (محرر) ، كامب ديفيد بعد عشر سنوات ، القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٨ .

و. و. روستو ، مستقبل أمريكا فى الاقتصاد العالمي ، ترجمة : أحمد سعيد دويدار ، القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٨٠ .

يحي الجمل ، الأنظمة السياسية المعاصرة ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٦٩ .

يزيد صايغ ، الصناعة العسكرية العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .

يوسف صايغ ، التنمية العصية : من التبعية الى الاعتماد على النفس فى الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ .

(ب) بالانجليزية

Barbara Leigh Smith & others, Political Research Methods :Foundations and Techniques , Boston : Houghton Mifflin Company, 1976 .

David E. Apter, Introducation to Political Analysis , New Delhi: Prentice Hall India private limited , 1981 .

Harold D. Nelson & others, Area Handbook for the Democratic Republic of Sudan , Washington : U. S. Government Printing Office , 1973 .

Joseph Frankel , The Making of Foreign Policy : An Analysis of Dicision Making , London : Oxford University Press, 1963 .

Madan G . Gandhi , Modern Political Analysis , Bomby : Oxford and I B H Publishing Company , 1985 .

Muddathir Abdal Rahim & others (eds) , Sudan Since Independence , London : Gower Publishing ltd, 1986 .

Peter Hobday , Saudia Arabia Today : An introduction to the Richest Oil Power , London : The Mac millan Press, 1978 .

Robert E. Osgood , Ideal and Self Interest in American Foreign Policy Relations , Chicago : The university of Chicago press, 1961 .

Roy C. Macridys (e.d) , Policy in World Politics , U. S. A : Prentice Hall, 1962 .

Sayyid H. Hurreiz and Elfatih A. Abdel Salam (eds), Ethnicity, Conflict and National Integration in the Sudan , Khartoum : Institute of African and Asian studies, 1989 .

Theodor A. Couloumbis & Games Wolfe, Introduction to International Relations, New Delhi : Prentice Hall India Private Limited , 1986 .

William D. Coplin & Charles W. Kegley (eds), Amulty Method Introduction to International Politics , Chicago : Markham publishing Company , 1971 .

بحوث وأوراق غير منشورة

(أ) بالعربية

إدريس سالم الحسن ، العلاقات الخارجية لاحدى الحركات الاسلامية ، ندوة علاقات السودان الخارجية ، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٠ - ١٣ مارس ١٩٩٠ .

حامد عثمان أحمد ، موقف الحكومة السودانية من أزمة الخليج ، سمنار الاثنين ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٢ اكتوبر ١٩٩٢ .

خالد فتح الرحمن عمر ، الآثار الاقتصادية والعسكرية للوجود الأميريكي في منطقة الخليج ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا ، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، يونيو ١٩٩٠ .

عبدالماجد بشير الأحمدي ، العلاقات السودانية الليبية ، ندوة علاقات السودان الخارجية ، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٠ - ١٣ مارس ١٩٩٠ .

محمد توفيق حامد السيد ، عرض للعلاقات السودانية السعودية ١٩٥٦ - ١٩٨٥ ، ندوة علاقات السودان الخارجية ، معهد الدراسات الافريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، ١٠ - ١٣ مارس ١٩٩٠ .

(ب) بالانجليزية

El Fatih A. Abdel Salam , Pan Arabism and charismatic leadership : A study of Iraq's Foreign policy Towards the Arab Region : 1968 - 1982 , unpublished ph. D thesis Evaniston, Northwestern University , June 1984 .

Sally ann Baynard, Sudanese Foreign Policy under Nimeiry : 1969 - 1982 , unpublished ph.D thesis , Gorge Washington University , September , 1983 .

مقالات دورية

ابراهيم البيومي غانم ، « الحركة الاسلامية المصرية والنظام العالمي » ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، واشنطن : المركز العربي للدراسات الدولية ، العدد الثالث / الرابع ، (ربيع / صيف ١٩٩٢) .

أحمد الأمين البشير ، « العلاقة بين السياسة والدين فى السودان » ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٧٧ ، (يوليو ١٩٨٥) .

أحمد عبدالعاطي (مراجع) ل : سمير محمد حسين ، « تحليل المضمون » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت : جامعة الكويت ، العدد الأول ، (شتاء ١٩٨٦) .

أنور قرقاش ، « الصورة المشوّهة للانسان الخليجي : الادراك والادراك الخاطي .. الذات والآخر » ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٥٣ ، (نوفمبر ١٩٩١) .

التجاني عبدالقادر حامد ، « السودان وتجربة الانتقال للحكم الاسلامي » ، قراءات سياسية ، واشنطن ، مركز دراسات الاسلام والعالم ، العدد الثالث ، (صيف ١٩٩٢) .

عمر عز الرجال ، « التكامل السوداني الليبي » ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ١٠١ ، (يوليو ١٩٩٠) .

مجدي على عبيد . « السودان وامكانية الاختراق الايراني » ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ٩٢ ، (ابريل ١٩٨٨) .

محمد أحمد مفتي . المنهجية السياسية الغربية : تحليل نقدي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت : جامعة الكويت ، العدد الثاني ، (صيف ١٩٨٧) .

محمد بشير حامد ، « الشرعية السياسية وممارسة السلطة : دراسة فى التجربة السودانية المعاصرة ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٩٤ ، (ديسمبر ١٩٨٨) .

محمد سعيد أبو عامود ، « أزمة الخليج واشكالية الديمقراطية فى الوطن العربي » ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٥٢ ، (اكتوبر ١٩٩١).

محمد محجوب هارون ، « المشروع الاسلامي السوداني (١٩٨٩ - ١٩٩٢) : حصاد التجربة وآفاق الغد » قراءات سياسية ، واشنطن : مركز دراسات الاسلام والعالم ، العدد الثالث ، (صيف ١٩٩٢) .

مدحت أيوب ، « التجربة الديمقراطية فى السودان ومشكلة الجنوب » ، السياسة الدولية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، العدد ٨٧ ، (يناير ١٩٨٧) .

ناجي صادق شراب ، « مرتكزات السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة » ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت : جامعة الكويت ، العدد ٩٠ ، (يناير ١٩٨٧) .

صحف ومجلات

الاتحاد ، (أبوظبي ، يومية) .

الاتحادي ، (الخرطوم ، يومية) .

الأخبار ، (القاهرة ، يومية) .

الأسبوع ، (الخرطوم ، يومية) .

الأشقاء ، (الخرطوم ، اسبوعية) .

الأضواء ، (الخرطوم ، يومية) .

اكتوبر ، (القاهرة ، اسبوعية) .

ألوان ، (الخرطوم ، يومية) .

الانقاذ الوطني ، (الخرطوم ، يومية) .

الأهرام ، (القاهرة ، يومية) .

الأهالي ، (القاهرة ، يومية) .

الأيام ، (الخرطوم ، يومية) .

البلاد ، (جدة ، يومية) .

التضامن ، (باريس ، أسبوعية) .

الجمهورية ، (القاهرة ، يومية) .

الحرس الوطني ، (الرياض ، شهرية) .

الخرطوم ، (الخرطوم ، يومية) .

دارفور الجديدة ، (الخرطوم ، أسبوعية) .

الدستور ، (لندن ، أسبوعية) .

الراية ، (الخرطوم ، يومية) .

الرياض ، (الرياض ، يومية) .

السوداني ، (الخرطوم ، يومية) .

السودان الحديث ، (الخرطوم ، يومية) .

السياسة ، (الخرطوم ، يومية) .

الشرق الأوسط ، (لندن ، يومية) .

الشعب ، (القاهرة ، يومية) .

صباح الخير ، (القاهرة ، أسبوعية) .

الصحافة ، (الخرطوم ، يومية) .

صوت الأمة ، (الخرطوم ، أسبوعية) .

العالم ، (لندن ، أسبوعية) .

عكاظ ، (جدة ، يومية) .

القادسية ، (بغداد ، يومية) .

القوات المسلحة ، (الخرطوم ، يومية) .

الكلمة ، (الخرطوم ، نصف شهرية) .

اللواء الاسلامي ، (القاهرة ، أسبوعية) .

المجلة ، (لندن ، أسبوعية) .

المدينة المنورة ، (جدة ، يومية) .

المسلمون ، (لندن ، أسبوعية) .

المساء ، (الخرطوم ، نصف أسبوعية) .

المصور ، (القاهرة ، أسبوعية) .

الملتقى ، (الخرطوم ، نصف شهرية) .

الميدان ، (الخرطوم ، يومية) .

النهار ، (الخرطوم ، يومية) .

الوسط ، (لندن ، أسبوعية) .

اليمامة ، (الرياض ، أسبوعية) .

وكالات أنباء ، اذاعات ، ملفات صحفية

وكالة السودان للأنباء ، ملف أحزاب سودانية : الحزب الاتحادى الديمقراطي ١٩٨٧ ، الخرطوم .

———— ملف علاقات سودانية / عربية ، الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٢ ، الخرطوم .

———— ملف مجلس قيادة الثورة ، الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٠ ، الخرطوم .

اذاعة صوت العرب ، ١٩٩٣ ، القاهرة .

ارشيف دار الاعلام ، ملف أزمة الخليج الموقف الرسمي لحكومة السودان ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، الخرطوم .

———— ملف أزمة الخليج : آراء وموضوعات سودانية ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، الخرطوم .

———— ملف أزمة الخليج : كتابات عربية ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، الخرطوم .

———— ملف تطبيق الشريعة الاسلامية ، ١٩٩١ ، الخرطوم .

تقارير ، وثائق ، منشورات

الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية من ٦ مايو ١٩٨٦ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ ، د . ن ، د . ت ، الخرطوم .

———— خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية من أول يناير ١٩٨٧ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ ، د . ن ، د . ت ، الخرطوم .

———— خطب وكلمات السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية من أول يناير ١٩٨٨ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ ، د . ن ، د . ت ، الخرطوم .

البنك الدولي ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٦ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة : ، ١٩٨٧ .

———— تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة : ١٩٨٧ .

الجبهة الاسلامية القومية ، برنامج السياسية الخارجية ، المؤتمر العام الثاني للجبهة الاسلامية القومية ، الخرطوم ، د . ن ، ١٩٨٨ .

حزب الأمة ، خطاب السيد الصادق الهدي فى افتتاح أعمال المؤتمر العام للحزب ٢٦ فبراير - ١ مارس ١٩٨٦ ، الخرطوم : مطبعة النجم الفضي ، د . ت .

القصر الجمهوري ، بيان السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء حول العلاقات السودانية المصرية ، الارشيف ٢٧/٦/١٠ ، الخرطوم .

———— مذكرة تمهيدية لزيارة السيد رئيس المجلس العسكري الانتقالي لجمهورية مصر ٢٦ - ٢٨ اكتوبر ١٩٨٥ ، الارشيف ٣٩/٧/١٠ ، الخرطوم .

———— ملف اجتماعات مجلس رأس الدولة ن رم د/١/ ب / ١، الارشيف ٨١/٢/١٠ ، الخرطوم .

———— ملف الرسائل مع الملوك والرؤساء العرب ٤/٣/١ ، الارشيف ٤٨/١٢/١٠ ، الخرطوم .

———— ملف السياسة الخارجية عمومي ق ج ١/ ب / ١٣ / ٢ ، الارشيف ٧٢/٩/١٠ ، الخرطوم .

———— ملف العلاقات السودانية الأثيوبية ، الارشيف ٨٤/٢١/١٠ ، الخرطوم .

———— ملف العلاقات السودانية مع الدول الأخرى م ع م / د / ١ / ٨٢ / ب ، الارشيف ١٧/٢/٢٥ ، الخرطوم .

———— ملف ق ج / م ت و / ز / عمومي ، الارشيف ٤/٩/١٠ ، الخرطوم .

———— ملف ق ج / م ع م رد/ ٣ / ٤ ت / ٢ / ١٢ ، الارشيف ٥/١٠ / ٥٦، الخرطوم .

———— ملف م ع أ / م ن / ٢ / ٣ / ٢ ، الارشيف ٨/٢/١٠ ، الخرطوم .

الكونغرس الأميركي ، الجغرافيا السياسية للنفط (تقرير) ، ترجمة : على فهمى ، القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩١ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ ، القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٨٧ .

_____ التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧ ، القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٨٨ .

_____ التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٨ ، القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٨٩ .

_____ التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩١ ، القاهرة : مطابع الأهرام ، ١٩٩٢ .

وزارة الاعلام بالمملكة العربية السعودية ، وثائق للتاريخ : مختارات من كلمات ولقاءات جلالة الملك فهد بن عبدالعزيز ، الرياض : دار المالك للنشر ، ١٩٨٥ .

وزارة التجارة والتعاون والتموين ، ملف القمح السعودي و ت ت ت / م و ت د / ت / ١ ، د . ت ، الخرطوم .

وزارة الخارجية ، ادارة البحوث والنشر والتوثيق ، تقرير عن سياسة السودان الخارجية ٧٩ - ١٩٨٢ ، الخرطوم : دار جامعة الخرطوم للنشر ، ١٩٨٣ .

_____ الادارة العربية ، مذكرة وصل العلاقات الخاصة وتكثيفها مع السعودية - الأمارات - الكويت - البحرين ، ٢٦ فبراير ١٩٨٩ ، الخرطوم .

_____ ملف تقارير سياسية - السعودية و خ / عربي / ٢ / ١ / أ / ٩ ، فتح في اكتوبر ١٩٨٨ قفل في نوفمبر ١٩٩١ ، الخرطوم .

_____ ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية ٢ / أ / ص / ٩ ، فتح في أغسطس ١٩٨٥ قفل في ديسمبر ١٩٨٥ ، الخرطوم .

_____ ملف علاقات اقتصادية مع المملكة العربية السعودية و خ / عربي / ٢ /١ / أ / ٩ ، فتح في أغسطس ١٩٨٩ قفل في ديسمبر ١٩٨٩ ، الخرطوم .

_____ ملف علاقات ثنائية مع السعودية و خ / عربي / ٢ / ١ / أ / ٩ ، ١٩٨٢ ، الخرطوم .

_____ ملف علاقات ثنائية مع السعودية و خ / عربي / ٢ / ١ / ٩ / أ / ٩ ، فتح في يناير ١٩٨٦ قفل في أبريل ١٩٨٧ ، الخرطوم .

وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، الادارة العامة للبحوث الاقتصادية ، العرض الاقتصادي ٨٥ / ٨٦ ، د . ن ، د . ت ، الخرطوم .

_____ العرض الاقتصادي ٨٧ / ٨٨ ، د . ن ، د . ت ، الخرطوم .

الغرض الاقتصادي ٨٩ / ٩٠ ، د . ن ، د . ت ، الخرطوم .

مقـــابلات

أحمد عبدالرحمن محمد ، عضو القيادة التنفيذية للجبهة الاسلامية القومية (٨٦ - ١٩٨٩) ، وزير الرعاية الاجتماعية خلال فترة حكومة الوفاق الوطني (٨٨ - ١٩٨٩)، تمت المقابلة في ١٧ ديسمبر ١٩٩٢ .

الجزولي دفع الله ، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية(٨٥ - ١٩٨٦) ، تمت المقابلة في ١٥ يناير ١٩٩٣ .

حسن آدم عمر ، مدير ادارة المنظمات الدولية بوزارة الخارجية بالخرطوم (١٩٩٢) ، تمت المقابلة في ١٣ ديسمبر ١٩٩٢ .

حسين سليمان أبوصالح ، عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي (٨٦ - ١٩٨٩) ، وزير الخارجية (١٩٨٨) ، وزير الرعاية الاجتماعية (١٩٨٩ - ١٩٩٢) ، تمت المقابلة في ١٩ سبتمبر ١٩٩٢ .

سيد أحمد الحسين ، نائب الأمين العام للحزب الاتحادي الديمقراطي (٨٦ - ١٩٨٩) ، وزير الداخلية (٨٦ - ١٩٨٧)، وزير الخارجية (فبراير - يونيو ١٩٨٩) ، تمت المقابلة في ٢٧ اكتوبر ١٩٩٢ .

الصادق المهدي ، زعيم حزب الأمة القومي (٨٦ - ١٩٨٩) ، رئيس الوزراء (٨٦ - ١٩٨٩) ، تمت المقابلة في ٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب ، رئيس المجلس العسكري الانتقالي (٨٥ - ١٩٨٦) ، تمت المقابلة في ١٩ اكتوبر ١٩٩٢ .

عمر يوسف بريدو ، سفير السودان لدى السعودية (١٩٨٩ - ١٩٩٣) ، تمت المقابلة في ١٣ سبتمبر ١٩٩٢ .

عيسي مصطفي سلامة ، سفير السودان لدى السعودية (١٩٨٣ - ١٩٨٨) ، تمت المقابلة في ١٥ أغسطس ١٩٩٢ .

الكندي يوسف ، وكيل وزارة التجارة والتعاون والتموين للتجارة الخارجية (٨٨ - ١٩٩٢) ، تمت المقابلة في ١٩ سبتمبر ١٩٩٢ .

هاشم عثمان ، وزير الخارجية (٨٢ - ١٩٨٥) ، تمت المقابلة في ٢٨ اكتوبر ١٩٩٢ .

ملحـــق

نماذج من الأسئلة المقدّمة لبعض الشخصيات التي أجرى الباحث مقابلات معها ، (نموذج لكل مرحلة) .

(أ) نماذج من الأسئلة المقدمة لرئيس المجلس العسكري الانتقالي السابق (المرحلة الانتقالية) .

- ما هي الدوافع التي حفزت الحكومة السعودية إلى المسارعة بتأييد التغيير الذي قمتم به ؟
- ماهو حجم الدعم الذي قدّمته الحكومة السعودية للحكومة الانتقالية ؟
- هل كانت الحكومة السعودية على معرفة سابقة بتوجُّهات حكومتكم ؟
- ماهو التصرّف الذي ابديتموه حيال تضجُّر المسئولين السعوديين من الحملة الصحفية التي شنّتها بعض أجهزة الاعلام ضد المملكة خلال المرحلة الانتقالية ؟

(ب) نماذج من الأسئلة المقدمة لرئيس الوزراء السابق (المرحلة الديمقراطية) .

- ماذا تمثّل المملكة السعودية في الذاكرة الشخصية للصادق المهدي ؟
- ماهي علاقة حزب الأمة – تاريخياً – بالنظام السعودي ؟
- ماهو موقف النظام السعودي من فكرة الديمقراطية السودانية ؟
- ماهو حجم الدعم الذي قدمته الحكومة السعودية لحكومتكم .
- ماذا كان موقفكم من التقارب بين الحزب الاتحادي الديمقراطي والحكومة السعودية ؟
- ماهو موقف النظام السعودي من تقارب رئيس وزراء الحكومة الديمقراطية مع كلٍ من ليبيا وايران ؟
- ماهو موقفكم من أزمة الخليج ؟

(ج) نماذج من الأسئلة المقدمة للسفير السوداني لدى السعودية (مرحلة الانقاذ الوطنى) .

- لماذا أيّدت الحكومة السعودية التغيير الذي جاء بحكومة الانقاذ الوطني ؟
- ماهي ملامح العلاقة بين النظام السعودي ونظام الانقاذ الوطنى قبل الأزمة الخليجية ؟
- ماهو حجم الدعم الذى قدمته الحكومة السعودية لحكومة الانقاذ الوطنى ؟
- ماهي الاجراءات التى اتخذتها السلطات السعودية حيال موقف السودان من أزمة الخليج ؟

UNIVERSITY OF KHARTOUM

GRADUATE COLLEGE

CERTIFICATE FOR HIGHER DEGREE

THIS IS TO CERTIFY THAT

(NAME) KHALID FATH ALREHMAN OMER

has been awarded the Degree of M.A. (AFRICAN & ASIAN STUDIES)

on 4.11.1993

by the Senate of the University of Khartoum

Prof. Siddig Ahmed Ismail
Dean
Graduate College

Zeinab El Tahir
Registrar

Dr. Mahgoub Yahia Mohd.
Academic Secretary

Dr. Abu-Bakr Ali Abu-Cogh
Secretary for Academic Affairs
University of Khartoum
DATE 11/7/1996
Date

Official Stamp

Graduate College

Arts & Social Science

Secretariat for Academic Affairs
JUL 1996

21.11.1993